وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة عمار ثليجي بالأغواط

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير

مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير

تخصص : دراسات مالية

نوقشت بتاريخ2014/11/19

الموضوع

أثر الإيرادات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2012/2000

من إعداد الطالب:

بيرش أحمد

تحت إشراف الأستاذ

الدكتور ميلود زيد الخير

أعضاء اللجنة

– د. رمضاني لعلا	أستاذ محاضر	– جامعة الأغواط	– رئيسا
– د. زيد الخير ميلود	أستاذ محاضر	– جامعة الأغواط	– مقررا
– د. شارف عبد القادر	أستاذ محاضر	– جامعة الأغواط	– ممتحنا
– د. حفاي عبد القادر	أستاذ محاضر	– جامعة الأغواط	– ممتحنا
– د. بساس أحمد	أستاذ محاضر	– جامعة الأغواط	– ممتحنا

السنة الجامعية: 2014/ 2015

بسم الله الرحمن الرحيم

" وَمَا أُوتِيتُمْ مِنَ العِلْمِ إِلاَّ قَلِيلاً "

صَدَقَ الله العَظِيمْ

(سُورَة الإِسْرَاءْ، الآيَة رَقَمْ 85).

الإهداء

إلى الوالدين الكريمين

إلى إخوتي الكرام

إلى الزملاء الأفاضل وخاصة طلبة فوج ماجستير دراسات مالية

وطلبة فوج ماجستير دراسات محاسبية وجبائية معمقة.

إلى الأصدقاء الأعزاء.

إلى كل هؤلاء...

أهدي ثمرة جهدي.

كلمة شكر

الشكر لله على توفيقه وإحسانه.

الشكر للأستاذ الفاضل المشرف الدكتور ميلود زيد الخير على توجيهاته القيمة التي لم يبخل بها علي طيلة المسيرة الإشرافية.

الشكر للأساتذة الكرام بكلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير بجامعة الأغواط، والذين سهروا وساهموا في تكويننا.

كما أشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

وأخير نشكر أعضاء لجنة المناقشة على تفضلهم بإثراء هذا العمل المتواضع.

الملخص

تتمحور إشكالية الدراسة حول أثر تغير الإيرادات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2012/2000، ومن خلال معالجتنا لهذه الإشكالية يمكن استخلاص الآتي:

أن أسعار النفط تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار في السوق العالمية، نتيجة ارتباطها بعوامل متعددة أهمها العرض والطلب وسياسات الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة وعوامل المناخ، إذ بناء على تفاعل مختلف العوامل السابقة يتحدد سعر النفط في السوق الدولية.

تعتبر سياسة الإنفاق العام، من أهم أدوات السياسة المالية وأكثرها فاعلية والتي تتدخل بها الدولة مستخدمة إيراداتها لإحداث آثار مرغوبة على كافة متغيرات النشاط الإقتصادي والاجتماعي والسياسي تحقيقا لأهداف المجتمع.

ارتفاع أسعار النفط منذ مطلع سنة 2000 جعل الدول المصدرة للنفط تحقق إيرادات مالية كبيرة، ومن بينها الجزائر وهو ما أدى إلى التوسع في الإنفاق العام من خلال مختلف البرامج التنموية، غير أن هذه الزيادة في الإنفاق العام يصعب إلغاؤها أو التراجع عنها عند إنخاض أسعار النفط ونقص الموارد المالية، وهو ما يؤكد أن لارتفاع أسعار النفط مشاكل لا تقل صعوبة عن انخفاضه، الأمر الذي يجعل الإقتصاد الجزائري أكثر حساسية للتغيرات في أسواق النفط العالمية، ويجعل من العمل على خلق اقتصاد بديل عن اقتصاد المحروقات أمرا ضروريا تحسبا لمرحلة ما بعد النفط.

الكلمات المفتاحية: الإيرادات النفطية، تقلبات أسعار النفط، الإنفاق العام، السياسة المالية.

Le résumé

Cette étude met l'accent sur l'impact des revenus péroliers sur la dépense publique en Algérie pendant la période 2000-2012.

A partir l'étude de cette problimatique , nous pouvons retenir que les prix du pétrole se caractérise par l'instabilité dans le marché internationale. Cette insabilité des prix est issu de plusieurs raisons: l'offre et la demande, les politiques des états producteurs et consommateurs d'énergie, et les facteurs de climat. Le prix du pétrole dans le marche internationale se détermine à partir l'interaction entre les faceurs précédantes.

La politique de la dépense public se considère comme un outil très important dans la politique financière. Elle est trés intéractive. Elle permet à l'état à intervenir pour utiliser ses revenus dans le but de faire des effets sur toutes les variantes de l'activité économique, sociale et politique.

L'augmentation des prix du pétrole à partir l'année 2000 a influencé sur les revenus financières des états producteurs du pétrole comme L'Algérie. Cette augmentation des prix mène à l'élargissement de la dépense public dans la pluparts des programmes du développement.

Mais dans le cas de la baisse des prix du pétrole et la diminution des ressources financières, il sera dificile d'annuler l'élargissement de la dépense public. Cela montre que l'augmentation ou la duminution du prix du pétrole posent des problèmes. Donc, L'économie algérienne s'influence du changement, des marchés pétroliers internationales. Cela affirme la nécessité de créer une économie pérolière pour se préparer à la phase après le pérole.

Les mots clés :

Les revenus pétroliers / la fluctuation des prix du pétrole / la dépense public / la politique financière.

المحتويات

قائمة المحتويات

الإهداء	II
كلمة شكر	III
الملخص	IV
قائمة المحتويات	VI
قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق	X
المقدمة العامة	أ – ز
الفصل الأول: سوق النفط وتكون السعر	01
تمهيد الفصل	02
المبحث الأول: مدخل إلى الصناعة النفطية	03
المطلب الأول: تعريف البترول	03
المطلب الثاني: تاريخ البترول	04
المطلبالثالث: المركز الاقتصادي للبترول	05
المطلب الرابع: هيكل صناعة النفط	07
المبحث الثاني: أسواق النفط	12
المطلب الأول: سوق المبادلات المادية	12
المطلب الثاني: سوق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط	13
المطلب الثالث: أهم العمليات المالية التي تتم في سوق النفط الآجلة	16
المبحث الثالث: أهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط	18
المطلب الأول: الطلب على النفط	18
المطلب الثاني: العرض من النفط	22
المطلب الثالث: المخزون من النفط	28
المطلب الرابع: المضاربة وتغيرات سعر صرف الدولار	30
خلاصة الفصل	32

الفصل الثاني: الإطار النظري للإنفاق العام	33
تمهيد الفصل	34
المبحث الأول: ماهية النفقات العامة	35
المطلب الأول: قواعد وأسس النفقات العامة	35
المطلب الثاني: تقسيمات النفقات العامة	40
المبحث الثاني: تطور النفقات العامة وتزايدها	44
المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة	44
المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة	46
المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق العام	51
المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة	55
المطلب الأول: آثار النفقات العامة في الإنتاج الوطني	55
المطلب الثاني: آثار النفقات العامة في الاستهلاك	57
المطلب الثالث: آثار النفقات العامة في الاقتصاد الوطني	57
المطلب الرابع: آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني	58
خلاصة الفصل	61
الفصل الثالث: العلاقة بين الإيرادات النفطية و الإنفاق العام في الجزائر 2012/2000	62
تمهيد الفصل	63
المبحث الأول: الإنفاق العام في الجزائر 2012/2000	64
المطلب الأول: النفقات العامة وتصنيفها حسب المشرع الجزائري	64
المطلب الثاني: تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة	67
المطلب الثالث: تحليل تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي	71

المطلب الرابع: تطور مكونات الإنفاق العام	73
المبحث الثاني: الإيرادات النفطية في الجزائر 2012/2000	78
المطلب الأول: قطاع النفط في الجزائر	78
المطلب الثاني: الجباية البترولية في الجزائر 2012/2000	82
المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد	85
المبحث الثالث: تطور الإيرادات النفطية وتأثيرها على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2012/2000	89
المطلب الأول: أثر الجباية البترولية على حجم الإنفاق العام	89
المطلب الثاني: أثر الجباية البترولية على تغطية عجز الموازنة	92
المطلب الثالث: أثر الإيرادات النفطية على توجهات الإنفاق العام في الجزائر	95
المبحث الرابع: الخيارات والبدائل الممكنة أمام الجزائر لتجاوز الآثار السلبية لتراجع الإيرادات النفطية	99
المطلب الأول: السياسة الانفاقية	99
المطلب الثاني: تنويع مصادر الدخل	103
المطلب الثالث: تنمية الموارد البشرية	106
خلاصة الفصل	109
الخاتمة العامة	111
قائمة المراجع	115
الملاحق	125

قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

قائمة الجداول

الرقم	العنوان	الصفحة
الجدول1.1	نمو الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1990-2025	06
الجدول2.1	تطور الطلب على النفط مقارنة بازدياد عدد السكان في العالم	20
الجدول3.1	تغير حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم	26
الجدول1.2	تطور النفقات العامة لبعض الدول الصناعية خلال الفترة مابين 1980/1870 كنسب من الناتج المحلي الحقيقي	45
الجدول2.2	تطور نسب النمو في بعض دول العالم	47
الجدول1.3	تطور النفقات العامة في الجزائر 2012/2000	68
الجدول2.3	تطور حصة النفقات العامة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر 2012/2000	72
الجدول3.3	تطور نفقات التسيير في الجزائر 2012/2000	74
الجدول4.3	تطور نفقات التجهيز في الجزائر 2012/2000	76
الجدول5.3	مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي في الجزائر لمجموعة من السنوات	81
الجدول6.3	هيكل الصادرات في الجزائر لسنة 2012	81
الجدول7.3	تطور الجباية البترولية الإجمالية في الجزائر 2012/2000	82
الجدول8.3	مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة	84
الجدول9.3	تطور موارد صندوق ضبط الموارد 2012/2002	88
الجدول10.3	تطور الجباية البترولية الموجهة للميزانية العامة للدولة والنفقات العامة خلال الفترة 2012/2000	90
الجدول11.3	تطور عجز الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2012/2000	93
الجدول12.3	تطور معدل البطالة في الجزائر 2010/2001	98
الجدول13.3	برامج الإنفاق العام في الجزائر 2014/2001	101
الجدول14.3	تطور الصادرات غير النفطية 2009/2000	105
الجدول15.3	تطور معدل القراءة والكتابة بين البالغين	107

قائمة الأشكال

الرقم	العنوان	الصفحة
الشكل1.1	النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط 2010/2006	19
الشكل2.1	تطور الإنتاج العالمي من النفط	24
الشكل3.1	تطور الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم	25
الشكل4.1	التوقعات المستقبلية للإمدادات النفطية العالمية حسب المصدر حتى سنة 2030	28
الشكل1.3	تطور النفقات العامة في الجزائر 2012/2000	68
الشكل2.3	تطور حصة النفقات العامة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر 2012/2000	73
الشكل3.3	تطور نفقات التسيير خلال الفترة 2012/2000	75
الشكل4.3	تطور نفقات التجهيز خلال الفترة 2012/2000	77
الشكل5.3	تطور نفقات التجهيز والتسيير خلال الفترة 2012/2000	77
الشكل6.3	تطور الجباية البترولية في الجزائر 2012/2000	83
الشكل7.3	تطور مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة	85
الشكل8.3	تطور كل من الجباية البترولية والإنفاق العام 2012/2000	92
الشكل9.3	تطور عجز الميزانية في الجزائر 2012/2000	94
الشكل10.3	تطور موارد صندوق ضبط الموارد2012/2002	95
الشكل11.3	تطور حجم الاستثمارات العمومية 2014/2001	96
الشكل12.3	تطور عدد المشاريع المبرمجة خلال الفترة 2010/2000	97
الشكل13.3	تطور النفقات الاجتماعية في الجزائر 2009/1999	98
الشكل14.3	تطور نصيب الفرد من النفقات العامة على الصحة 2007/2000	107

قائمة الملاحق

الرقم	العنوان	الصفحة
الملحق1	التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي من النفط مليون برميل/اليوم	125
الملحق2	تصدير النفط الخام في دول مجموعة أوبك سنة 2011	125
الملحق3	الأسعار الفورية لخام غرب تكساس المتوسط – برميل/اليوم-	126
الملحق4	توزيع الإنتاج العربي من النفط بحسب الدول العربية 2010	126
الملحق5	الايرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة	127
الملحق6	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 20000 حسب كل دائرة وزارية	128
الملحق7	توزيع الاعتمادات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2000 حسب القطاعات	129
الملحق8	الايرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 2001	130
الملحق9	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2001 حسب كل دائرة وزارية	131
الملحق10	توزيع الاعتمادات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة2001 حسب القطاعات	132
الملحق11	الايرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 2013	133
الملحق12	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير حسب كل دائرة وزارية لسنة 2013	134
الملحق13	توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2013	135
الملحق14	هيكل الصادرات والواردات في الجزائر لسنة 2012	136
الملحق15	تطور إنتاج النفط الخام في بعض الدول العربية	137
الملحق16	الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2010/2006	137

المقدمة العامة

المقدمة العامة

منذ الاكتشاف التجاري للنفط في أواخر القرن التاسع عشر وإلى يومنا الحاضر، ازدادت أهميته على الساحة العالمية والإقليمية، حتى أصبح من ركائز إقتصاديات الدول المنتجة والمستهلكة له على حد سواء، رغم محاولات إحلاله بطاقات أخرى متجددة وغير متجددة.

ويعتبر قطاع النفط في الجزائر قاطرة النمو الاقتصادي من خلال مساهمته الكبيرة في الناتج المحلي الإجمالي،حيث بلغت سنة 2012 مثلا نسبة 45 % ، وتشير البيانات المتوفرة إلى أن صادرات الجزائر من المحروقات تتجاوز97 % سنويا من إجمالي الصادرات، كما ساهمت الإيرادات النفطية في تشكيل احتياطي صرف من النقد الأجنبي تجاوز 200 مليار دولار سنة 2012، كل هذه المعطيات ساهمت في تحسين المؤشرات الكلية ولعبت دورا أساسيا في مختلف القرارات الاقتصادية للدولة الجزائرية في السنوات الأخيرة.

وبما أن تدخل الدولة في الاقتصاد يعد أمرا ضروريا، فقد تدخلت الدولة عن طريق الإنفاق، باعتباره من أهم أدوات السياسة المالية وأكثرها فاعلية لأنه يعنى بالجانبين الاقتصادي و الاجتماعي معا، وفي هذا الصدد ونتيجة للانفراج المالي غير المسبوق الناتج عن ارتفاع العوائد النفطية بفضل ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية، شرعت الجزائر في إتباع سياسة مالية ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام، والتي تجسدت بالخصوص في مختلف البرامج التنموية كبرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014.

وتتميز أسعار النفط بالتذبذب وعدم الاستقرار فقد تراجعت مثلا مع نهاية 2008 و بداية 2009 في أعقاب الأزمة المالية العالمية من 145دولار إلى 45 دولار للبرميل، وهو ما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية و بالتالي تراجع الموارد المالية الكافية لتمويل الإنفاق العام، كل ذلك يدفع إلى التساؤل عن طبيعة العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام، وهو جوهر إشكالية بحثنا التي يمكن طرحها على النحو الآتي:

ما هو أثر تغير الإيرادات النفطية على سياسة الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2012 ؟

ومن السؤال الرئيسي يمكن صياغة الأسئلة الفرعية الآتية:

-ما هي العوامل الأساسية المحددة لسعر النفط، في ظل سوق النفط العالمي؟

-ما هي الآثار الاقتصادية للإنفاق العام؟

-ما هو واقع كل من الإنفاق العام والإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة؟

-ما هي طبيعة العلاقة بين الإيرادات النفطية وحجم الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2012/2000؟

-ما هي الخيارات والبدائل الممكنة التي تمكن الجزائر من تجاوز الآثار السلبية لتراجع الإيرادات النفطية؟

وللإجابة على الإشكالية المطروحة والأسئلة الفرعية نفترض الفرضيات التالية:

-لا تخضع التغيرات في سعر النفط لعوامل العرض والطلب فقط، بل تعود لعوامل هيكلية في السوق لها علاقة كبيرة بالقرارات السياسية والأزمات والظروف الطارئة.

-يعتبر الإنفاق العام الأداة الأكثر فاعلية في يد الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تسعى لها.

-تأثرت الإيرادات النفطية في الجزائر إيجابا بارتفاع أسعار النفط، وشكلت عاملا حاسما في رسم معالم السياسة الانفاقية في السنوات الأخيرة.

-إن العلاقة بين الإيرادات النفطية وحجم الإنفاق العام في الجزائر، هي علاقة مباشرة ووحيدة الاتجاه.

-إن تغير الإيرادات النفطية ناتج عن تغيرات أسعار البترول في الأسواق العالمية، وهو عامل خارج عن إرادة الدولة الجزائرية، غير أنه يمكن تلافي آثاره السلبية عن طريق الشروع في وضع إستراتيجية شاملة للتنمية تأخذ في الحسبان التقليل قدر الإمكان من الاعتماد على النفط كأهم مصدر للإيرادات العامة.

مبررات اختيار الموضوع

ويمكن أن نحدد مجموعة من الدوافع لاختيارنا لهذا الموضوع نلخصها في الآتي:

-الرغبة و الميول الشخصي في دراسة مثل هذه المواضيع المتعلقة بأثر قطاع الطاقة في الجزائر على الاقتصاد الوطني .

-أنه موضوع اقتصادي هام، وتكمن أهمية دراسته في أنها تبرز الدور الذي يمكن أن تلعبه الإيرادات النفطية في التأثير على حجم الإنفاق العام في الاقتصاد الوطني، وكذلك إبراز التحديات التي تواجه الجزائر في الوقت الراهن بسبب تبعية الاقتصاد الوطني للقطاع النفطي.

-الرغبة في إبراز العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام خلال فترة الدراسة، وبيان أهمية هذا الأخير في النهوض بالاقتصاد الوطني وذلك من خلال خلق اقتصاد بديل تحسبا لمرحلة ما بعد النفط.

-بالرغم من الدراسات والأبحاث في الفترات السابقة التي تناولت الموضوع من زوايا مختلفة، لا يزال هذا الموضوع يستقطب فضول الباحثين والدارسين لأهميته وتنوعه.

أهمية البحث:

تتجلى أهمية الدراسة في كونها تطرح إشكالية العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام في الجزائر، إذ يعتبر الاقتصاد الجزائري اقتصاد ريعي تشكل عائدات المحروقات نسبة كبيرة من مداخيل الدولة فيه، وبالتالي فالسياسة المالية المتمثلة في الإنفاق العام تعتبر الأداة الوحيدة التي تستطيع الدولة من خلالها التدخل والعمل على تحقيق التوازن الاقتصادي، وإحداث التنمية المرغوبة، غير أن تقلبات أسعار النفط التي تتسم بالتذبذب وعدم الاستقرار تجعل الإيرادات النفطية هي الأخرى غير ثابتة و عرضة للتغير، مما يهدد أهداف السياسة الإنفاقية للدولة ويحول دون تحقيق الطموحات المنشودة، وهو ما يزيد من أهمية البحث باعتباره يقوم بتحليل طبيعة العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام، كما أن تحديد الفترة الزمنية لهذه الدراسة يعطي للبحث أهمية كبيرة، باعتبار أن تدخل الدولة في العشر سنوات الأخيرة كان كبيرا عن طريق التوسع في الإنفاق العام نتيجة الطفرة النفطية الناتجة عن ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية .

أهداف الدراسة:

تتمثل أهداف الدراسة في الآتي:

-تحديد و تحليل الأسباب الاقتصادية التي أدت إلى حدوث تغيرات في أسعار النفط العالمية، وبيان أثر هذه التقلبات السعرية للنفط على إيرادات الاقتصاد الجزائري.

-إبراز مكانة وأهمية قطاع المحروقات في الاقتصاد الجزائري و بيان تطور الإيرادات النفطية للجزائر خلال فترة الدراسة .

-محاولة بيان حجم الإنفاق العام للدولة الجزائرية خلال فترة الدراسة، والذي يعتبر مقياسا لتدخل الدولة في الاقتصاد نتيجة لتعاظم الإيرادات النفطية، وذلك باستعراض البرامج التنموية خلال السنوات الأخيرة .

-تحليل العلاقة بين تغير الإيرادات النفطية و حجم النفقات العامة و إبراز خطورة تغير الإيرادات على الإنفاق العام في الجزائر.

-الخروج بتوصيات يمكن أن تشكل مادة علمية للاستعانة بها في مختلف البحوث مستقبلا في هذا المجال.

منهج وتقسيمات البحث:

لمعالجة هذا الموضوع بشكل مناسب تم اعتماد المنهج الآتي :

-استخدام المنهج الوصفي التحليلي بغية عرض المفاهيم العامة المتعلقة بالنفط والإنفاق العام وتقسيماته، وكذا استخدام المنهج التحليلي لدراسة العوامل التي تحدد أسعار النفط في الأسواق العالمية.

-تحليل وتفسير المنحنيات ومعطيات الجداول الخاصة بدراسة حالة الجزائر، مع الاستعانة بالأدوات الإحصائية والسلاسل الزمنية، لتحليل العلاقة بين الإيرادات النفطية والإنفاق العام خلال فترة الدراسة.

وبهدف الإلمام بمختلف جوانب الموضوع، تم تقسيم موضوع البحث إلى ثلاثة فصول فضلا عن المقدمة والخاتمة:

الفصل الأول والمعنون بالبترول وتطورات أسعاره، ويتناول مفاهيم عامة حول النفط وكيفية تشكله عبر الزمن، إضافة إلى مركزه الاقتصادي وهيكل صناعة النفط، كما تم التطرق في المبحث الثاني إلى أسواق النفط العالمية سواء السوق المادي للنفط أو سوق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط.

أما المبحث الثالث فقد تناول العوامل التي تحدد أسعار النفط في السوق العالمية باعتبار أن تغير السعر هو الذي يؤثر بشكل مباشر على حجم الإيرادات النفطية.

الفصل الثاني والمعنون بالإنفاق العام وتطوره، وتم التطرق فيه إلى مفاهيم عامة حول الإنفاق العام وتقسيماته، بالإضافة إلى ظاهرة تزايده وآثاره الاقتصادية كأثره على الإنتاج والاستهلاك وعلى إعادة توزيع الدخول...

الفصل الثالث والمعنون بانعكاسات تغير الإيرادات النفطية على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2012/2000، وتم فيه الربط بين الفصلين الأول والثاني من خلال التطرق إلى حالة الجزائر، حيث تناول في المبحثين الأول والثاني تطور كل من الإنفاق العام والإيرادات النفطية في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة وتحليل هذا التطور، في حين خصص المبحث الثالث لتحليل أثر تطور الإيرادات النفطية على الإنفاق العام في الجزائر خلال نفس الفترة السابقة، وبهدف إعطاء البحث بعدا عمليا تم التطرق في البحث الرابع والأخير إلى الخيارات والبدائل الممكنة أمام الجزائر لتجاوز الآثار السلبية لتراجع الإيرادات النفطية مستقبلا.

الدراسات السابقة:

أ- باللغة العربية:

1- مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر 2012/2011 للطالب داود سعد الله، بعنوان أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر 2010/2000، وقد حاول الطالب عرض المذكرة من خلال الإشكالية التالية: ما هي

علاقة التقلبات الحادة لأسعار النفط في الأسواق الدولية باستقرار السياسة المالية الوطنية في ظل أداء صندوق ضبط الإيرادات خلال الفترة 2010/2000، وقد تناول الطالب موضوعه من خلال البحث وتحليل الأسباب والتفسيرات الاقتصادية التي أدت إلى تقلبات سوق النفط خلال الفترة 2010/2000، كما قام الطالب بتحليل أثر تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، ودراسة نماذج تأثير الصدمات الخارجية المتمثلة في تقلبات أسعار النفط على السياسة المالية في الجزائر، بالإضافة إلى كشف وتقييم الإجراءات التي اتخذتها الحكومة الجزائرية عبر قوانين المالية للتعامل مع الآثار السلبية لتقلبات الإيرادات النفطية على الميزانية العامة والاقتصاد الوطني.

وقد خلصت الدراسة إلى نتائج عديدة منها أن ارتفاع أسعار النفط وتقلبات السوق ستبقى سمة ثابتة في أسواق النفط في المستقبل المنظور، بسبب الكثير من العوامل منها تعقيدات السوق، بالإضافة إلى أن تقلبات أسعار النفط لم يكن لها تأثير ملموس على الاقتصاد الكلي خلال الفترة 2010/2004 نظرا لان هذه التقلبات ناجمة من جانب الطلب على عكس الأزمات النفطية خلال فترة السبعينات والتي كانت ناجمة من جانب العرض، وقد خلصت الدراسة إلى بعض الاستنتاجات الخاصة بالآثار الاقتصادية الكلية لصدمات السياسة المالية الناتجة عن تقلبات أسعار النفط، ومما توصلت إليه الدراسة أيضا أنه سيكون من المفيد للاقتصاد الوطني تعزيز آلية صندوق ضبط الموارد وسياساته الاستثمارية، دون التمادي في ربطه بالميزانية العامة ومواصلة تمويله لها.

2- مذكرة ماجستير، جامعة ورقلة، 2011 للطالب عبادة عبد الرؤوف بعنوان: محددات سعر نفط منظمة أوبك وآثاره على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة تحليلية و قياسية 2008/1970، وقد تناول الطالب موضوعه من خلال طرح الإشكالية التالية: إلى أي مدى يمكن تحليل التغيرات في سعر نفط منظمة أوبك وتأثيره على النمو الاقتصادي في الجزائر؟ وقد حاول الطالب إبراز أهم المتغيرات المحددة لسعر نفط منظمة أوبك وذلك باستخدام مختلف المتغيرات في سوق النفط العالمي، كما حاول إبراز الأهمية التي يشكلها النفط في الاقتصاد الجزائري، وقد خلص في دراسته إلى أن أسعار نفط منظمة أوبك تتأثر بالكثير من العوامل، وهي أسعار المواد الطاقوية البديلة، الطلب والعرض النفطي، الإنتاج العالمي، المناخ وهذه العوامل بدورها نجدها تتأثر بعوامل أخرى غير مباشرة كتأثر الطلب النفطي بمستوى النمو الاقتصادي العالمي.

كما خلصت الدراسة إلى أنه من خصائص الاقتصاد الجزائري الاعتماد على المحروقات بصفة عامة وعلى النفط بصفة خاصة، وأنه أصبح اليوم ينظر إلى عوائد أسعار النفط كمصدر أساسي لرفع معدلات النمو الاقتصادي، كما تم الربط في الجانب القياسي بين الفصلين النظريين حيث خصص لإسقاط الجانب النظري لنماذج تصحيح الخطأ على حالة الجزائر، بغرض إعطاء بعد كمي لتأثير سعر نفط منظمة أوبك على النمو الاقتصادي في الجزائر من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات المتعلقة بطبيعة العلاقة الموجودة بين سعر النفط والمتغيرات التالية (الناتج الداخلي الخام، معدل البطالة، الاستثمار...) ، وتوصلت الدراسة إلى وجود علاقة ايجابية بين التغير في الناتج الداخلي الخام وسعر النفط الخام، وهو ما يفسره الانتعاش الاقتصادي الذي عرفته الجزائر في السنوات الأخيرة وانعكاسه على الناتج

الوطني الإجمالي، بالإضافة إلى وجود علاقة طردية بين التغير في الاستثمار والتغير في الناتج الداخلي الخام، وعلاقة متزايدة بين التغير في معدل البطالة والتغير في الاستثمار.

ومن النتائج التي توصل إليها الطالب في دراسته، أن الاقتصاد الجزائري يتأثر بشكل كبير بما يحدث في البيئة الاقتصادية العالمية، وما يتبع ذلك من تغيرات في أسعار النفط، ورغم صعوبة التنبؤ بأسعار النفط بسبب تعدد المتغيرات وصعوبة تقديرها، إلا أن النفط سيبقى له دور رئيسي في مسار التنمية الجزائرية خلال العقود المقبلة، وهو ما يحتم ويتطلب تعظيم الاستفادة من الفرص التي يوفرها وجود مثل هذه السلعة من خلال استغلال عائداتها بشكل أمثل.

3- مذكرة ماجستير، جامعة بسكرة، 2012 للطالب جامع عبد الله بعنوان: أثر تطورات أسعار النفط خلال الفترة 2010/2000 على الاقتصاديات النفطية- دراسة حالة الجزائر-، وقد عالج الطالب موضوعه من خلال طرح الإشكالية التالية: ما هو انعكاس تقلبات أسعار النفط على الاقتصاديات النفطية؟ حيث حاول الطالب في دراسته استكشاف السوق العالمية للنفط من خلال تسليط الضوء على تطورها التاريخي وهيكلها الحالي، إضافة إلى قياس اثر أسعار النفط على الاقتصاد الجزائري، وقد خلصت الدراسة إلى أن أسعار النفط قد عرفت تغيرات جوهرية خلال مراحل متباينة، الأمر الذي أظهر التذبذب المستمر في الأسعار الأمر الذي جعل الدول النفطية تعاني من اختلالات في حساباتها بسبب عدم التمكن من التنبؤ بكفاءة بتطورات أسعار النفط، ولذلك تم اعتمادها على الصناديق السيادية كوسيلة لتحييد آثار التذبذب في الأسعار، وتجنب الآثار السلبية التي يمكن أن تنجر عن هذا المورد الناضب، أما بالنسبة للجزائر فخلصت الدراسة إلى أنه كان هناك تأثير كبير لتغيرا ت أسعار النفط خلال الفترة 2010/2000 على المؤشرات الكلية للاقتصاد الجزائري، سواء الداخلية منها أو الخارجية، حيث كانت العلاقة بين الأسعار والمجاميع الكلية المعنية بالدراسة ذات شكل خطي في أغلبها، كما أظهرت هذه الدراسة الاعتماد الكبير للاقتصاد الجزائري على العوائد النفطية، وأنه غير مستعد بعد لحقبة ما بعد النفط، لذلك يوصى بتوسيع نطاق البحث في المناطق غير المستكشفة بعد، بغرض رفع الاحتياطيات مع خلق اقتصاد إنتاجي بديل تحسبا لمرحلة ما بعد النفط.

ب- باللغة الأجنبية:

4- مذكرة ماجستير، جامعة تيزي وزو 2012، للطالبة حمو كهينة والمعنونة ب: أثر تقلبات أسعار النفط على المتغيرات الاقتصادية الكلية.

L'impact Du Fluctuations Du Prix Du Pétrole Sur Les Indicateurs économiques En Algérie

وقد تناولت الطالبة دراسته ا بطرح الإشكالية كالآتي: كيف تؤثر تقلبات أسعار النفط على مختلف المتغيرات الداخلية والخارجية للاقتصاد الجزائري ؟ كما حاول ت التطرق إلى الصدمات البترولية الناتجة عن التغير المفاجئ في

أسعار المحروقات في السوق العالمية، وأثرها على المتغيرات الاقتصادية الكلية، بالإضافة إلى مختلف الآثار التي تحدثها الصدمات البترولية على مختلف القطاعات الحقيقية للاقتصاد الوطني، وقد توصل ت الطالبة إلى نتائج منها أن الاقتصاد الوطني اقتصاد ريعي يعتمد بشكل شبه كلي على عائدات النفط التي تتأثر بدورها بتقلبات الأسعار في السوق العالمية، وهو ما يجعل المؤشرات الكلية للاقتصاد غير مستقرة كموارد الميزانية التي ترجع مدا خيلها إلى الجباية البترولية بشكل كبير، إضافة إلى الاستثمارات العمومية وميزان المدفوعات واحتياطات الصرف، وهو ما يجعل الاقتصاد الوطني اقتصادا هشا، ويهدد السياسات الاقتصادية للتنمية، خاصة ما تعلق بالبرامج التنموية وبالتالي يخلق مشاكل وصعوبات التنمية على المدى الطويل.

5- وهذه الدراسة عبارة عن مقال صادر عن المعهد الفرنسي للبترول في 2006/06/29 من طرف François Lescaroux و Denis Babusiaux بعنوان أسعار البترول والنمو الاقتصادي Prix Du Pétrole Et Croissance économique ويتمثل الهدف الرئيسي لهذه المقالة في تحليل العوامل والأسباب التي تؤدي إلى ارتفاع أسعار النفط، ويناقش مسألة تشكل أسعار النفط وصعوبات التنبؤ بها ليس على المدى القصير فحسب، وإنما على المدى المتوسط والبعيد، كما يتناول كاتب المقال مسألة تأثير تغيرات أسعار النفط على النمو الاقتصادي.

صعوبات البحث:

عند إعدادنا لهذه الدراسة صادفتنا مجموعة من الصعوبات لعل أهمها كثرة المعلومات والإحصائيات وتضاربها من الجهات الرسمية الصادرة عنها، وهو ما أوقعنا في حالة من الارتباك بسبب عدم القدرة على المفاضلة بينها إذا أحيانا نجدها تختلف حتى من نفس الجهة من سنة إلى أخرى، هذا من جهة ومن جهة أخرى قلة المراجع المتعلقة باقتصاديات البترول و المتوفر منها قديم تجاوزه الزمن.

الفصل الأول

سوق النفط وتكون السعر

تمهيد الفصل

يعد النفط الخام أحد أهم مصادر الطاقة في العالم، ويشكل سلعة إستراتيجية دولية تتضمن قيمة اقتصادية عالية، وتأتي أهمية النفط الخام من وفرته النسبية، وقلة تكلفته قياسا إلى مصادر الطاقة الأخرى، بالإضافة إلى سهولة نقله وتوزيعه.

وتخضع السوق النفطية العالمية للنفط إلى مجموعة من التطورات المهمة التي قادت إلى حدوث اختلاف كبير في جانبي العرض والطلب في كثير من الفترات، حيث أن السوق النفطية ذات طبيعة خاصة تأخذ خصوصيتها من تداخل العوامل الاقتصادية مع العوامل السياسية، والتي تتفاوت أهميتها ودرجة تأثيرها على أسعار النفط الخام في الأسواق.

ويبدو أن إشكالية تحديد أسعار النفط، تعتمد في جزء أساسي منها على ما تحدثه عوامل العرض والطلب في السوق العالمية، فضلا عن وجود قوى محركة أخرى لها تأثيرها في الأسعار منها التوقعات المستقبلية والمضاربة وتغيرات سعر صرف الدولار.

ومن خلال هذا الفصل، سنتطرق إلى كل ما سبق بشيء من التفصيل، وذلك وفق ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: مدخل إلى الصناعة النفطية.

المبحث الثاني: أسواق النفط.

المبحث الثالث: أهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط.

المبحث الأول: مدخل إلى الصناعة النفطية.

يعتبر النفط المصدر الرئيسي للطاقة، إذ أثبت أنه أقل مصادر الطاقة تكلفة، وبالتالي أصبح دوره محوريا في التنمية الاقتصادية، و في هذا المبحث سنتطرق إلى البترول بدءا بتعريفه و تاريخه وكيفية تشكله، إلى الحديث عن مركزه الاقتصادي ثم نتطرق إلى هيكل صناعة النفط من الاستطلاع والاستكشاف وحتى عملية التكرير.

المطلب الأول: تعريف البترول

لغة كلمة بترول (petroleum) من أصل يوناني، وهي مشتقة من كلمتين هما: كلمة petro وتعني الصخر، وكلمة oleum وتعني الزيت، وبذلك فمعناها زيت الصخر. [1] والبترول مادة سائلة لها رائحة خاصة ومتميزة، ولونها متنوع بين الأسود والأخضر والبني والأصفر...الخ، كما أنه مادة لزجة وهذه اللزوجة مختلفة بحسب الكثافة النوعية لمادة البترول، وهذه الكثافة النوعية متوقفة ومتجددة بمقدار نسبة ذرات الكربون، فكلما زادت هذه النسبة كلما زادت كثافته النوعية أو ثقله والعكس بالعكس. [2]

وكلما قلت درجة الكثافة النوعية للبترول ازدادت فيه نسبة المقطرات الخفيفة ذات الاستعمالات المهمة اقتصاديا كوقود الطائرات والسيارات، والعكس صحيح، ويتم التعبير عن درجة كثافة البترول باستخدام مقياس معهد البترول الأمريكي API (American petroleum institute) حيث أن:

$$\text{درجة } \mathbf{API} = \frac{141.5}{\text{درجة الكثافة النوعية عند حرارة } 60^\circ\text{ف}} - 131.5$$

فمثلا البترول الخام الذي تبلغ كثافته النوعية 0.855 ويعادل درجة 34(API) هو البترول السعودي المعروف ببترول القياس standardoil، الذي تستخدمه منظمة أوبك أساسا لتحديد أسعار البترول، وتقوم كل دولة بتحديد سعر بترولها على أساس الزيادة أو النقص في درجة الكثافة بالمقارنة ببترول الأساس.

وبعبارة أخرى فإن مقياس API يعبر عن جودة البترول الخام، التي تنعكس على سعره، فكلما ارتفعت درج ة API كان البترول أخف وذا جودة عالية، مثل بترول شمال إفريقيا وبترول حقل الحلوة في المملكة العربية السع ودية، الذي تتراوح درجته من 40 إلى 50 على مقياس API، وهكذا إلى أن نصل إلى البترول الخام الثقيل الذي تصل درجته إلى 22 على مقياس API [3].

وبالتالي فالبترول يتشكل من خليط من المركبات التي تعرف باسم كربونات الهيدروجين، وهي مركبات تتشكل من اتحاد ذرات الكربون مع ذرات الهيدروجين بنسب متفاوتة، ورغم أن هذه المركبات تشترك في احتوائها على الكربون والهيدروجين فقط، فإن لكل تركيبة خصائص تميزها عن شقيقاتها، وبينما تشترك هذه المواد جميعا في قابليتها للاشتعال مما يجعل منها وقودا مناسبا فإنها تختلف في حالاتها المادية، فبعضها يكون غازيا وبعضها يكون سائلا وبعضها صلبا أو شبه صلب، وينشأ عن اختلاط الآلاف من هذه المركبات المختلفة وتمازجها مع بعضها سائل أسود اللون ويميل

[1] – حمد بن محمد آل الشيخ، اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة، العبيكان، الرياض، 2007،ط1، ص70.

[2] – محمد أحمد الدوري،محاضرات في الاقتصاد البترولي، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1983، ص8-9.

[3] – حمد بن محمد آل الشيخ، مرجع سابق، ص 71.

إلى الاخضرار هو البترول، وهو على درجة كبيرة من الأهمية على مستوى العالم بأسره بحكم استعمالاته المختلفة إذ تعتمد عليه مختلف صور النشاط الإنساني كوقود أساسي يمثل أرخص وأنسب مصادر الطاقة اللازمة النشاط في مختلف المجالات كالصناعة والزراعة والنقل والدفاع وغيرها من المجالات .

المطلب الثاني: تاريخ البترول

إن أول من عرف استخدامات البترول هم المصريون القدماء في عمليات التحنيط، ووردت إشارات في الكتب السماوية تشير إلى وجود البترول، فقد ذكر بأن سيدنا نوح عليه السلام عندما بنى سفينته دهنها بالقار حتى لا ينفذ إليها الماء.[1]

كما أن وجود البترول لم يكن في عصرنا الحالي فقط، فقد كان موجودا منذ القدم ولكن باستعمالا ت مختلفة عن عصرنا، فقد تحدث المؤرخ هيروديت عام 450 قبل الميلاد عن البترول بقوله: (توجد في جزيرة زانتي بئر تنتج مواد هي الإسفلت والملح و الزيت) . واقتصر استخدام البترول في بادئ الأمر على استعماله في المواد الطبية والإضاءة وإجراء الطقوس الدينية، فقد كان قدماء الهنود يستخدمون الزيت الذي يضخ من العيون الأرضية في إجراء الطقوس الدينية وفي أغراض الزينة.

وقد اقتضى النشاط الإنساني مع مرور الزمن إلى البحث عن مختلف المصادر التي تمكن من استخدامها في مختلف نواحي الحياة تبعا لحاجة الإنسان المتعددة، فقد ا رتبط العصر البترولي باستخدام الزيت في الإضاءة والذي يعتمد على زيت الحوت ذي التكلفة المرتفعة، مما أدى بالإنسان إلى البحث عن مصادر بديلة لاستخدامها في الإضاءة، وفي عام 1847 قام (**ينج الانجليزي**) بتجارب لتقطير البترول من الفحم، ونجح في ذلك وتوصل فريق من العلماء الألمان إلى اختراع مصباح البرافين، وهذا أول حدث في تاريخ الصناعة البترولية، وساعدت الثورة الصناعية في انجلترا خلال النصف الثاني من القرن الثامن عشر على زيادة الطلب من زيوت التشحيم. [2]

غير أن الإنسان لم يعرف صناعة البترول بالمعنى الحديث، إلا في منتصف القرن التاسع عشر، وذلك حين حفر **أدوين دريك** أول بئر بحثا عن البترول في ولاية بنسلفانيا الأمريكية، وعثر عليه عام 1859 على عمق 69.5 قدما.[3]

وأخذت صناعة البترول منذ ذلك التاريخ في الانتشار خاصة في بلدان أوربا الصناعية نتيجة الثورة الصناعية التي اقتضت توفير وسائل نقل البترول سواء بالناقلات أو خطوط الأنابيب، وزيادة الاستثمارات في مجال الصناعة البترولية، وارتفاع معدل الطلب العالمي على المنتجات البترولية بسبب التوسع الصناعي والتقدم الاقتصادي.

ومما ساعد أيضا على ارتفاع معدل الطلب البترولي اختراع المحرك ذو الاحتراق الداخلي الذي يدار بالبنزين، وظهرت سيارة تدار بالمحرك لأول مرة عام 1895، كما استخدم المازوت في تسيير البواخر عام 1897.[4]

---

[1] – يسرى محمد أبو العلا، نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ط1، ص 421.

[2] – المرجع السابق، ص 422-423.

[3] – حمد بن محمد آل الشيخ، مرجع سابق، ص70.

[4] – يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص 424.

وخلال الحرب العالمية الأولى، تجلت الأهمية الكبرى للنفط عندما تحولت الأساطيل البحرية للدول العظمى إلى النفط كوقود، وزاد استخدامه في الأسلحة الجوية وأجهزة الحرب البرية. [1] وقد توالت الاكتشافات مع مرور الوقت، ففي عام 1919 تم اكتشاف حقول جديدة في تكساس وأوكلاهوما، وأول اكتشاف للبترول في السعودية عام 1923 وكان هذا في حقول بئر الدمام، وفي عام 1930 و 1940 وجدت أكبر حقول البترول في إيران بما فيها حاش سارات في 1935، أغاجاري 1944 [2].

وقد زادت أهمية البترول خلال الحرب العالمية الثانية وهو ما يفسر مح اولة الألمان واليابانيون إمداد نفوذهم إلى مناطق إنتاج البترول البعيدة لضمان استمرارية تنمية اقتصادياتهم الصناعية، فقد اتجهت اليابان إلى الجنوب نحو أندونيسيا حيث كانت حقول البترول منذ عام 1890، واتجهت ألمانيا إلى جنوب روسيا نحو منطقة باكو لضمان إمدادات النفط.

وبعد الحرب العالمية الثانية بدأت أوربا في تنمية الصناعة وكذلك البنية التحتية من الطرق ومحطات الطاقة وتسيير السيارات مما ترتب عليه زيادة في الطلب على البترول. [3] ومنذ ذلك الوقت يشهد الطلب العالمي على البترول نموا مستمرا، بسبب ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي، وتشير الدراسات إلى أن الطلب العالمي على النفط سوف يستمر في الارتفاع خلال المستقبل المنظور بصرف النظر عن ارتفاع أو انخفاض أسعاره، وإن كان حجم الزيادة في الطلب يمكن أن يختلف تبعا لاختلاف مستوى السعر. [4]

والخلاصة أن الطلب العالمي على البترول تزايد مع مرور الوقت تبعا لازدياد درجة أهميته، كونه أحد مصادر الطاقة الأقل تكلفة مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى من جهة، ومن جهة أخرى فإن استمرار التطور الاقتصادي وارتفاع معدل النمو سيؤدي لا محالة إلى زيادة الحاجة إلى مزيد من امدادات البترول في قادم السنوات.

المطلب الثالث: المركز الاقتصادي للبترول

يحتل البترول مكان الصدارة في اقتصاديات الطاقة، حيث يلعب دورا حيويا في العالم المعاصر كما يتزايد دوره باستمرار بسبب كثرته وتعدد استعمالاته سواء في الدفاع القومي أو في الصناعة أو حتى في الزراعة، فضلا عن استعمالاته في الحياة اليومية العادية للإنسان. [5]

ومن ثم لا جدال في أن دور البترول في تمويل التنمية الاقتصادية يرتبط باستمراره كمصدر للطاقة، فالبترول عنصر أساسي للازدهار الاقتصادي للدول المستهلكة لتأثيره على التكامل الاقتصادي والصناعات الوطنية التي تدعم مباشرة عناصر التنمية الاقتصادية. [1]

---

[1] – عاطف سليمان، الثروة النفطية ودورها العربي–الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009، ص43.

[2] – محمد أحمد سيد خليل، أزمة الطاقة والتحدي القادم– دراسة إستراتيجية بيئية هندسية–، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009، ط1، ص34–35.

[3] – المرجع السابق، ص34.

[4] – حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ط2، ص125.

[5] – أحمد فريد مصطفى، الموارد الاقتصادية، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت، ص 76.

ولذلك يوجد البترول في الحياة العملية في صور مختلفة ابتداء من غاز البوتاجاز الذي يستخدم في الاستعمالات المنزلية، إلى البنزين الضروري لتسيير السيارات ووسائل النقل عموما، إلى جانب استخداماته في الصناعة كمادة أولية، خاصة بعد ازدياد أهمية الصناعات البتروكيماوية في عالمنا الحديث، وازدياد حاجة العالم إلى المنتجات البترولية التي تستخدم في شتى المجالات الصناعية.

ويتبين مما تقدم أن البلدان الصناعية الغربية تواجه مشكلة تأمين الإمدادات المستقبلية الكافية من مصادر الطاقة التقليدية وذلك من أجل المحافظة على نموها الاقتصادي وعلى مستوى معيشتها المرتفع[2].

وتتميز اقتصاديات البترول بأن هناك ميل متزايد لاستهلاكه بالنسبة لجميع دول العالم بالرغم من تركز إنتاجه في مناطق محددة من العالم.[3]

وما يؤكد هذا الميل هو الارتفاع المستمر للطلب العالمي على النفط، حيث بلغ الاستهلاك من النفط سنة 2002 حوالي 78.2م.برميل/يوميا، ويتوقع أن ينمو وفق سيناريو متوسط إلى أن يبلغ 103م.برميل/يوميا عام 2015 بمعدل 2.2 في المائة سنويا في المتوسط، ونحو 119 مليون برميل /يوميا عام 2025 بمعدل1.5 في المائة سنويا في المتوسط، أي بمعدل 1.9 في المائة سنويا في المتوسط على امتداد 2002-2025 .[4]

والجدول الموالي يوضح درجة نمو الطلب العالمي على النفط بين سنتي 1990 و 2025 مقارنة بالنمو الاقتصادي

الجدول رقم (1.1): نمو الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1990-2025

بيان	تقدير حديث لمعدل النمو 2002- 2025			تقدير سابق لمعدل النمو 1990- 2025		
	متوسط	مرتفع	منخفض	متوسط	مرتفع	منخفض
نمو الطلب العالمي على النفط	1.9	2.3	1.4	2.2	3.1	1.5
النمو الاقتصادي العالمي	3.9	4.6	3.1	3.2	4.5	2.0
المرونة الدخلية للنفط	0.49	0.5	0.45	0.69	0.69	0.75

المصدر: حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مرجع سابق، ص 1

[1] – يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص432.

[2] – سمير التنير، التطورات النفطية في الوطن العربي ماضيا وحاضرا، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008، ص60.

[3] – أحمد فريد مصطفى، مرجع سابق، ص77.

[4] – حسين عبد الله، مرجع سابق، ص125

ومن المؤكد أن البترول سيبقى يحتفظ بمركز اقتصادي ينافس كافة مصادر الطاقة البديلة، وسيبقى محتفظا بهذه الأفضلية طيلة فترة نصف القرن الواحد والعشرين، وذلك للسببين الآتيين: [1]

السبب الأول: ويتمثل في قصور الطاقات البديلة عن حلولها محل النفط للاعتبارات التالية:

– تكاليفها الباهظة: إذ بينت التجارب أن بعض المصادر غير اقتصادية لتكاليفها الباهظة كما هو الحال لطاقة الرياح وطاقة أمواج المحيطات.

– انعدام الفاعلية: إذ بينت التجارب عدم فاعلية الاعتماد على بعض المصادر البديلة، كالتجارب على استخدام الكحول المستخرج من الذرة وقصب السكر كوقود للسيارات.

– انعدام الأمان: إذ أن استخدام بعض البدائل كان غير امن، مثل استخدام الطاقة النووية كمصدر للوقود في المجالات السلمية، انتهى إلى حدوث كوارث مثل كارثة تشرنبيل وكارثة فوكوشيما.

– حماية البيئة: حيث أصبحت بعض مصادر الطاقة البديلة غير ملائمة للاستعمال بسبب الحملة الشديدة لنشطاء البيئة، كمقاومة نشطاء البيئة للعودة إلى استخدام الفحم لما يحدثه من تلوث وأضرار على البيئة.

السبب الثاني: ويعود إلى المميزات والصفات الطبيعية والفنية التي يتمتع بها النفط ضمن مجموعة مصادر الطاقة المستغلة في العالم وأهم هذه المزايا:

- ارتفاع قيمته الحرارية مقارنة مع بقية المصادر الأخرى ، حيث أن كمية الحرارة المتولدة من النفط تكون أكبر وأعلى من أي مصدر آخر.
- ضعف كلفة النفط الإنتاجية مقارنة مع المصادر الأخرى للطاقة.
- توفره بكميات كبيرة رغم خاصية النضوب.
- مصدرا للعديد من المنتجات السلعية التي يحتاجها الإنسان في مختلف نشاطات الحياة ومصدر للطاقة خاصة (الصناعة البتروكيماوية).
- قيمته الاستعمالية عالية مقارنة مع المصادر الطاقوية الأخرى.

المطلب الرابع: هيكل صناعة النفط

تنطوي دورة إنتاج النفط على مراحل أربعة وهي:

- مرحلة الاستطلاع والاستكشاف.
- التنقيب والحفر.
- الإنتاج والضخ والنقل.
- التكرير.

[1] - مخلفي أمينة، "النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"، مجلة الباحث، العدد 09، 2011، جامعة ورقلة، ص230-231..

وفيما يلي عرض موجز لمختلف المراحل السابقة الذكر:

أولا– مرحلة الاستطلاع والاستكشاف :

تتمثل مرحلة الاستكشاف – أي ما قبل الحفر– بوجوب تحديد المواضع التي تشتمل على تراكيب بيولوجية تشير إلى وجود بترول، ويتم ذلك من خلال إجراء المسوحات اللازمة، فهناك المسح الجيولوجي و المسح الجيوكيميائي، وتتمثل المهمة الرئيسية لتلك المسوحات في تحديد أنسب المواقع لحفر الآبار و تقدير الأعماق على أن يتم أولا ما يسمى بالحفر الاستكشافي أو الحفر التجريبي [1].

يبدأ الجيولوجي في مستهل هذه المرحلة بالبحث عن التجمعات البترولية عن طريق دراسة الصخور المكشوفة على سطح الأرض حيث يسجل على خرائط خاصة المناطق المحتمل اعتبارها منابع و مصائد للنفط و الغاز ، كما يسجل مواقع الصخور التي لا يحتمل احتواؤها على أي منها، ويقوم بعدها بقياس و تسجيل أوضاع الطبقات الصخرية من حيث استواؤها و انحدارها مع تجميع عينات من مختلف الصخور حيث يقوم خبير الحفريات بفحصها لتحديد عمرها النسبي من خلال معرفة ما تحتويه من آثار حيوانية ونباتية قديمة، وهكذا يستطيع جيولوجي التنقيب من خلال الربط الدقيق بين سائر البيانات المتوفرة لديه أن يقرر موقع الحفر إلى حد بعيد . ثم يأتي دور الدراسات الجيوفيزيقية للصخور الموجودة تحت القشرة الأرضية و بيان طبيعتها، وأهم الطرق الفنية المستخدمة في هذا المجال ما يلي [2] :

– **طريقة قياس الجاذبية الأرضية Gravity Recording**: وذلك باستخدام جهاز حساس يسمى جريفمتر Gravimeter يحدد بدقة تغير الجاذبية من مكان إلى آخر، فمن المعروف أنك إذا وقفت فوق منطقة من الجرانيت يزداد وزنك قليلا عنه و أنت واقف فوق منطقة من حجر أخف مثل الحجر الرملي، ويمكن قياس هذا الاختلاف الضئيل بجهاز الجاذبية و بذلك يعرف الخبير تفاصيل الطبقات الأرضية .

– **طريقة قياس المغناطيسية الأرضية Magnetism Recording**: ويستخدم لذلك جهاز يسمى الماغنومتر Magnometer ويستخدم جهاز المغناطيسسية هذا طرقا كهربائية لقياس تغيرات المجال المغناطيسي للأرض الناتجة عن اختلاف أنواع الصخور في الباطن .

– **طريقة قياس الموجات الزلزالية Siesmo Recording**: أي قياس سرعة انتقال الموجات الصوتية و انعكاسها خلال طبقات الصخور المختلفة و ذلك باستخدام جهاز السيزموغراف Siesmograph .

– **طريقة التسجيل الكهربائي Electric Recording**: حيث تحفر فتحة صغيرة بوساطة مثقب مثبت في نهاية ماسورة طويلة بها أجهزة كهربائية لتسجيل مقاومة الصخور المختلفة للتيار الكهربائي .

– **طريقة قياس الاشعاعات Rays Measurement** : وهي شبيهة بسابقتها مع اختلاف جهاز القياس.

[1] – حسان خضر، "أسواق النفط"، مجلة جسر التنمية، العدد 57، نوفمبر السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، ص 4.

[2] – خالد أمين عبد الله، مرجع سابق، ص 24-25.

ثانيا– مرحلة التنقيب والحفر Drilling Stage: بعد أن يفرغ الجيولوجي والجيوفيزيقي من تحديد مكان يحتمل وجود النفط فيه، تبدأ الخطوة التالية بالحصول على ترخيص بالقيام بعملية الحفر، وتشمل عملية الحفر الخطوات الفرعية التالية:

–الإعداد Moving: وتشمل كل النشاطات الخاصة بتنظيف المكان وتسوية الأرض وشق الطرق اللازمة لنقل أجهزة ومعدات الحفر إلى الموقع المعين ، بما في ذلك إقامة الحفارة أو البريمة **Rig** والمنشآت الأخرى اللازمة، وعملية الإعداد هذه هامة و أساسية و مكلفة، قد لا تقل نفقاتها في أغلب الأحيان عن نفقات الحفر نفسها .

– الحفر Drilling: وقد تقوم بعملية الحفر إما الشركة المنتجة صاحبة الامتياز نفسها عن طريق عمالها ومستخدميها، أو قد تعهد بها إلى شركات أخرى متخصصة بالحفر و ذلك بموجب عقد بين الشركتين ، و يبدأ الحفر مع بداية اختراق آلة الحفر لطبقات الأرض حتى حالة وصول الشركة إلى قرار بوجود الزيت بكميات قابلة للإنتاج من عدمه كما تشمل عملية الحفر تغليف البئر **Casing** و تدعيم حوافه **Cementing** وجميع الأعمال المتصلة بذلك .

ثالثا– مرحلة الإنتاج والنقل: بعد المرحلتين السابقتين تأتي مرحلة الإنتاج والنقل:

– الإنتاج: وفي هذه المرحلة يتم إعداد الآبار أو حقل الإنتاج من خلال تجهيزه بالمعدات اللازمة من أنابيب الاستخراج والصمامات ، بالإضافة إلى أنظمة لتجميع الزيت المستخرج وأجهزة لمعالجة الزيت وفصل الغاز والماء والشوائب عن البترول، ومعدات الضخ وغيرها، بعدها يسمح للبترول بالتدفق عبر معدات التجميع وفي معظم الحقول تتدفق الآبار الإنتاجية الأولى بقوة الدفع الطبيعي ولكن انخفاض الضغط في مرحلة لاحقة، يجعل من الضروري استخدام وسائل الرفع الآلي، وقد تستخدم تلك الوسائل من البداية خاصة إذا كان الضغط في الخزان منخفضا وكان الزيت شديد اللزوجة، أما إذا توقف التدفق الطبيعي أو ضعفت فعالية الرفع الآلي فإن المنتجين غالبا ما يلجأون إلى استخدام وسائل الاستخلاص الثانوي وذلك بغية زيادة كمية الزيت المستخلصة من الحقل.[1]

وفيما يلي عرض موجز لطرق الإنتاج المستخدمة في استخراج النفط حسب تسلسل استخدامها:[2]

1–الإنتاج الأولي : هو تعبير يشير غالبا إلى استخدام الطاقة الطبيعية للمكمن في إنتاج ما يمكن إنتاجه من النفط، ويتضمن الرفع الصناعي باستخدام المضخات أو استخدام الرفع بالغاز، ويرتبط معامل الاستخلاص في هذه الحالة بالضغط الأولي للمكمن وعمقه و لزوجة النفط و تركيبه، وطبيعة الصخور و خصائصها الفيزيائية، وقطر مواسير الإنتاج المستخدمة، وقطر المقطع النهائي للبئر، و العديد من العوامل الأخرى، حيث بلغ معامل الاستخلاص وسطيا في هذه الحالة حوالي 25% من الاحتياطي الجيولوجي في المكمن .

[1] – حسين عبد الله، مرجع سابق، ص51-53.

[2] – جامع عبد الله،"أثر تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010/2000 على الاقتصاديات النفطية – دراسة حالة الجزائر–"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011، ص15-16.

وتلعب التقنية المستخدمة في صناعة المضخات دورا هاما في هذا المجال، حيث استخدمت شركة **BP** مضختين متطورتين عام 2007 في خليج المكسيك ساهمتا في زيادة معدل استخلاص الحقل بحوالي 7% مما سيضيف 5 سنوات إلى عمر هذا الحقل.

2- الإنتاج الثانوي : يتضمن الإنتاج الثانوي استخدام تقنيات مثل حقن الماء أو حقن الغاز غير القابل للامتزاج للمحافظة على الضغط أو زيادته، كما يتضمن كذلك استخدام تقنيات تقدم طاقة إضافية للمكمن عبر بئر آخر مثل الحفر البيني والحفر الأفقي .

3- الإنتاج الثا لثي: وهو ما يشار إليه بالاستخلاص المدعم أو المعزز، ويتضمن تطبيق تقنيات مثل حقن المواد الكيميائية، وحقن الغازات وتقنيات أخرى يمكنها إنتاج نفط أكبر من تلك التي أنتجت بالطرق الثانوية وتقسم طرق الإنتاج المدعم إلى ثلاث أقسام رئيسية :

3-1 الإفاضة : وهذا يتضمن حقن مواد يمكن أن تمتزج مع النفط ضمن ظروف المكمن، ومن أهمها غاز ثاني أكسيد الكربون، وغاز النيتروجين، والغازات الهيدروكربونية .

3-2 حقن المواد الكيميائية: وتتضمن هذه التقنية حقن الماء مضافا إليه بعض المواد الكيميائية مثل مخفضات التوتر السطحي و البوليميرات و غيرها .

وتهدف الإفاضة و حقن المواد الكيميائية إلى تخفيض التوتر السطحي و لزوجة النفط .

3-3 الطرق الحرارية: مثل حقن البخار في المكمن، أو الحرق في الموضع عبر حقن الهواء أو الأكسجين و غالبا ما يتم اللجوء إلى هذه التقنية في مكامن النفط اللزج و النفط الثقيل، وتهدف الطرق الحرارية إلى تخفيض لزوجة النفط فتزداد سيولته و يسهل استخراجه .

- النقل: بعد إنتاج النفط تأتي الحاجة إلى نقله بطريقة اقتصادية حيث أن مناطق الإنتاج تكون بعيدة جدا عن مناطق الاستهلاك، وبالتالي يجب أن يقطع النفط مسافات كبيرة برا وبحرا ، ويتضمن نقل النفط أساسا :

- نقل النفط من آبار استخراجه إلى مراكز التجميع حيث يتم أساسا فصل الغاز والماء عن النفط الخام.
- نقل النفط من مراكز التجميع إلى مصافي التكرير المحلية.
- نقل المنتجات النفطية من مصافي التكرير إلى المستهلكين المحليين أو تصديره إلى الخارج.
- نقل النفط الخام من مراكز التجميع إلى الموانئ لتصديره مباشرة كما هو في صفته الخام .

ويتخذ نقل النفط من مناطق الإنتاج إلى الأسواق عدة أشكال هي :[1]

- النقل البري وهي وسيلة تصلح لنقل المنتجات البترولية من أماكن تصنيعها إلى سوق الاستهلاك.

- النقل البحري ويعد من أهم الطرق لنقل البترول حيث توجد أساطيل ضخمة لنقل البترول ، كما ظهرت الشركات المتخصصة في بناء ناقلات البترول.

[1] - يسرى محمد أبو العلا، مرجع سابق، ص442.

– نقل البترول بواسطة الأنابيب وهي طريقة اقتصادية وسهلة، ونشأت تاريخيا مع صناعة البترول، حيث تم إنشاء خط أنابيب عام 1865 بالولايات.م.أ واقتصر في البداية على المسافات القصيرة، وفي عام 1874 بني خط أنابيب طوله 96.5كلم يربط بين المنطقة البترولية في الشمال من بنسلفانيا في الولايات المتحدة الأمريكية.

– النقل بواسطة السكك الحديدية.

رابعا– تكرير البترول: ويتم من خلالها الحصول على المنتجات الأساسية من النفط الخام وتشتمل تلك المنتجات على المنتجات الخفيفة (مثل الغاز والبنزين)، والمنتجات الوسطى (مثل الكيروزين وزيت الغاز وزيت التدفئة)، والمنتجات الثقيلة (مثل زيت الوقود الذي يستخدم في محطات توليد الكهرباء ومراجل السفن والإسفلت)، وتختلف نسبة مكونات برميل النفط الخام من منطقة إلى أخرى، ويمكن تقسيم مراحل التكرير التي تتم في المصافي إلى ثلاث ة هي:[1]

– **العمليات الطبيعية:** لا يحدث بها تغييرات في التركيب الكيميائي للمركبات الهيدروكربونية المتواجدة في النفط الخام، حيث يتم خلالها تسخين البترول الخام تدريجيا، فتتبخر أولا الهيدروكربونات الخفيفة، ثم الأثقل فالأثقل حسب درجة التبخر، حتى يتم فصلها عن بعضها، ويبقى الإسفلت في الأسفل لا يتبخر.

– **العمليات التحويلية:** ويحدث فيها تغيير في التركيب الكيميائي للمركبات الهيدروكربونية من خلال عمليات التكسير والتضخيم والتهذيب، والهدف منها هو الحصول على منتجات بترولية عالية القيمة ، وتتم عملية التكسير الحراري بإخضاع المقطرات الثقيلة لدرجات حرارة مرتفعة نسبيا لفترة من الوقت تنقسم خلالها الجزيئات الكبيرة لجزيئات أصغر، وتتوقف طبيعة المنتج النهائي على شدة عملية التكسير من حيث الحرارة والمدة.[2]

– **عمليات المعالجة:** وتساعد على ضبط مواصفات المنتجات البترولية، عن طريق إزالة الشوائب مثل المركبات الكبريتية والازوتية وبقية المعادن، والهدف هو جعل المنتجات البترولية موافقة للمواصفات التسويقية من حيث اللون والرائحة والاستقرار أو لبلوغ المتطلبات البيئية التي تفرضها قوانين الدول.

[1] – حسان خضار، مرجع سابق، ص5.

[2] – حسين عبد الله، مرجع سابق، ص08.

المبحث الثاني: أسواق النفط

تستحوذ سوق البترول العالمية على قدر كبير من الاهتمام العالمي، وتحظى تطوراتها بمتابعة مستمرة لما يقوم به البترول في تحريك عجلة الاقتصاد العالمي، ويتحدد سعر النفط في السوق العالمية بناء على تلاقي قوى عرض النفط وقوى الطلب عليه [1]، غير أنه عند الحديث عن سوق النفط يجب التفرقة بين سوق التبادل المادي للنفط، وسوق المشتقات المالية المرتبطة والمعتمدة على النفط، وفي هذا المبحث سنتطرق إلى سوق النفط المادي وسوق المشتقات المرتبطة بالنفط، بالإضافة إلى أهم العمليات المالية التي تتم داخل سوق المشتقات المرتبطة بالنفط:

المطلب الأول: سوق المبادلات المادية

ويمكن التمييز في سوق المبادلات المادية للنفط، بين السوق الفوري وأسواق العقود الآجلة .

الفرع الأول: السوق الفوري

السوق الفوري للنفط هو الذي تتم فيه عمليات بيع أو شراء شحنات النفط بسعر يحدد وقت الاتفاق، مع التسليم الفوري ودون أي التزام مستقبلي.

وقد ظل دور السوق الفوري هامشيا حتى سنة 1970، غير أن أهميته تزايدت مع التطورات النفطية وصار دوره رئيسيا في تحديد أسعار النفط وفي مختلف المعاملات المادية للنفط الخام.[2]

فعلى الرغم من كون السوق الفورية تشكل أقل من 50% من حجم مبيعات النفط، إلا أن السوق الفورية تعتبر أساسا لتحديد السعر للنفط المنتج من منظمة أوبك ومن خارج منظمة أوبك.

والمتعاملون الرئيسيون في هذه السوق هم مختلف الشركات العامة والخاصة المنتجة للنفط (من جانب البائع)، والمشترون للنفط، بالإضافة إلى المفاوضين من كلا الجانبين.[3]

وهناك ترابط بين السوق الفورية والسوق الآجلة، ففي حالة حدوث فائض في سوق النفط نتيجة زيادة المعروض النفطي على حجم الطلب فإن الأسعار في السوق تشهد انخفاضا ويتجه المتعاملون إلى شراء النفط في السوق الفورية، وبالتالي يزيد حجم التعامل فيه مقارنة بحجم التعامل في السوق الآجلة، والعكس في حالة زيادة الطلب على النفط على حجم المعروض، حيث يؤدي إلى ارتفاع الأسعار في السوق الفورية، قياسا إلى الأسعار في السوق الآجلة، وبالتالي يتجه المتعاملون إلى التعاقد على شحنات النفط في السوق الآجلة ويقل التعامل في السوق الفورية.

---

[1]- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام، 2010، ص185.

2- Nicolas Carnot et Catrine Hagage, le Marche Pétrolière, Française/Economie Prévision, N°166,2004: <http://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=ECOP_166_0127>, 17/09/2013, P129.

3-Elitza Melva and Nicolaus Segfried, Oil Market Network Effects and the Choice of Currency for Oil Invoicing, Occasional Paper Series, N°77, December2007, European Central Bank: : <http://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpops/ecbocp77.pdf>, 28/09/2013), P13.

الفرع الثاني: السوق الآجلة للنفط

سوق النفط الآجل يسمى forword، وفي هذا السوق يتم الاتفاق بين البائعين والمشترين على شراء وبيع كميات من النفط، ويتم توقيع العقد بينهما على أن يتم تحديد جميع الشروط التي يجب أن تحترم من الطرفين، والنفط المتعاقد عليه في السوق الآجلة ينتج ويسوق ويسلم للمشتري في المستقبل (ثلاثة أو ستة أشهر على سبيل المثال)، ويتم ذلك بسعر متفق عليه مسبقا بغض النظر عن الأسعار السائدة وقت التسليم .

ويسمح السوق الآجل للبائعين بضمان استمرار بيع إنتاجهم من النفط لمدة زمنية معينة، كما يضمن للمشترين استمرار الإمدادات من النفط بسعر محدد سلفا لضمان استمرار نشاطهم الإنتاجي مثلا.

وقد ظلت السوق المادية الآجلة للنفط تشكل أغلبية المعاملات في عملية شراء وبيع النفط حتى سنة 1970، أي قبل التطورات الحاصلة في السوق الفورية وسوق المستقبليات.

ويتميز السوق المادي الآجل للنفط بعدم المرونة لارتباطه بعقد الاتفاق بين الطرفين ووجوب احترام شروطه، إذ لا يمكن لطرف أن ينسحب إلا مع وجود طرف ثالث يحل محله في الالتزام.[1]

المطلب الثاني: سوق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط

هناك مجموعة كبيرة من المشتقات المتوفرة والمرتكزة على النفط، والتي كان الهدف منها هو توفير إمكانيات التحوط ضد تقلبات الأسعار في المستقبل، وتظم كل من: العقود الآجلة، العقود المستقبلية، الخيارات والمبادلات، وهذه الأسواق قد تتداخل مع بعضها البعض، وسنحاول في هذا المطلب التطرق إلى كل منها باختصار.

الفرع الأول: تعريف سوق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط : سوق البترول المالي ويقصد به السوق الذي يتم فيه تبادل الأوراق المالية المرتبطة بالنفط ، وقد بدأ التعامل في هذه الأسواق مع بداية سنة 1980، ويتعلق الأمر بالعقود طويلة الأجل، التي يتم التفاوض بشأنها في مختلف البورصات العالمية الخاصة بالمواد الأولية كبورصة نيويورك (**nymex**)، وبورصة لندن(**ipe**)، وبورصة سنغافورة (**simex**).[2]

و يتم في سوق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط مبادلة الوعود بالبيع والشراء، بخلاف الأسواق المادية طويلة الأجل.

وفي سوق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط، يقوم المتعاملون بشراء أو بيع أوراق مالية أو ما يسمى بالعقود، وهذه الأوراق تمثل كميات من النفط أو المنتجات النفطية وتتم المعاملات وفقا لشروط العقد ووفقا لأسعار محددة.[3] أي أنه في هذه الأسواق تتم مبادلة الوعود بالبيع أو الشراء وفقا لشروط العقد ووفقا لأسعار يتم تحديدها، ولا يتم مبادلة المنتجات النفطية المادية.

وسوق العقود الآجلة ليست بديلا عن الأسواق المادية للنفط لكنها تسمح بالتحوط ضد تقلبات الأسعار والمضاربة.

1- Nicolas Carnot et Catrine Hagage, le Marche Petroliere, Op. Cit, P129.

2- Haoua Kahina, Impact des Fluctuations du Prix du Pétrole sur Les indicateurs Economiques en Algérie, Mémoire de Magistère, Université Tizi-Ouzou, 28/06/2012, P22.

3Nicolas Carnot et Catrine Hagage, le Marche Pétrolière, Op.Cit, P129.

وتجب الإشارة إلى أن حجم العقود المالية الآجلة في سوق النفط يفوق من 15 إلى 20 مرة حجم أسواق النفط المادية، أي حجم الإنتاج الحقيقي للنفط، وهو ما يفسر بكثرة المعاملات وكثرة الوسطاء.[1]

وتضمن العقود الآجلة للمتعاملين في سوق النفط مزايا عديدة أهمها:

- الحماية ضد المخاطر المتعلقة بتقلبات الأسعار.
- أسواق العقود الآجلة تعمل على توفير المعلومات بمستوى عال من الجودة.
- يسمح بالتسيير الجيد للمخزونات بناء على الفروقات الملاحظة بين الأسعار الفورية والآجلة، فمثلا إذا كانت الأسعار الآجلة أكبر من الفورية فإن ذلك يتطلب زيادة المخزونات من النفط ببيع عقود آجلة.
- تنظيم عملية تبادل المنتجات النفطية.
- توفير المعلومات الكافية للمستثمرين في هذه السوق والتقليل من تضارب المعلومات.

الفرع الثاني: أنواع المشتقات المالية المرتبطة بالنفط

تتعدد المشتقات المالية المرتبطة بالنفط، فهناك الخيارات والمبادلات والعقود المستقبلية والعقود الآجلة، وفيما يأتي سنتطرق إلى كل منها بشيء من الدقة والاختصار:

أولا– الخيارات: options

الخيارات أو عقود حقوق الخيار، أصبحت تؤدي دورا مميزا وهاما منذ عام 1973 عندما قررت بورصة شيغاغو إنشاء جهاز أو قسم خاص بالتعامل بالخيارات، وتقوم فكرة التعامل في حقوق الخيار على إجراء توقعات لتقلبات الأسعار وتقدير الفرصة والخطر فيها، حيث يستطيع المتعامل الاستفادة من صحة توقعاته بانخفاض أو ارتفاع الأسعار وذلك بشراء حق خيار يعطي لصاحبه الحق حسب توقع اتجاه الأسعار.[2]

والخيار هو عقد يعطي الحق (وليس الإلزام) لحامله، أي المشتري في أن يشتري أو يبيع أصلا من الأصول مثل الأسهم، السندات، العملات أوالسلع، بسعر محدد الآن، على أن يكون الأصل المعني وتسديد مبلغه في تاريخ قادم يحدد بالاتفاق بين طرفي العقد مقابل عمولة غير قابلة للاسترداد، ويكون الطرف الثاني أي بائع الخيار ملزما بتسليم أو استلام الأصل إذا ما طلب المشتري تنفيذ العقد في التاريخ المتفق عليه.[3]

وتصنف الخيارات وفقا لمعيار توقيت التنفيذ إلى:

أ– عقود الخيار الأمريكية American option: وهي عقود يسمح فيها لمشتري العقد بأن يمارس حقه في الاختيار، وذلك بالتنفيذ في أي وقت خلال فترة سريان العقد.

ب– عقود الخيار الأوربية European options: هي عقود يكون فيها لمشتري العقد الحق في اختيار تنفيذ العقد فقط في تاريخ انتهاء صلاحية العقد، وليس خلال مدة سريان العقد.[4]

---

[1] - Yves Simon, Les Marché à Terme de Produis Pétrolières, L'actualité économique, N°03, 1984,Erudit, P129.

[2]- متولي عبد القادر، الأسواق المالية النقدية في عالم متغير، دار الفكر، الأردن، عمان، 2010، ط1، ص241.

3- Nicole El Karoui, Couverture des Risques dans les Marchés Financières, Ecole Polytechnique, CMAP, 91128 Palaiseau Cedex, Année 2003/2004, P14.

[4] – متولي عبد القادر، مرجع سابق، ص245.

ثانيا– عقود المبادلات Swaps:

المبادلات عبارة عن عقود بين طرفين، لتبادل تدفق نقدي، مقابل تدفق نقدي آخر، ويتم تحديد ميعاد تسليم التدفق وطريقة الحساب، ويتم استخدام المبادلات للتحوط ضد الم خاطر، ولا تخضع هذه المبادلات لشروط نمطية محددة، فقط يملي كل طرف شروطه، ولذا يتم تداولها في الأسواق غير النمطية فقط.[1]

وفي المبادلات ليس هناك تسليمات حقيقية مادية، بل مبادلة للتدفقات المالية وذلك لتسوية الصفقات بدفع الفروقات السعرية وتجنب التسليم المادي للنفط.

يذكر أنه في عام 2009 تم الاتفاق بين دول مجموعة الثماني **G8** في اجتماعهم ببترسبورغ على ضرورة إصلاح أسواق المبادلات قبل سنة 2012، إذ يجب أن يجري التداول في إطار منظم من خلال إخضاعها للصرامة والشفافية اللازمتين.[2]

ثالثا– العقود الآجلة: العقد الآجل عقد يلتزم بمقتضاه طرفان أحدهما بائع والآخر مشتري لبيع أو شراء أداة مالية أو سلعة أو عملة أجنبية في تاريخ محدد مستقبلا بسعر متفق عليه، فهي بذلك عقود ذات طرفين يحتمل حصول أي منهما على مكاسب أو خسائر نتيجة التغيرات في المركز المرتبط بالعقود.[3]

وتتميز العقود الآجلة بالخصائص التالية:

- المرونة: وهذا يعني أن كلا من البائع والمشتري يتفاوضان على شروط العقد، لذلك فهما يمتلكان حرية التصرف وابتداع أي شروط يرونها لأي سلعة.
- لا تقتع بالسيولة مقارنة بالمشتقات الأخرى، فإذا رغب البائع أو المشتري في الخروج من الاتفاق الآجل فإنه يحتاج إلى شخص يحل محله في الالتزام ويقبل ببيع العقد له.
- يتحدد الربح أو الخسارة من العقد الآجل مباشرة من خلال العلاقة بين سعر السوق الفعلي للأصل محل التعاقد وسعر التنفيذ الذي تم تضمينه في العقد من خلال الاتفاق بين الطرفين.
- تتحقق قيمة العقد الآجل فقط في تاريخ انتهاء صلاحية العقد ولا توجد مدفوعات عند بداية العقد، وكذلك لا توجد أي نقود يتم تحويلها من طرف إلى آخر قبل تاريخ انتهاء صلاحية العقد.[4]

رابعا– العقود المستقبلية: وهي عقود تتيح لأحد أطراف العقد شراء أو بيع أصل معين من طرف آخر بسعر محدد متفق عليه مسبقا يسمى بالسعر المستقبلي، على أن يتم التسليم أو التنفيذ في تاريخ لاحق هو تاريخ استحقاق العقد، ويعد التغلب على عدم التأكد أو تخفيض المخاطر من أهم الأسباب التي تدفع بالأفراد إلى تحرير مثل هذه العقود.

---

[1] - Nicole El Karoui, Couverture des Risques dans les Marchés Financières, Op. Cit, P183.

[2] - Gary Genslen, La Réforme du Marché International des Swaps, Revue de la Stabilité Financière, N°17, Avril 2013, Banque de France, P70.

3-Nicole El Karoui, Couverture des Risques dans les Marchés Financières, Op. Cit, P12.

[4] – بلعزوز بن علي، "إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية"، مجلة الباحث، العدد 07، 2010/2009، جامعة ورقلة، ص339.

ويختلف عن العقد الآجل بأنه متاح للتداول في البورصة، وهو عقد ملزم لكلا الطرفين وعادة ما يضمنه بيت التسوية أو المقاصة، فعادة ما يلتزم كل من طرفي التعاقد بإيداع نسبة من قيمة العقد لدى السمسار الذي يتعامل معه وذلك إما في صورة نقدية أو في صورة أوراق مالية بغية حماية كل طرف من المشاكل التي قد تترتب على عدم مقدرة الطرف الآخر بالوفاء بالتزاماته تجاهه.[1]

ويستخلص مما سبق أنه بالنسبة للعقود المستقبلية لا يتم تداول الأصل محل التعاقد، بل بعقود يتم الاتفاق على ممددها وأسعارها وكمياتها مسبقا، كما يتضح أن العقود المستقبلية تقوم على عدة أركان وهي: السعر في المستقبل، وتاريخ التسوية أو التسليم، بالإضافة إلى الأصل محل التعاقد، وبائع العقد ومشتريه.

المطلب الثالث: أهم العمليات المالية التي تتم في سوق النفط الآجلة

يهدف المستثمر في السوق بالدرجة الأولى إلى تحقيق أقصى ربح ممكن، وبالتالي فإنه يعمد إلى القيام بمختلف العمليات التي تضمن له حماية مركزه المالي، من خلال التقليل من المخاطرة وهو ما يسمى بالتحوط، أو القيام بعملية المضاربة لضمان أكبر ربح ممكن .

الفرع الأول– التحوط: التحوط هو العملية التي يبحث من خلالها أحد المستثمرين عن حماية مركزه في السوق باستخدام مركز مضاد بواسطة الأدوات المالية المعروفة بالمشتقات (العقود، الخيارات، المبادلات)، وبالتالي يعمل على تقليل المخاطرة وتحويلها من خلال العقود المستقبلية إلى مشاركين آخرين في السوق[2].

فالمستثمر الذي يمتلك كمية من النفط ويخشى من انخفاض سعرها، فإنه سوف يأخذ في الاعتبار التحوط ضد انخفاض سعرها من خلال الاحتفاظ بمركز معاكس في بورصة العقود المستقبلية، بأن يتعاقد على هذه الكمية في بورصة العقود، ولو افترضنا أن سعرها اليوم هو 100 دولار وأنه تعاقد على بيع هذه الكمية في بورصة العقود بذات السعر100 دولا، فإذا انخفض السعر إلى 80 دولار فإن الخسارة التي مني بها نتيجة انخفاض سعر الكمية من النفط التي بحوزته، سوف يعوضها الربح الذي سيجنيه من خلال العقد المستقبلي وبذات الفرق بين السعرين، حيث سيكون بوسعه شراء هذه الكمية من السوق الحاضر بسعر 80 دولار وبيعه في بورصة العقود وفقا للعقد بسعر 100 دولار.

وبالتالي فالتحوط يمكن المتعامل في السوق المالي من إزالة الآثار السلبية التي تصاحب التطورات غير الملائمة في أسعار النفط، أو الحد منها إلى أدنى درجة ممكنة.

الفرع الثاني– المضاربة: المضاربة في الأسواق المالية هي عملية شراء سلعة معينة بغرض بيعها، أو تنفيذ عقود مختلفة بهدف تحقيق الربح.

فالمضارب في سوق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط يهدف إلى تحقيق أرباح مستفيدا من الفرق بين أسعار الشراء والبيع دون تبادل المنتجات المادية (النفط)، كأن يقوم بتوقيع عقد شراء كمية من النفط لمدة شهرين، بالتوازي مع

[1] – محفوظ جبار، مريمت عديلة،"الهندسة المالية والتحوط من المخاطر– دراسة حالة السوق الكويتية–"، مقال بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، العدد 10، 2010، ص26.

2Haoua Kahina, Impact des Fluctuations du Prix du Pétrole sur Les indicateurs Economiques en Algérie, op. cit, p2

توقيع عقد بيع لنفس الكمية من النفط لمدة ستة أشهر على اعتبار أن أسعار العقود لمدة ستة أشهر أكبر، مستفيدا من الفرق بين سعر الشراء والبيع.[1]

ويمكن للمضاربة أن توجد في أي سوق إلا أنها تتركز غالبا في أسواق المشتقات (العقود المستقبلية) لأن المشتقات تمنح المضارب قوة إضافية تسمح له بتحقيق أرباح كبيرة من تقلبات صغيرة في الأسعار خلال فترات قصيرة نسبيا.

ويؤثر المضاربون في أسواق النفط على أسعار البترول الخام ومنتجاته بشكل واضح حتى بات تأثير المضاربة لا يقل تأثيرا عن أي عوامل اقتصادية أو سياسية أو أمنية في مناطق إنتاج النفط واستهلاكه، خصوصا أن كميات ضخمة من النفط تباع بواسطة هؤلاء المضاربين أو وكلائهم المنتشرين في مختلف دول العالم.

وعلى الرغم من أنه لا أحد يعرف بالضبط حصة المضاربة في أسواق النفط، إلا أن الخبراء يرون أنه في عام 2008 عند ارتفاع الأسعار، كانت حصة المضاربة في ارتفاع الأسعار حوالي 30%، بسبب تغذية التكهنات الخاصة بزيادة الطلب على النفط مما أدى إلى توترات في الأسواق نتج عنها تذبذبات في أسعار النفط.[2]

وتطرح مشكلة تذبذبات أسعار النفط ضرورة تنظيم الأسواق المالية.[3]

وبالتالي فإنه لتنظيم الأسواق المالية يتطلب العمل على تقليل حصة المضاربة في السوق، وهو ما يضمن الحد من التذبذب المستمر في أسعار النفط، والذي أصبح سمة غالبة تلازم الأسواق، وتؤثر بشكل مباشر سلبا على اقتصاديات الدول التي تعتمد مداخيلها على النفط بشكل أساسي من خلال إضفاء حالة الترقب الدائم لاتجاهات الأسعار في السوق.

1- Nicolas Carnot et Catrine Hagage, le Marche Pétrolière, Op. Cit, P1.
2 - Tomas Porcher, Le Marché du Pétrole Incertain: Fondamentaux ou Spéculation,09/05/2012, Atlantico: <http://www.esgms-edu.com/published/docs/1757.pdf> :(17/10/2013).
3- Jelien Chevallier, Spéculation et Marché Dérivés du Pétrole Elément D'analyse Economique et Statistique, 22/02/2010, Paris Dauphine: <http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/45/89/16/PDF/chevallierspeculationderives220210.pdf>:(25/10/2013), P28.

المبحث الثالث: أهم العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط

لقد شهدت أسعار النفط ارتفاعا غير مسبوق منذ مطلع العقد الحالي، وقد توفرت خلال هذه الفترة الزمنية قاعدة عريضة من وجهات النظر والآراء المتضاربة حول الأسباب الكامنة وراء الارتفاع في الأسعار الذي أدى بها إلى بلوغ مستويات قياسية لم تكن متوقعة منذ سنوات قليلة.

وقد دفع هذا الوضع بالبعض إلى المغالاة في استقراء التوقعات العالية للأسعار مستقبلا، عندما تجاوزت الأسعار حاجز 100 دولار للبرميل خلال بداية العام 2008، وواصلت صعودها حيث ذهب البعض وفيما يشبه الإجماع إلى أن أسعار النفط قد تخترق حاجز 200 دولار في الأجل القريب، غير أنه وبحلول النصف الثاني من سنة 2008 تبخرت كل تلك التوقعات عندما برزت الأزمة المالية العالمية، حيث تراجعت الأسعار في انحدار حاد أفقدها كل المكاسب التي حققتها على مدى يفوق الست سنوات ونصف من الارتفاع المتواصل، وهو ما يؤكد التذبذب المستمر في أسعار النفط.[1]

وسنحاول في هذا المبحث استعراض أهم العوامل المؤثرة في حركة أسعار النفط صعودا وهبوطا، ووفقا لذلك ينقسم هذا المبحث إلى أربعة مطالب هي:

المطلب الأول: الطلب على النفط.

المطلب الثاني: العرض من النفط.

المطلب الثالث: المخزون من النفط.

المطلب الرابع: المضاربة وتغيرات سعر صرف الدولار.

المطلب الأول: الطلب على النفط

الطلب هو الرغبة الأكيدة في الشراء التي تدعمها وتعززها قوة شرائية للحصول على كمية معينة من سلعة ما عند سعر محدد وخلال فترة زمنية معينة.

ويوضح قانون الطلب العلاقة العكسية بين سعر سلعة ما، والكمية المطلوبة منها، فكلما ارتفع سعر السلعة قلت الكمية المطلوبة منها، وكلما انخفض سعرها زادت قدرة المستهلكين على طلب كميات أكثر منها.

ويتأثر الطلب على سلعة ما بعوامل عديدة، من شأنها أن تقلل من الكمية المطلوبة، وتتمثل أهم هذه العوامل في عدد المستهلكين وأذواقهم ودخولهم وتوقعاتهم المستقبلية، بالإضافة إلى أسعار السلع المرتبطة بهذه السلعة (المكملة والبديلة و المستقلة)، وعوامل أخرى كالطرق التكنولوجية التي تؤثر على إنتاج السلعة كما ونوعا.

وبطبيعة الحال فإن بعضا من هذه العوامل والمتغيرات قد يستمر تأثيرها في المستقبل بنفس النمط الذي كانت عليه في الماضي، كما أن البعض الآخر قد يتأثر بأحداث مستقبلية متوقعة أو غير متوقعة.[2]

---

[1] – الطاهر زيتوني، "التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الأسعار العالمية"، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 132، شتاء2010، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص09.

[2] – إبراهيم سليمان قطف، على محمد خليل، مبادئ الاقتصاد الجزئي، دار الحامد، عمان، الأردن، 2003، ص51-61.

أما الطلب على النفط فإنه يتحدد بمجموعة من العوامل أهمها: النمو الاقتصادي العالمي، والنمو السكاني، وسياسات الدول المستهلكة للطاقة، وعوامل المناخ، بالإضافة إلى عوامل أخرى تؤدي في مجموعها إلى التأثير على حجم الطلب العالمي على النفط، وهو ماسنتطرق إليه فيما يأتي:

الفرع الأول: العوامل الرئيسية المؤثرة في الطلب على النفط

أولا– النمو الاقتصادي العالمي:

يعد النمو الاقتصادي العالمي أهم المتغيرات الاقتصادية التي تمارس تأثيرا على الطلب العالمي على النفط، ومن ثم على أسعار البترول، والعلاقة بينهما هي علاقة طردية، فزيادة النمو الاقتصادي تصاحبه زيادة في الاستهلاك النفطي، خاصة في ظل التطور التكنولوجي الهائل الذي يعتمد بنسبة كبيرة على النفط مقارنة بمصادر الطاقة الأخرى، كما أن تراجع النمو الاقتصادي العالمي يؤدي إلى تراجع الطلب على النفط الناتج عن تراجع الاستهلاك العالمي من النفط.

ومن جهة أخرى فإن العلاقة بينهما علاقة تبادلية حيث أن تراجع الطلب على النفط الناتج عن ارتفاع الأسعار يؤدي إلى تراجع النمو الاقتصادي.

الشكل رقم(1.1): النمو الاقتصادي العالمي والطلب على النفط2006/2010

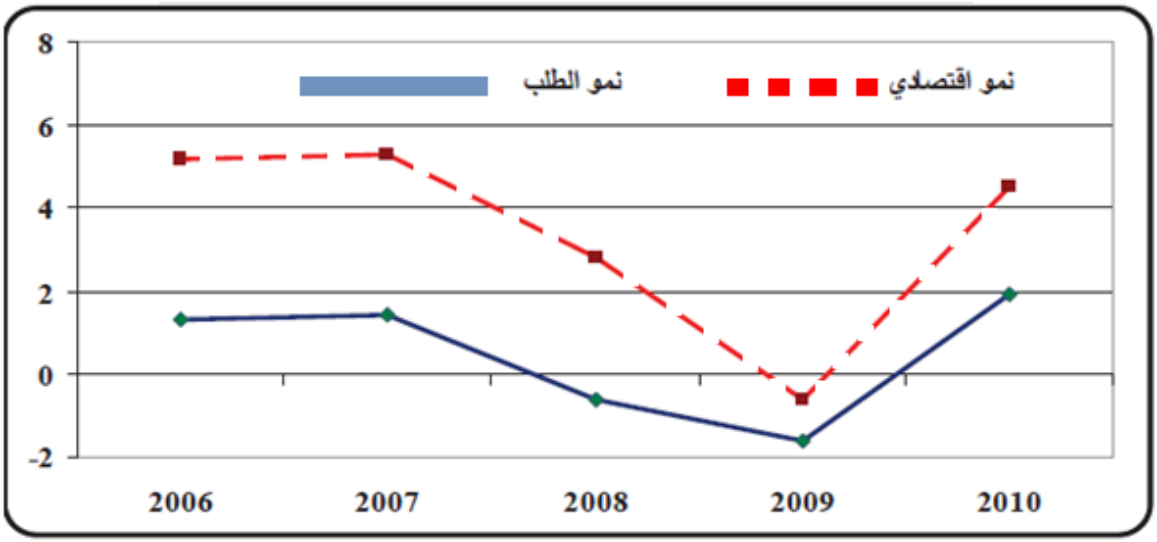

المصدر: منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام2010، ص88.

ويتضح من المنحنى العلاقة الطردية بين النمو الاقتصادي والطلب العالمي على النفط، إذ أن انتعاش أداء الاقتصاد العالمي ونموه بمعدل 5 في المائة خلال عام 2010 (بعد التراجع بمعدل 0.5 بالمائة خلال عام 2009) صاحبه ارتفاع في معدل النمو في الطلب على النفط بحدود 2 في المائة عام 2010.

ويجب الإشارة إلى أن التوقعات الخاصة بأسعار النفط تمارس تأثيرا سلبيا على أسعار النفط في كثير من الحالات، خاصة إذا كانت تلك التوقعات غير مبنية على أسس سليمة .[1]

[1]- الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 139، خريف2011، ص09.

ففي كثير من الحالات تتجه التوقعات إلى تراجع الطلب العالمي على النفط، بسبب المخاوف من تباطؤ النمو العالمي، و تؤدي إلى تراجع أسعار النفط، وهو ما يؤثر سلبا على الأسعار، ويكون تراجعا غير مبرر بسبب عدم دقة المعلومات والبيانات التي تبنى عليها تلك التحليلات، وبالتالي فإن حركة أسعار النفط تتأثر في بعض الحالات بتضارب وعدم دقة المعلومات.

ثانيا–النمو السكاني :

يعتبر عدد السكان من العوامل الرئيسية التي تؤثر في الطلب على الطاقة بصورة مباشرة أو غير مباشرة، حيث يتمثل التأثير المباشر في عدد السكان إلى ارتفاع الطلب على الطاقة باستعمالاتها المختلفة مثل النقل والتبريد و التدفئة و الإنارة، بينما يتمثل التأثير غير المباشر للزيادة في السكان في زيادة الطلب على السلع و الخدمات التي يتطلب إنتاجها استخدام مصادر مختلفة من الطاقة. [1]

و قد شهدت الديناميكية السكانية في العالم، زيادة غير مسبوقة في عدد السكان خلال الخمسين سنة الماضية، وهو ما كان له عظيم الأثر على زيادة الطلب العالمي على النفط كما يوضحه الجدول الآتي:

الجدول رقم (2.1): تطور الطلب على النفط مقارنة بازدياد عدد السكان في العالم.

	1990	1995	2000	2005	2010	2011	2012
عدد السكان في العالم(مليار نسمة)	5.31	5.73	6.12	6.51	6.9	6.97	**أكبر من 7**
الطلب العالمي على النفط مليون.برميل/اليوم	66.4	69.6	75.9	83.7	86.3	88.7	88.92

المصدر: – قاعدة بيانات إدارة الشؤون الاقتصادية و الاجتماعية، الأمم المتحدة .

– تقارير الأمين العام السنوية، منظمة أوبك، أعداد مختلفة2012/2010/2000.

و من الجدول يبدو الترابط جليا بين الزيادة في عدد سكان العالم و تزايد الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 1990–2012، فقد ارتفع عدد سكان العالم من 5.31 م.ن سنة 1990 إلى 6.51م.ن سنة 2005، ليقفز إلى 7 م.ن بحلول العام 2012، هذه الزيادة في عدد سكان العالم قابلها ارتفاع حجم الطلب العالمي على النفط إذ ارتفع من 66.4 م.ب/ي سنة 1990 إلى 83.7 م.ب/ي سنة 2005، ليصل حجم الطلب العالمي على النفط بحلول عام 2012 إلى 88.92م.ب/ي، وهو ما يعكس العلاقة المباشرة والطردية بين زيادة عدد السكان وارتفاع حجم الطلب العالمي على النفط.

[1]– نفس المرجع السابق، ص34.

ثالثا– سياسات الدول المستهلكة :

لقد برز مفهوم سياسة الطاقة في سبعينات القرن الماضي، وكرد فعل الدول الصناعية للتطورات الدولية الهائلة التي ألقت بظلالها على أسواق الطاقة، وركزت على ما بات يعرف بقضية أمن الطاقة، و تراجع الاهتمام بسياسة الطاقة في الدول الصناعية خلال عقد الثمانينات الذي اتسم بوفرة في الإمدادات، وانخفاض أسعار النفط، والاعتماد بدرجة أكبر على عوامل السوق .

ثم عاد الاهتمام مرة أخرى بسياسة الطاقة منذ عقد التسعينات من القرن الماضي نتيجة للتطورات الهائلة التي شهدتها أسواق الطاقة العالمية، وبروز قضايا تغير المناخ، وقد تمثلت الأهداف المعلنة لسياسة الطاقة في الدول المستهلكة للنفط بشكل عام والدول الصناعية بشكل خاص في القرن الواحد و العشرين في كيفية تحقيق موازنة بين أمن الطاقة و المحافظة على البيئة و تأمين تنمية اقتصادية و اجتماعية مستدامة .

أ– الضرائب المفروضة على النفط:

لقد كان من أهم الأدوات التي لجأت إليها الدول المستهلكة الرئيسية لكبح جماح الطلب العالمي على النفط، خاصة بعد توالي أزمات النفط، هو فرض ضرائب مرتفعة على استهلاك النفط، لتحقيق فوائض مالية عالية على حجم وارداتها من النفط من جهة، وكبح جماح طلبها المحلي على النفط من جهة أخرى، حيث تجاوز متوسط قيمة الضريبة المفروضة على برميل النفط في مجموعة الدول الصناعية الكبرى متوسط سعر برمل النفط الخام الذي استوردته دول هذه المجموعة شاملا للتأمين و الشحن (CIF) على امتداد الفترة 1990–2010، وقد قفزت الضرائب بحوالي 49.3 دولار للبرميل في حين لم تتعد الزيادة في الأسعار 18.1 دولار للبرميل الواحد خلال عام 2010، بعد التراجع الذي شهده العالم نتيجة لتداعيات الأزمة المالية العالمية على أسواق النفط [1].

ب– تشجيع مصادر الطاقة البديلة:

احتل موضوع تنويع مصادر الطاقة الأولية في سياسة الطاقة في الدول الصناعية منذ عقود، واعتبرته بعض الدول مطلب ضروري لتحقيق أمن امتداداتها بالطاقة و أمنها القومي أيضا، وبالتالي فهو مبني على اعتبارات اقتصادية و سياسية في آن واحد، وقد تجسد ذلك بوضوح في توجهات الدول الصناعية في تشجيع و استخدام بدائل للنفط كالفحم والطاقة النووية و الغاز الطبيعي و الطاقات المتجددة .

وتشير الدراسات إلى أن استهلاك الوحدة الواحدة من إجمالي الناتج المحلي في بلدان الأوسيد (OCED) ينخفض بنحو(1– 3%) سنويا نهاية الستينات، وخلال الفترة1973–1983 تمكنت هذه البلدان من رفع كفاءة استخدام الطاقة بمعدل (17%) كما انخفضت حصة النفط من 24.7% في عام 1973 إلى 5.5% في عام 2008 من إجمالي مصادر الطاقة المستخدمة في توليد الكهرباء في العالم .[2]

[1]– الطاهر الزيتوني، مرجع سابق، ص35.

[2]– توفيق عباس عون، أسعار النفط في السوق الدولية أبعادها ومضامينها الاقتصادية، مجلة جامعة كربلاء، العدد 4، 2007.

رابعا– المناخ : يعتبر عامل المناخ عاملا ثانويا لكون تأثيره على الطلب البترولي قليل نسبيا وينجم هذا التأثير عن مقدار تغير درجة الحرارة على مدار السنة، حيث يرتفع استهلاك الطاقة في البلاد التي يزداد فيها البرد في الشتاء عن البلاد معتدلة المناخ و في حالة الكوارث الطبيعة كإعصار كاترين الذي ضرب الولايات المتحدة الأمريكية سنة 2005، حيث كان له تأثير كبير على الطلب العالمي من البترول، ومما لا شك فيه أن المناخ يتغير باستمرار حيث يشير العلماء و الباحثين على أن الاحتباس الحراري الناتج عن النمو الديمغرافي و النمو الاقتصادي منذ الثورة الصناعية له دور كبير في التغير المناخي، وهو ما يؤثر باستمرار على الطلب العالمي للنفط.[1]

الفرع الثاني: آفاق الطلب العالمي على النفط

تشير توقعات منظمة أوبك إلى أنه سوف ينعكس تعافي النمو الاقتصادي العالمي على الطلب العالمي على النفط حتى عام 2015، حيث يؤدي إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط بمقدار 6.5 مليون ب/ي خلال الفترة 2015/2009 ليرتفع من 84.5 مليون ب/ي إلى حوالي 91 مليون ب/ي عام 2015، وسوف يسجل إجمالي الطلب العالمي على النفط معدل سنوي متوسطه 1.24% خلال الفترة 2012-2015.

ويتوقع أن تأتي معظم الزيادة في الطلب العالمي على النفط خلال الفترة 2010-2015 من الدول النامية، حيث سيرتفع طلب هذه المجموعة بحوالي 5.4 مليون.ب/ي أي ما يوازي 98% من إجمالي الزيادة في الطلب العالمي على النفط.

كما تشير توقعات منظمة أوبك إلى ارتفاع إجمالي الطلب العالمي على النفط بمقدار 20 مليون.ب/ي خلال الفترة 2010-2030 من 85.5 مليون.ب/ي عام 2010 إلى حوالي 105.55 مليون.ب/ي عام 2030، أي بنسبة 23.4% بسبب تسارع وتيرة النمو العالمي وازدياد عدد السكان في العالم.[2]

وبالتالي فإن النمو الاقتصادي العالمي، وازدياد عدد السكان، بالإضافة إلى سياسات الدول المستهلكة للبترول، تعتبر من أهم محددات الطلب العالمي على النفط، والتي تؤدي ارتفاع حجم الطلب العالمي على النفط قياسا الى التوقعات المستقبلية .

المطلب الثاني: العرض من النفط

يعتبر المعروض من النفط من أهم العوامل المحددة للأسعار، وهو ما سنتناوله في هذا المطلب من خلال تقسيمه إلى فرعين وهما: أهم العوامل المؤثرة في العرض النفطي، آفاق العرض النفطي.

[1]– عبادة عبد الرؤوف، محددات سعر نفط منظمة أوبك وآثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية 2008/1970–، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011.

[2]– الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية للطلب العالمي على النفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 139، خريف2011، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، ص45-48.

الفرع الأول: أهم العوامل المؤثرة على العرض النفطي

إن ارتفاع مستوى المعروض من النفط في الأسواق العالمية يعتبر عاملا مؤثرا في تراجع الأسعار والعكس صحيح، ويتحدد حجم المعروض العالمي من النفط بمجموعة من العوامل، تتباين من حيث قوتها ودرجة تأثيرها وأهم هذه العوامل هي:

أولا– حجم الطلب على النفط: يأتي الطلب على النفط في مقدمة العوامل التي يخضع لها العرض النفطي ويتأثر بها بشكل مباشر، إذ يعتبر العرض استجابة لما يطلبه المستهلكون عند الأسعار السائدة في السوق، فارتفاع الطلب على النفط يدفع باتجاه زيادة المعروض العالمي من النفط للحفاظ على توازن السوق النفطية واستقرار الأسعار، كما أن تراجع الطلب العالمي على النفط يدفع الدول المصدرة للنفط إلى التقليل من حجم الإمدادات النفطية عن طريق سياستها الإنتاجية، لإعادة التوازن إلى السوق ومنع انهيار الأسعار، أي أن العلاقة بين العرض والطلب النفطي علاقة طردية، كلما ارتفع حجم الطلب فإن ذلك يؤدي إلى زيادة العرض في الأسواق والعكس صحيح.

ويعتبر ارتفاع الطلب على النفط واقع ملحوظ في عالمنا المعاصر، في ظل المعطيات والظروف الاقتصادية بشكل عام منذ مطلع الألفينيات وحتى وقتنا الحاضر، خاصة في ظل الخطط والبرامج الاقتصادية في الكثير من البلدان والمبنية على انطلاق التصنيع ورفع معدلات النمو الاقتصادي، وهو ما يجعل الحاجة ملحة لزيادة حجم الإمدادات استجابة لارتفاع حجم الطلب العالمي على النفط.

ثانيا– أسعار النفط: تعتبر أسعار النفط من العوامل الرئيسية المؤثرة على الإمدادات النفطية، فارتفاع السعر وتزايده يعتبر حافزا مؤثرا على زيادة العرض والعكس في حالة انخفاض السعر فإنه يؤدي إلى تناقص وانخفاض العرض، وعلاقة السعر بالكمية المعروضة ترتبط بالقدرات الإنتاجية والمدى الزمني، ففي حالة ما إذا كانت الطاقة الإنتاجية مستغلة بحدودها القصوى، فإنه يتعذر زيادة العرض من النفط على المدى القصير حتى في حالة ارتفاع الأسعار، وينصرف تأثير السعر إلى المدى المتوسط والبعيد، أما في حالة انخفاض السعر فإن ذلك يؤدي إلى انخفاض الكمية المعروضة في الزمن القصير والمتوسط والبعيد.

كما أن علاقة السعر بالكمية المعروضة يرتبط بطبيعة وشكل السوق السائدة ففي حالة سوق المنافسة الحرة أو السوق الفورية يتغير العرض تبعا لتغير السعر، أي أن العلاقة بينهما علاقة طردية، أما في حالة سوق المنافسة الاحتكارية (احتكار القلة) فقد لا تكون العلاقة طردية بين السعر والعرض النفطي، فقد يزيد المحتكر من عرضه حتى مع عدم زيادة السعر أو حتى مع تخفيض السعر[1].

ثالثا– الإمكانيات الإنتاجية: يتحدد العرض بالإمكانيات الإنتاجية المتاحة في وقت معين، وليس معنى توافر احتياطات نفطية أن يصبح من السهل زيادة الإنتاج فور ارتفاع الطلب، إذ يلزم تنمية الحقول المكتشفة وتزويدها

[1] - محمد أحمد الدوري ، محاضرات في الاقتصاد البترولي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر، 1983، ص180.

بالوسائل القادرة على استخلاص النفط من باطن الأرض ومعالجته وتخزينه وضخه حتى سطح الناقلة أو موقع المصفاة[1].

وحتى في حالة توفر الإمكانيات الإنتاجية، فإن ذلك لا يعني عدم مراعاة حجم الاحتياطات بل إن معدل الإنتاج لا يجب أن يتجاوز المستوى الذي يضر بالخزان الأرضي ويؤثر سلبا في حجم ما يمكن استخلاصه، ضمانا لعدم انخفاض الإنتاج مع مرور الوقت [2].والمنحنيين التاليين يوضحان تطور حجم الإنتاج العالمي من النفط لعدد من السنوات مقارنة بحجم الاحتياطات المؤكدة في العالم.

شكل رقم (2.1): تطور الإنتاج العالمي من النفط

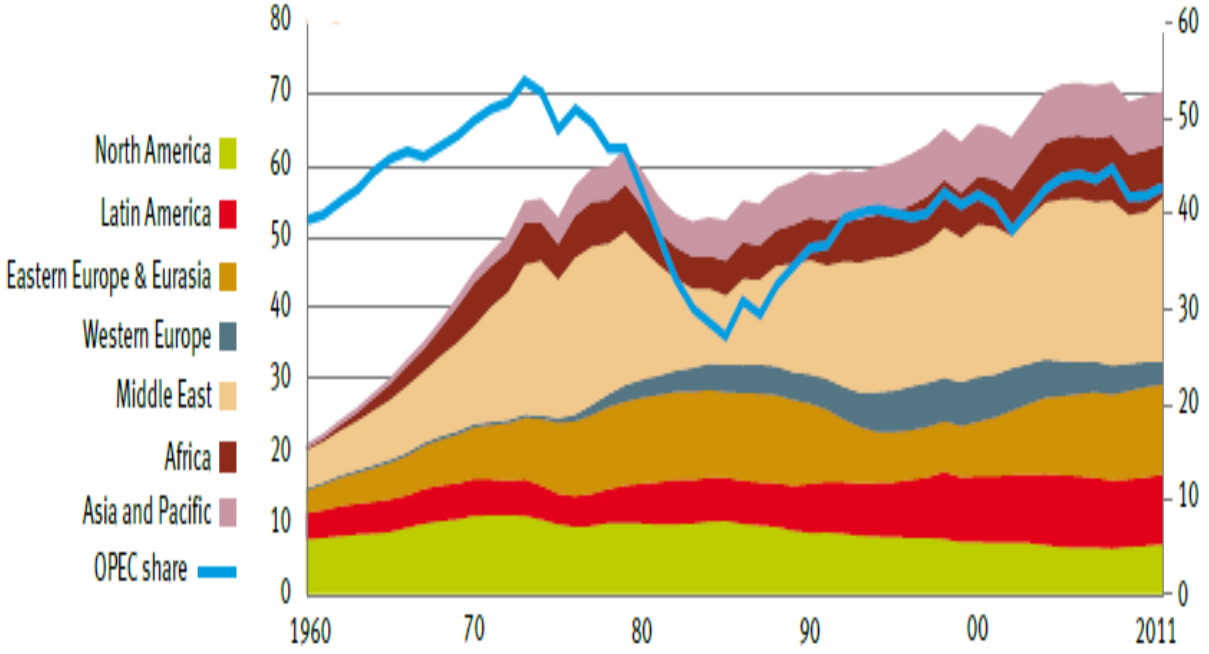

المصدر: تقرير منظمة أوبك 2012 ، ص 24.

[1] – حسين عبد الله، مستقبل النفط العربي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت ، 2000 ، ص38.

2- Robert Hirsch, peaking of oil world production: impacts mitigation and risk management, February 2005.

شكل رقم (3.1) : تطور الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم

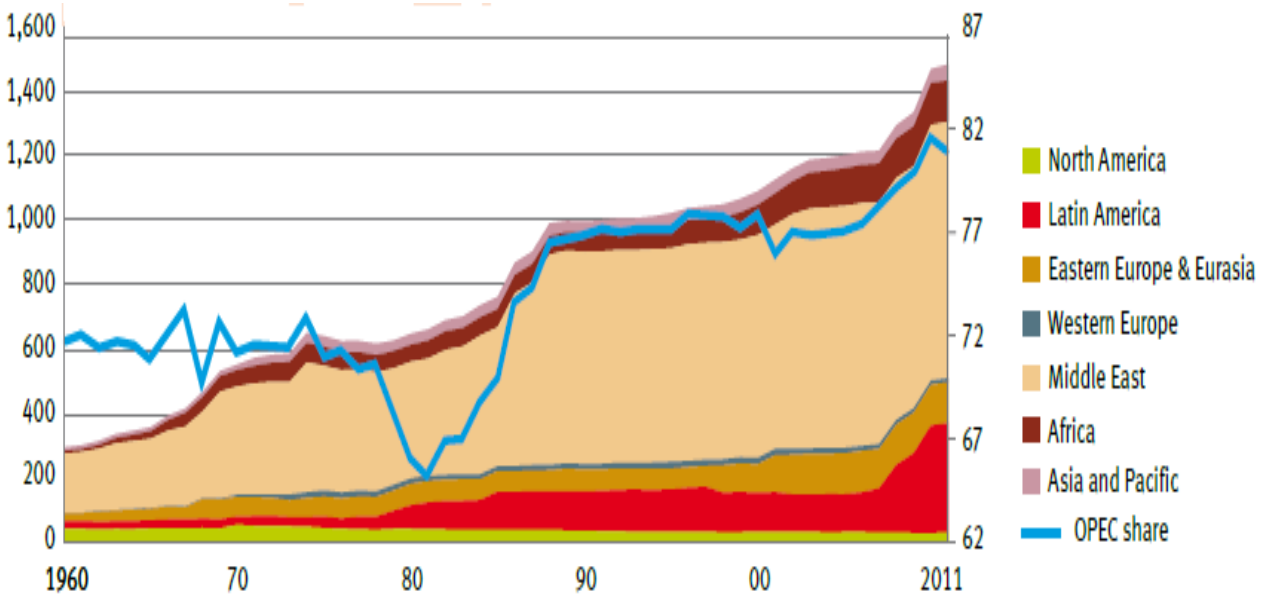

المصدر: تقرير منظمة أوبك 2012 ، ص35.

ومن الطبيعي أن ما يتحقق من احتياطات نفطية أو إمكانات إنتاجية إنما يعتمد في النهاية على حجم الاستثمارات الموجهة لعمليات التنقيب والتنمية، كما يعتمد أيضا على حجم التقنيات المستخدمة في تلك العمليات.

رابعا – سياسات الدول المنتجة للنفط: ويعتبر أحد أهم العوامل المؤثرة على حجم المعروض العالمي من النفط، ويتمثل هذا العامل في سياسة الدولة المنتجة للنفط ومدى حاجتها إلى النفط لمواجهة استهلاكها المحلي أو لتصديره تحقيقا لمورد نقدي يلبي احتياجاتها المالية، ويدخل في هذا الإطار السياسة الجماعية التي تقررها أوبك بالنسبة لتحديد سقف الإنتاج وتوزيع الحصص بين الأعضاء ومدى التزامهم بتلك الحصص[1].

وبالرغم من أن طاقات الإنتاج من خارج أوبك لا تزال قابلة للزيادة إلا أن أغلب هذه الدول تنتج بطاقاتها القصوى ولا تحتفظ بطاقات إنتاجية إضافية، بالمقابل تراقب أوبك ذات الاحتياطيات الضخمة، والموارد النفطية الهائلة، سياسات استثمارها وإنتاجها وتديرها بما يتطلب مع احتياجات الأسواق، وتراعي معظمها حق الأجيال القادمة من هذه الثروة، كما تستهدف أغلب الشركات الوطنية في دول أوبك سياسات طويلة الأجل لتعظيم معدلات الاستخلاص على الأجل الطويل[2].

خامسا– الاحتياطي النفطي الثابت: ويؤثر على العرض النفطي من خلال تأثيره على سياسة الإنتاج، حيث يمثل الاحتياطي النفطي الثابت الاحتياطي المخزن القابل للاستخراج خلال فترة زمنية معينة، وعندما يكون الاحتياطي

[1] حسين عبد الله، مرجع سابق، ص38.

[2] الطاهر الزيتوني، الأفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط: الفرص والتحديات ،مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 142، صيف2012، ص26.

النفطي أكبر حجما قياسا بنسبة الإنتاج السنوية، فإن الدولة تندفع لزيادة معدلات الإنتاج وذلك ما حصل خلال السبعينيات من القرن الماضي، نتيجة لتزايد الطلب على النفط وارتفاع أسعاره من جهة وحاجة البلدان المصدرة إلى الموارد المالية لتمويل خططها التنموية وتفعيل برامجها الاستثمارية من جهة أخرى.

ويمثل الاحتياطي الثابت كميات النفط التي يمكن استخراجها مستقبلا بالوسائل المتاحة (التقنية والجيولوجية) وبصورة واضحة لا تقبل الشك، أما الاحتياطي المحتمل فهو يمثل كميات النفط الخام المعروفة والمكتشفة علميا ولكنها غير مقدرة بصورة دقيقة ونهائية حسب الكمية والنوع ولذلك فإن الاحتياطي المؤكد هو الذي يعول عليه رغم أنه يتأثر بعدة عوامل منها الإنتاج والاحتياطات النفطية الجديدة والإضافات الجديدة، فضلا عن التطورات التكنولوجي ة باستخدام طبقات جديدة وتغير سعر النفط عالميا .

وقد بلغ حجم إجمالي الاحتياطات النفطية المؤكدة بالعالم بنهاية 2010 حوالي 1526.3 مليار برميل (متضمنة النفط الخام وسوائل الغاز الطبيعي ورمال القارة الكندية) مسجلة ارتفاع بحوالي 130%عن مستوياتها لسنة 1980 والمقدرة بحوالي 667.5 مليار برميل حيث تضاعفت الاحتياطات النفطية المؤكدة بالدول الأعضاء لمنظمة أوبك من حوالي 333.1 مليار برميل سنة 1980 إلى حوالي 670.5 مليار برميل سنة 2010، بينما ارتفعت إجمالي الاحتياطيات النفطية المؤكدة بدول العالم الأخرى من حوالي 334.5 مليار برميل سنة 1980 إلى حوالي855.8 مليار برميل سنة 2010، والجدول الموالي يوضح تطور الاحتياطات النفطية المؤكدة في العالم[1].

الجدول رقم(3.1): تغير حجم الاحتياطيات النفطية المؤكدة في العالم

السنة	العالم		مجموعة أوبك		باقي دول العالم	
	حجم الاحتياطيات	مقدار التغير	حجم الاحتياطيات	مقدار التغير	حجم الاحتياطيات	مقدار التغير
1980	667.5	---	333.1	---	334.5	---
1985	771.3	9.7	402.1	0.3 -	369.2	10.0
1990	1003.2	3.2 -	595.9	2.3 -	407.4	0.8 -
1995	1029.0	9.5	605.7	6.8	423.3	2.7
2000	1268.2	19.9	639.9	10.1	628.3	9.8
2008	1477.7	73.7	668.5	0.1	809.2	73.6
2009	1519.6	41.9	670.4	2.0	849.2	40.0
2010	1526.3	6.6	670.5	0.0	855.8	6.6

مصدر: مجلة النفط والتعاون العربي – مستقبل الإمدادات النفطية- ، صيف 2012، ص18.

[1] الطاهر الزيتوني، لمرجع السابق، ص17.

سادسا– العوامل الجيوسياسية: تقف العوامل الجيوسياسية في كثير من الحالات وراء التغيرات في أسعار النفط من خلال تأثيرها على حجم الإمدادات، مثل ما حدث في أزمة قناة السويس سنة 1965 حيث أغلقت القناة في وجه ناقلات النفط مما اضطرها إلى الدوران حول رأس الرجاء الصالح، ما تسبب في تأخيرها في الوصول، ما تسبب عنه نقص مؤقت في الإمدادات، وما حصل في الصدمة النفطية الأولى عام 1973 حيث توقف تصدير النفط إلى الدول المساندة لإسرائيل ما أدى إلى عجز في إمدادات النفط، وكما حدث في حرب الخليج الأولى بين العراق وإيران عام 1981، حيث توقف تقريبا الإنتاج النفطي للعراق، في حين هبط الإنتاج النفطي الإيراني إلى النصف [1].

وتؤثر العوامل السياسية بوجه عام على العرض النفطي وينعكس بشكل مباشر على الأسعار، من خلال تعزيز المخاوف من توقف أو تراجع الإمدادات، مثل المخاوف من تفجير أنابيب النفط في العراق بشكل متكرر، والقلاقل السياسية في نيجيريا، والتطورات في المنطقة العربية خلال السنوات الأخيرة، كاستمرار الأحداث في مصر والمخاوف من غلق قناة السويس، بالإضافة إلى الأزمة الليبية وما أسفرت عنه من تراجع الإنتاج الليبي من النفط بشكل كبير .

سابعا– الكوارث الطبيعية: للكوارث الطبيعية وبالدرجة الأولى الأعاصير والزلازل أثر كبير على المعروض النفطي، حيث تؤثر بشكل كبير على حجم الإمدادات من النفط، إذ تؤدي في أغلبها إلى توقف الإمدادات مؤقتا في المناطق المتضررة بسبب توقف عمليات الإنتاج البحرية، وتأخر حاملات النفط في الوصول إلى الموانئ، بسبب الظروف المناخية كالأعاصير مثلا، وكلها آثار تعتبر مؤقتة.

إلا أن هناك آثار أخرى قد تكون أطول بسبب تضرر المنصات البحرية، أو شبكات الأنابيب، أو منشات الإنتاج في حالة الزلازل، فقد نتج مثلا عن إعصاري كاترينا وريتا سنة 2005، انخفاض إنتاج النفط الأمريكي بمقدار 26%، كما انخفض إنتاج المصافي بمقدار 17% [2] .

الفرع الثاني: أفاق العرض العالمي من النفط

تشير توقعات وكالة الطاقة الدولية إلى تراجع حجم الإمدادات العالمية من النفط الخام التقليدي من الحقول المنتجة حاليا بحوالي 22.3 مليون برميل/اليوم خلال الفترة 2010-2015 وبحوالي 69.8 مليون برميل/اليوم خلال عام 2010 إلى حوالي 47.5 مليون برميل/اليوم خلال عام 2015، وبحوالي 21.7 مليون برميل/اليوم خلال الفترة 2015-2030 ليبلغ حوالي 25.8 مليون برميل/اليوم خلال عام 2030.

كما تشير توقعا ت وكالة الطاقة الدولية إلى انخفاض عام في معدلات الاحتياطيات المتبقية إلى الإنتاج بكل مناطق الإمدادات، وارتفاع معدلات النضوب ولكن بدرجات أعلى في أوربا وأمريكا الشمالية واسيا والمحيط الهادي عن مناطق الإمداد الأخرى .

[1] عصام الجلبي وآخرون، مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار،مؤسسة عبد الحميد شومان ، الأردن، 2008، ص58.

[2] نفس المرجع السابق، ص56.

أما سوائل الغاز الطبيعي، فيتوقع أن ترتفع إمداداتها بحوالي 3.4 مليون برميل/اليوم خلال الفترة 2010-2030 ليبلغ حوالي 13.9مليون برميل/اليوم خلال 2020، وحوالي 5.5 مليون برميل /اليوم خلال الفترة 2010-2013 لتبلغ حوالي 16 مليون برميل/اليوم خلال عام 2030، ومن المتوقع أن تأتي 75% من إجمالي الزيادة المتوقعة في الإمدادات العالمية لسوائل الغاز الطبيعي من دول أوبك[1].

ويوضح المنحنى الموالي آفاق الإمدادات العالمية من النفط وسوائل الغاز الطبيعي في العالم حتى عام 2030.

شكل رقم (4.1) : التوقعات المستقبلية للإمدادات النفطية العالمية حسب المصدر حتى عام 2030

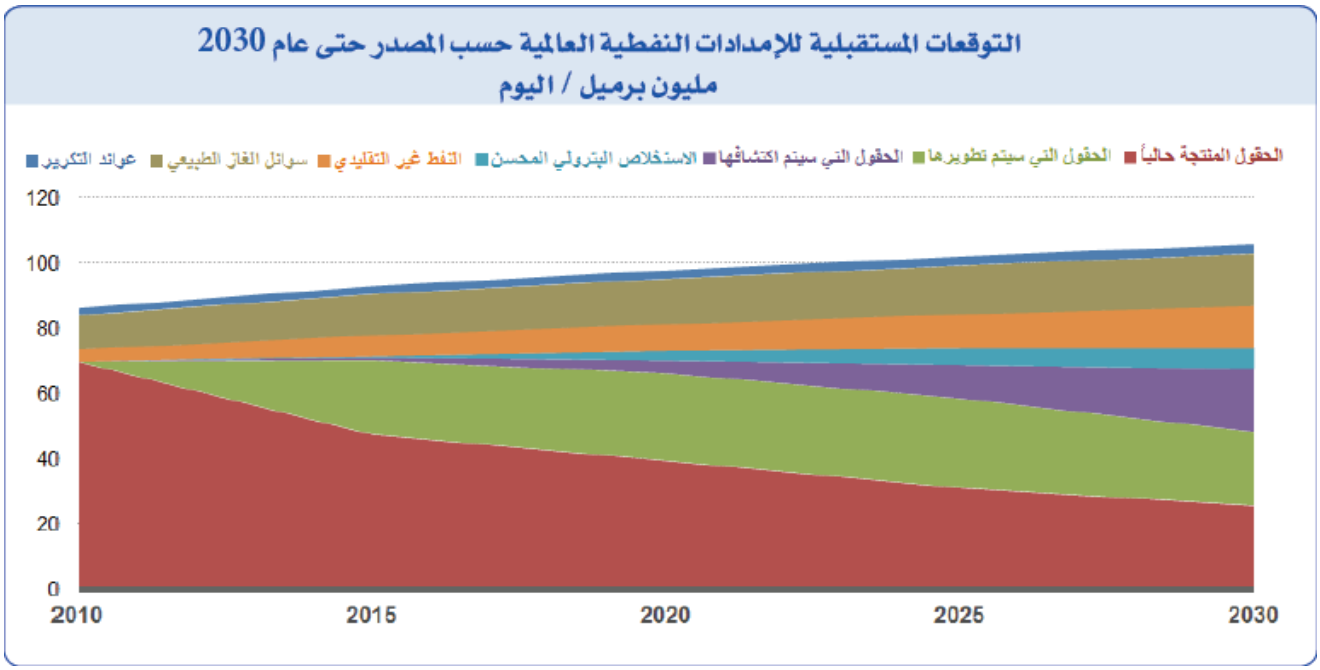

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي- مستقبل الإمدادات العالمية من النفط- ص31

المطلب الثالث: المخزون من النفط

تعتبر حركة المخزون النفطي وخاصة في الدول الصناعية أحد المؤشرات المؤثرة في حركة النفط والأسعار، خصوصا خلال فترات الأزمات، حيث أن عملية بناء المخزون تعني زيادة في الطلب على النفط وحركة السحب من المخزون تعني إمدادات نفطية إضافية في السوق.

وسنتطرق في هذا المطلب إلى الحديث عن المخزون التجاري والاستراتيجي :

الفرع الأول- المخزون التجاري: تحتفظ الشركات العاملة في مجال البترول خصوصا في الدول الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمخزونات من النفط الخام والمنتجات النفطية المكررة لأغراض تشغيلية سواء لأعمال التكرير لديها أو لمواجهة التقلبات في الطلب بسبب تغير أنماط الاستهلاك الموسمي من المنتجات، ويعتمد حجم

[1] الطاهر الزيتوني، الآفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 142، صيف2012، ص ص27-28.

المخزون التجاري على مستويات الأسعار السائدة والمتوقعة، وعلى تكاليف التخزين وغير ذلك من العوامل ذات الطبيعة التجارية. ويتغير هذا المخزون بالزيادة أو بالنقصان اعتمادا على السلوك التجاري للشركات وعلى أنماط الطلب الموسمي[1].

ويوجد حوالي نصف المخزون التجاري للدول الصناعية في الولايا ت المتحدة الذي يعتبر التغير في مخزونها مؤشرا هاما للصناعة وللسوق العالمية ، هذا وتقاس كفاية المخزون في فترة زمنية ما بمؤشرات عدة، منها مستوى المخزون في الشهر أو الأسبوع أو ربع العام مقارنة بمتوسط السنوات السابقة (بالبراميل)، ويقاس أيضا بحجم المخزون الكافي لمقابلة الطلب أو الواردات البترولية (بالأيام) .

وبسبب ذلك التغير في المخزون التجاري أو مؤشراته أصبح له تأثير على السوق والأسعار وخصوصا خلال أزمات فائض أوشح المعروض، فقد وصل ذلك المخزون إلى أعلى مستوى سنوي له في الدول الصناعية عام 1982 عند 2,786 مليون برميل تكفي 72 يوما من استهلاكها، ووصل حجم المخزون إلى أدني مستوى سنوي له في نهاية 2002 عند مستوى 2,476 تكفي 50 يوما من الاستهلاك، وقد بلغ متوسط حجم المخزون التجاري خلال الفترة 2000-2005 حوالي 51 يوما من الاستهلاك، مما يفسر إلى حد ما تماسك الأسعار خلال تلك الفترة، وازداد المخزون التجاري مقاسا بالحجم أو بأيام الاستهلاك منذ سنة 2005 حتى وصل 58 يوما من الاستهلاك.

الفرع الثاني– المخزون الاستراتيجي: بالإضافة إلى المخزون التجاري الذي تحتفظ به الشركات للأسباب السالفة الذكر، قامت الدول الصناعية منذ أزمة النفط سنة 1973 ببناء مخزونان لأغراض إستراتيجية بحيث تستخدم في حالة انقطاع الإمدادات، ويوجد أكبر مخزون الذي تمتلكه الحكومة في الولايات المتحدة، التي تستأثر بحوالي 47 في المائة من المخزون الاستراتيجي للدول الصناعية، أما بقية المخزون فيتواجد في اليابان، بينما تقوم الدول الأوربية بإلزام منظمات على الاحتفاظ بمخزون لأغراض إستراتيجية[2].

وفي بداية التسعينيات من القرن الماضي وبعد حرب الخليج الأولى، وبموجب قانون الطوارئ في الولايات المتحدة وافق الكونغرس الأمريكي للرئيس بوش للسحب من المخزونان الإستراتيجية لمواجهة تراجع الإمدادات والحفاظ على استقرار الأسعار[3].

وتجدر الإشارة إلى أن إجمالي المخزونان التجارية والإستراتيجية قد بلغ 6994 مليون برميل سنة 2011، منخفضة بحوالي 173 برميل يوميا عن المستوى المسجل في نهاية 2010، ويكفي المخزون التجاري لسنة 2011 إلى 58 يوما من الاستهلاك وهو مستوى أقل بقليل عن المستوى السابق، لكنه لا يزال مرتفعا على المستوى الاعتيادي.

[1] -المرجع: تقرير الصندوق العربي للإنماء الإقتصادي والاجتماعي، 2010.
[2] - تقرير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.
3- Report: U.S.strategic petroleum reserve committee on governmental affairs united states senate march 5.2003.

المطلب الرابع: المضاربة وتغيرات سعر صرف الدولار

الفرع الأول: المضاربة

من العوامل المهمة التي لا يمكن تجاهلها حيث تزايد تأثيرها على الأسعار خلال فترة العقد الماضي عامل المضاربة من خلال صناديق الاستثمار المنتشرة في الأسواق المالية للدول الصناعية، ويتمثل أثر المضاربة على الأسعار في اتساع تأرجحها بين الارتفاع والانخفاض بسبب حجم الكميات المعروضة في الأسواق أو المطلوبة لغرض المضاربة حيث يقل السعر في حالة زيادة المعروض من النفط لغرض المضاربة، ويرتفع سعر النفط كلما زاد الطلب على النفط لغرض المضاربة، وهو ما يجعل أسعار النفط شديدة التقلب، والسبب في ذلك أن المضاربين الذين يشترون المشتقات المالية ويبيعونها لا يلتزمون بتسليم النفط أو استلامه، مثلما يلتزم التجار في سوق البيع الفوري، كما أن بعض المشتقات المالية المعروفة باسم الخيارات تتيح للمضارب الحق في شراء كميات كبيرة من النفط أو بيعها على الورق مقابل التزام مالي بسيط نسبيا، ونجد معظم المعاملات التجارية في المشتقات المالية للنفط تتم في أسواق متخصصة من قبل سوق النفط الدولية بلندن، وهذه المعاملات متاحة أمام الجميع وتباشرها المؤسسات المنتجة والمستهلكة للنفط معا مثلما يباشرها المضاربون أيضا[1].

وقد أدت المضاربة في السنوات الأخيرة إلى جعل السوق النفطية ملاذا آمنا لجني أرباح طائلة من خلال تعظيم الهواجس الأمنية في السوق ما يؤدي إلى ارتفاع سعر البرميل في السوق إلى مستويات غير مسبوقة، كما تلعب المصارف الاستثمارية لاسيما الأمريكية منها دورا فاعلا إلى جانب صناديق التحوط ومؤسسات ومصارف أوربية عملاقة في هذه العملية، بالرغم من أن المصارف كانت مكتفية في السابق بتجارة العقود، إلا أنها بدأت مؤخرا تمتلك كميات فعلية وتشتري إنتاج حقول بأكملها ولفترة محددة، فعلى سبيل المثال، قام بنك مورجان ستانلي الأمريكي بإبرام عقد بالتعاون مع بنك دويتشه الألماني لشراء نحو 36 مليون برميل نفط من شركات بحر الشمال وضعت في تصرفها في الفترة 2007-2010، كما يمتلك بنك مورقان ستانلي نحو 10مليون برميل نفط تمكنه من التدخل في السوق في أي لحظة يراها مناسبة، ويكن القول بأن عمليات المضاربة تعتمد على صناعة المخاوف وترويجها الأمر الذي يعني توقع المزيد من التذبذبات في أسعار النفط في ظل الظروف المضطربة في معظم مناطق الإنتاج.

الفرع الثاني: أثر انخفاض أسعار صرف الدولار على أسعار النفط

يؤدي انخفاض أسعار صرف الدولار إلى ارتفاع أسعار النفط الخام من خلال أثر مباشر و أثر غير مباشر، يتمثل الأثر المباشر أو قصير الأجل لانخفاض الدولار في أسواق النفط في زيادة حدة المضاربات في عقود النفط، الأمر الذي يسهم في ارتفاع أسعار النفط، فالنفط كغيره من المواد الأولية المسعرة بالدولار، يصبح رخيصا مقارنة بالاستثمارات الأخرى مقدرة بالعملات الأجنبية، لذلك يقبل عليها المستثمرون.

ويتمثل الأثر غير المباشر أو بعيد الأجل، لانخفاض الدولار في أسواق النفط العالمية في تغيير أساسيات السوق، عن طريق تأثيره في العرض والطلب على النفط، فمن نتائج انخفاض الدولار على المدى البعيد انخفاض الطاقة

[1] - عبادة عبد الرؤوف، مرجع سابق، ص47.

الإنتاجية أو عدم نموها بشكل يتناسب مع الزيادة في الأسعار بسبب انخفاض القوة الشرائية للدول المصدرة، والتي لن تمكنها من وفير الأموال اللازمة لزيادة الطاقة الإنتاجية، هذا يعني انخفاض المعروض مقارنة بالطلب وبالتالي ارتفاع أسعار النفط، الأمر نفسه ينطبق على شركات النفط العالمية التي تتسلم عوائدها بالدولار، ولكنها تدفع تكاليفها بعملات مختلفة، فشركات النفط في بحر الشمال مثلا تدفع أجور عمالها باليورو في الوقت الذي تتسلم فيه عائداتها بالدولار، هذا يعني ارتفاع التكاليف مقارنة بالعائدات الأمر الذي يمنعها من زيادة الاستثمار في طاقة إضافية، رغم ارتفاع أسعار النفط، وهو ما يخفض المعروض وبالتالي يؤدي إلى ارتفاع الأسعار. [1]

[1] – نبيل مهدي الجناي، كريم سالم حسين، العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger، جامعة القادسية.

خلاصة الفصل:

من خلال استعراضنا لأهمية الصناعة النفطية في الاقتصاد العالمي، ولمختلف العوامل المؤثرة في تحديد أسعار النفط في السوق العالمية، يمكن استخلاص النتائج الآتية:

- أن النفط يبقى أفضل مصادر الطاقة الأخرى، ولا يمكن الاستغناء عنه في المستقبل المنظور، نظرا لتعدد أغراض استعمالاته وسهولة استخدامه، إضافة إلى قلة تكلفته وقلة تأثيره على البيئة قياسا إلى مصادر الطاقة الأخرى.
- تتأثر أسعار النفط العالمية بمجموعة من العوامل أهمها العرض والطلب، إذ أن وجود خلل بين الكميات المعروضة والمطلوبة من النفط يؤدي إلى التأثير على الأسعار بالزيادة أو بالنقصان، كما أن الطلب والعرض النفطي يتأثر بدوره بعوامل إقتصادية وسياسية أهمها النمو الإقتصادي العالمي، وسياسات الدول المنتجة والمستهلكة للطاقة، إضافة إلى عوامل أخرى كالمضاربة وتغيرات سعر صرف الدولار وعوامل المناخ.
- عند الحديث عن سوق النفط يجب التفرقة بين نوعين من السوق، وهما سوق التبادل المادي للنفط وسوق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط، وينقسم سوق التبادل المادي للنفط إلى قسمين أهمهما وأكثرهما انتشارا هي سوق العقود الآجلة والسوق الفورية.

أما سوق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط، فهي تضم الأسواق الآجلة، العقود المستقبلية، الخيارات وعقود المبادلات، وهي أسواق يتداول فيها أوراق مالية تثبت إلتزامات لحاملها حول تسليم أو تسلم كميات من النفط، لكن عملية التسليم الفعلي للنفط لا تتم في الغالب وتتم تسوية الصفقات ماليا، بتبادل الوضعيات وتحصيل أو دفع الفروق، ولذلك تسمى سوق براميل النفط الورقية.

الفصل الثاني

الإطار النظري للإنفاق العام

تمهيد الفصل

مع تطور دور الدولة وامتداده لتحقيق أهداف اقتصادية واجتماعية وسياسية، اتسع نطاق الإنفاق العام ولم يعد مقتصرا على الصور التقليدية، وبذلك ازداد حجم الإنفاق العام بصورة لم يعد من الممكن معها تصور تحديد الإيرادات العامة تبعا للنفقات العامة.

ولقد ازدادت أهمية دراسة نظرية النفقات العامة في الفترة الأخيرة مع توسع دور الدولة وزيادة تدخلها في الحياة الاقتصادية، وترجع أهمية النفقات العامة إلى كونها الأداة التي تستخدمها الدولة في تحقيق الأهداف التي تسعى إليها، فهي تعكس كافة جوانب الأنشطة العامة.

ويهدف هذا الفصل إلى تسليط الضوء على الإطار النظري للنفقات العامة والتطرق إلى ظاهرة تزايد الإنفاق العام، والتي تعتبر السمة الغالبة على جميع الدول كنتيجة لتوسع نشاط الدولة في مختلف المجالات.

كما تبدو أهمية دراسة النفقات العامة في هذا الفصل، من خلال دراسة آثاره من الناحية الاقتصادية في كونها تحقق أغراضا معينة، تمكن من استخدامها كأداة لبلوغ غايات وأهداف اقتصادية مرغوبة، وبالتالي يتوقف قرار الإنفاق من عدمه على مدى الأثر الذي تحدثه قياسا إلى الأهداف المسطرة.

وتبعا لذلك فقد تم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاثة مباحث هي:

المبحث الأول: ماهية النفقات العامة.

المبحث الثاني: تطور النفقات العامة وتزايدها.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة.

المبحث الأول : ماهية النفقات العامة

تكتسب النفقات العامة أهميتها من كونها الأداة التي تساعد الدولة و هيئاتها على ممارسة نشاطها المالي الرامي إلى إشباع الحاجات العامة، وهي أيضا أداة تؤدي مع الأدوات المالية الأخرى دورا مهما في تحقيق الاستقرار الاقتصادي كما أنها تسهم إلى جانب تمويل النفقات الجارية في تمويل النفقات الاستثمارية وما للأخيرة من دور مهم في تحقيق التنمية الاقتصادية، و من هنا ازدادت أهمية النفقات العامة مع ازدياد دور الدولة في الحياة الاقتصادية.

المطلب الأول: قواعد وأسس النفقات العامة

الفرع الأول: تعريف النفقة العامة

يعرف الإنفاق العام بأنه مجموع ما تنفقه الدولة بمختلف هيئاتها من نفقات، بقصد الحصول على الموارد اللازمة للقيام بالخدمات المشبعة للحاجات العامة وفقا لما يرسمه القانون المنظم لهذه الهيئات وفي الحدود التي يرسمها [1]. كما يعرف علماء المالية العامة النفقة العامة بأنها مبلغ من النقود تخرج من ذمة شخص عام بهدف تحقيق منفعة عامة . [2]

كما تعرف النفقات العامة بأنها "كم قابل للتقويم النقدي يأمر بإنفاقه شخص من أشخاص القانون العام إشباعا لحاجة عامة"[3].

و من خلال التعاريف السابقة يتضح أن النفقة العامة ذات ثلاثة عناصر هي:

- مبلغ نقدي
- يقوم بإنفاقه شخص عام .
- الغرض منها هو تحقيق نفع عام.

وسنتناول شرح العناصر السابقة فيما يأتي:

أولا: النفقة العامة مبلغ نقدي

حتى نكون أمام نفقة عامة فلا بد أن تتخذ تلك النفقة شكلا نقديا أي لابد من استخدام النقود من قبل الدولة للحصول على ما تحتاجه لتسيير مختلف مرافقها .[4]

و يتضح مما سبق أنه مع التطور الذي حصل لم يعد مقبولا أن تدفع الدولة للأفراد مقابلا عينيا مقابل حصولها على السلع و الخدمات، بل قاد هذا التطور بالنظام الاقتصادي إلى الانتقال من اقتصاد المقايضة أو الاقتصاد العيني إلى الاقتصاد النقدي، حيث انتشر استخدام النقود في التبادل، وتم اعتمادها من قبل المجتمع للحصول على السلع و الخدمات، و أصبح الإنفاق العام يتم بشكل نقدي، ويرجع ذلك للأسباب التالية: [5]

---

[1] – زينب حسين عوض، مبادئ المالية العامة، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008، ص19.

[2] - عادل فليح العلي، المالية العامة والتشريع المالي الضريبي، دار حامد، عمان، الأردن، 2007، ط1، ص50.

[3] – حامد عبد المجيد دراز، وآخرون، مبادئ المالية العامة، الدار الجامعية الإسكندرية، د.ت ، الجزء 2، ص251.

[4] – عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص50.

[5] - سوزي عدلي ناشد، المالية العامة، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003، ص ص28-29.

- أن استخدام الدولة للنقود في الإنفاق يسهل ما يقتضيه النظام المالي الحديث من تقرير مبدأ الرقابة بصورها المتعددة على النفقات العامة، ضمانا لحسن استخدامها، بناء على الضوابط و القواعد التي تحقق مصالح الأفراد العامة، أضف إلى ذلك أن الرقابة على الإنفاق العيني يمثل صعوبة كبيرة، نظرا لصعوبة تقييم هذا النوع من الإنفاق.
- أن نظام الإنفاق العيني، يؤدي إلى الإخلال بمبدأ المساواة و العدالة بين الأفراد و الاستفادة من نفقات الدولة في توزيع الأعباء والتكاليف العامة بين الأفراد.
- أن رسوخ مبادئ الديمقراطية أدى إلى عدم إكراه الأفراد على ممارسة أعمالهم عن طريق السخرة (بدون أجر) لتنافي ذلك مع حرية الإنسان و كرامته.
- أن الإنفاق العيني يثير العديد من المشاكل الإدارية و التنظيمية و يؤدي إلى عدم الدقة، و قد يؤدي إلى محاباة بعض الأفراد و إعطائهم مزايا عينية دون غيرهم .

ونتيجة للأسباب السالفة الذكر، فإن النفقات العامة دائما تتم في صور نقدية، وهو ما أدى إلى ازدياد حجمها، و بالتالي ازدياد حجم الضرائب (كمصدر أساسي للإيرادات) وغيرها من الأعباء العامة مع توزيع أعدل لهذه الأعباء كل حسب مقدرته التكليفية .

ثانيا : النفقة العامة يقوم بها شخص عام

العنصر الثاني من عناصر النفقة العامة هو صدورها عن جهة عامة. [1]، وبالتالي لا تعتبر نفقة عامة المبالغ التي ينفقها الأشخاص الخاصة الطبيعية والاعتبارية، حتى و لو كانت تهدف إلى تحقيق نفع عام، فإذا تبرع أحد الأشخاص بالمبالغ اللازمة لبناء مستشفى أو مدرسة، فإن ذلك لا يعتبر نفقة عامة و يدخل في إطار الإنفاق الخاص ، فالحديث عن النفقات العامة يعني، النفقات التي تصدر عن الدولة، إلا أن هذه النقطة هي موضع نقاش في الفكر المالي، الذي اعتمد على معيارين للتمييز بين النفقة العامة والنفقة الخاصة، يرتكز المعيار الأول عن الجهة التي يصدر عنها الإنفاق، وهو ما يطلق عليه المعيار القانوني، ويعتمد المعيار الثاني على الوظيفة التي تؤديها النفقة العامة، وهو ما يسمى المعيار الوظيفي [2].

أ– المعيار القانوني: ويعتمد هذا المعيار على الطبيعة القانونية للجهة التي تقوم بالإنفاق، فهي التي تحدد طبيعة النفقة و ما إذا كانت عامة أو خاصة، وبالتالي النفقات العامة هي الصادرة عن الشخصيات المعنوية العامة، وهي الدولة و الهيئات العامة القومية و المحلية و المؤسسات العامة، في حين أن النفقات الخاصة هي التي تصدر عن أشخاص القانون الخاص، من أفراد و شركات و جمعيات خاصة.

ويستند القائلون بهذا المعيار إلى اختلاف طبيعة نشاط أشخاص القانون العام عن طبيعة نشاط الأشخاص المعنوية الخاصة، ويعود الاختلاف إلى أن هدف الأشخاص المعنوية العامة، هو تحقيق المصلحة العامة، ويعتمد في

[1] – عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص51.

[2] – خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، أسس المالية العامة، دار وائل للنشر، عمان، 2005، ط2، ص56.

ذلك على السلطات الآمرة، أي على القوانين و القرارات الإ دارية، بينما يهدف نشاط الأشخاص المعنوية الخاصة إلى تحقيق المصلحة الخاصة، التي تعتمد على التعاقد، ومبدأ المساواة بين المتعاقدين .

يتسق هذا المعيار القانوني مع الفكر التقليدي الذي يؤمن بدور الدولة الحارسة التي تقوم بالوظائف التقليدية المحددة، وهي الأمن الداخلي و العدالة و بعض المرافق العامة، ومع تطور وانتقال الدولة من الدولة الحارسة إلى الدولة المتدخلة إلى المنتجة، لم يعد دورها يقتصر على الوظائف التقليدية الضيقة بل امتد ليشمل كثيرا من الأعمال التي تدخل في نشاط الأشخاص الخاصة، وأصبح المعيار القانوني قاصرا على مجارات الواقع العملي و التطور الذي لحق الحياة الاقتصادية و الاجتماعية، لانهيار الأساس الذي يقوم عليه وهو اختلاف نشاط الدولة عن نشاط الأفراد، وهو ما أدى إلى ظهور المعيار الوظيفي .

ب– المعيار الوظيفي :

ويعتمد هذا المعيار في التفرقة بين النفقة العامة و النفقة الخاصة على الطبيعة الوظيفية للشخص القائم بالإنفاق، لا على طبيعته القانونية، حيث تحدد طبيعة النفقات العامة، طبقا لهذا المعيار على أساس طبيعة الوظيفة التي تخصص لها النفقات، وبناءا على ذلك تعتبر النفقات عامة إذا قامت بها الدولة بصفتها السيادية، أما النفقات التي تقوم بها الدولة وهي بصدد ممارسة نشاط اقتصادي مماثل للنشاط الذي يمارسه الأفراد، كما هو الحال بالنسبة إلى المشروعات الإنتاجية التي تتولاها الدولة، فإنها تعتبر نفقة خاصة وليست عامة، والتفرقة بين النفقات الخاصة والنفقات العامة إنما تستهدف قياس تأثير التدخل الحكومي في الحياة الاجتماعية للجماعة بصفة عامة والاقتصادية بصفة خاصة.

ثالثا: تحقيق المنفعة العامة

لا يكفي أن يتحقق الركنان السابقان حتى نكون أمام نفقة عامة، بل يجب أن يؤدي الإنفاق العام إلى تحقيق منفعة عامة، أي أنه من الضروري أن تستخدم النفقة العامة من أجل إشباع حاجة عامة.

ويستند عنصر تحقيق المنفعة العامة على مبررين اثنين:

أ– أن الدافع وراء النفقات العامة هو وجود حاجة لدى الأفراد تتولى الدولة أو إحدى هيئاتها إشباعها نيابة عن الأفراد.

ب– ويتمثل في مبدأ المساواة بين المواطنين في تحمل الأعباء العامة، لأن مساواة الأفراد في تحمل عبء الضريبة لا يكفي لتحقيق مبدأ المساواة، إذا أنفقت حصيلة الضرائب لتحقيق منافع خاصة لبعض الأفراد على حساب البعض الآخر أو على فئة على حساب فئة أخرى.[1]

ويتسع مفهوم النفع العام ليشمل تحقيق الأهداف الاجتماعية والاقتصادية، فالإنفاق العام قد يكون بهدف تقليل الفجوة في توزيع الدخل بين الأغنياء والفقراء من خلال تقديم بعض الإعانات النقدية للفقراء، مثل إعانات الغذاء

[1] – خبابة عبد الله، أساسيات في اقتصاد المالية العامة، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009، ص63.

والخدمات الصحية والتعليمية ...الخ، كما قد يهدف إلى تحقيق الاستقرار الاقتصادي مثل الحد من البطالة، محاربة التضخم، تحقيق تنمية إقليمية متوازنة بين أقاليم الدولة، فجميع هذه الأهداف وغيرها التي يتقرر في نطاقها الإنفاق العام تؤدي إلى تحقيق منفعة عامة لأفراد المجتمع وإذا انتفت المنفعة العامة من أشخاص القانون العام فإن إنفاقهم لا يعد إنفاقا عاما.[1]

الفرع الثاني: قواعد النفقة العامة

بالإضافة إلى ما سبق ذكره من تعريف للنفقة العامة وبيان أركانها، فإن للإنفاق العام قواعد تحكمه، وهي قاعدة المنفعة وقاعدة الاقتصاد و قاعدة الترخيص، وفيما يلي شرح لهذه القواعد الثلاثة:

أولا– قاعدة المنفعة: ويقصد بهذه القاعدة أن يكون هدف النفقة العامة هو تحقيق أكبر قدر من المنفعة بأقل تكلفة ممكنة، أو تحقيق أكبر رفاهية لأكبر عدد من أفراد المجتمع. [2] و النفقة التي تسعى الدولة إلى تحقيقها، تختلف عن المفهوم الضيق لدى الأفراد للمنفعة، إذ أن نظرة الدولة للإنفاق العام لا تقتصر على الإنتاجية الحدية و الدخل العائد منه، بل تتعداه ليكون هدفها من الإنفاق العام هو زيادة الطاقة الإنتاجية للمجتمع و زيادة إنتاجية الفرد، وتقليل التفاوت بين مختلف طبقات المجتمع، بالإضافة إلى مواجهة المخاطر التي يتعرض لها الأفراد بسبب التقلبات الحادة في دخولهم، و ذلك من خلال ما تقدمه من إعانات لمختلف شرائح المجتمع، على نحو مدروس وهادف يضمن إعادة توزيع الدخل و الثروة بين الأفراد، عن طريق ما يسمى بالنفقات الاقتصادية و الاجتماعية .

وهنا يثار موضوع آخر متعلق بقاعدة المنفعة في حد ذاتها، وهو تحديد أولويات الإنفاق العام، و دور الدولة بهذا الخصوص هو الموازنة بين المنافع لتحقيق أقصى منفعة اجتماعية، حيث يقرر في ضوء الميزانية تحديد المجالات التي تحظى بالأولوية في الإنفاق العام، بالإضافة إلى مراعاة احتياجات مختلف النواحي و الأقاليم المختلفة، وكذلك مختلف الطبقات الاجتماعية، إذ أن هذه الأولويات تختلف من اقتصاد إلى آخر، وحتى داخل الاقتصاد الواحد تختلف من منطقة إلى أخرى ومن مرحلة إلى أخرى .[3]

أي يجب أن تتخذ من التخطيط الاقتصادي الشامل أداة لوضع الأهداف العامة، وكيفية الوصول إليها ، معتمدة في ذلك على المعلومات و البيانات و الإحصاءات المتوفرة اللازمة لتحقيق أقصى منفعة عامة ممكنة، وفق معيار أو آخر، تحدده الاعتبارات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية.[4]

ولذلك فإن شرط المنفعة أساسيا في قيام الدولة بعملية الإنفاق، إذ لا يمكن أن تتم عملية الإنفاق دون تحقيق نفع عام يعود على أفراد المجتمع، وإلا تفقد النفقة العامة مبرراتها، وفي هذا الخصوص، فإن الدولة تعمد في غالب

[1] – بن عزة محمد،"ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع مبدأ الانضباط بالأهداف"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010/209، ص16.

[2] – خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص65.

[3] – محمد طاقة، هدى العزاوي، اقتصاديات المالية العامة، دار الميسرة، عمان، 2007، ط1، ص35.

[4] – خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص66.

الأحيان إلى توجيه النفقة بما يضمن تحقيق المنفعة، وهي في ذلك ترتكز على معطيات عملية مستمدة من واقع الأفراد حتى تحدد احتياجاتهم بالضبط وتقوم بتخصيص الإنفاق تبعا لذلك.

ثانيا– قاعدة الاقتصاد :

و المقصود بقاعدة الاقتصاد الابتعاد عن التبذير و الإسراف الذي يؤدي إلى ضياع أموال عامة في غير وجهها، كان من الممكن أن توجهها إلى مجالات أكثر منفعة، بالإضافة إلى أن هذه الحالة تضعف الثقة العامة في مالية الدولة، وتعطي للمكلفين بدفع الضريبة مبررا للتهرب منها .[1]

وهنا يجب التفريق بين حالة التبذير وحالة التقتير وحالة الاقتصاد، فالتبذير هو الإنفاق في غير ضرورة أو نفع، أو في ضرورة ولكنها لا توازي في قيمتها المبلغ المنفق، كزيادة عدد الموظفين عن القدر الضروري لسير المصالح وهو ما يؤدي إلى صرف رواتب دون مقابل، أما الحالة الثانية فهي حالة التقتير أو الشح وتعني الإحجام عن الإنفاق حتى في الحالات الضرورية وذات الأهمية، كالامتناع عن الإنفاق في بناء المصالح الضرورية لسير الخدمات العامة، ومثال ذلك قد يتطلب الأمر في بناء مدرسة أن تكون ذات ثلاثين قسما تبعا لحجم المنطقة السكنية، فتقوم الإدارة بحجة الاقتصاد ببناء مدرسة بعشرين قسما، مما يؤدي إلى تكدس الطلبة و تقليل المنفعة .

أما الاقتصاد في الإنفاق فهو أن تتجنب الإدارة التقتير و التبذير، أو هو ترشيد الإنفاق أو هو بعبارة أخرى حسن التدبير، أي إنفاق ما يلزم من أموال، مهما بلغت كميتها، قياسا على ما يمكن أن تعود به من نفع عام، و يتحقق ذلك من خلال الاهتمام بجوهر الموضوع و الابتعاد عن الإنفاق على الجوانب التي لا تشكل عنصرا أساسيا في الموضوع .[2]

ثالثا– قاعدة الترخيص :

وتعني هذه القاعدة هو عدم جواز الصرف إلا بعد حصول الإذن بذلك من الجهة المختصة سواء كانت السلطة التشريعية كما هو الحال في عموم الموازنات العامة، أو الجهات الإدارية المخولة قانونا بالصرف.[3]

وتظهر أهمية هذه القاعدة، أنها ضرورية لتحقيق القاعدتين السابقتين، وهما قاعدة المنفعة، وقاعدة الاقتصاد و التدبير، والتأكد من استمرار تحققها من خلال كل ما يتعلق بالنشاط المالي للدولة، وهو ما يتمثل في احترام الإجراءات القانونية، التي تتطلب التدابير التشريعية السارية، عند إجراء الإنفاق العام، بواسطة مختلف أساليب الرقابة المتعارف عليها .

[1] – محمد طاقة، هدى العزاوي، مرجع سابق، ص35.

[2] – عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص53-54.

[3] – نفس المرجع السابق، ص54.

وتعد هذه القاعدة مظهرا آخر من مظاهر الاختلاف بين المالية العامة و المالية الخاصة التي لا تحتاج إلى إجراءات و موافقة مسبقة بل يكفي أن تصدر الموافقة ممن يملك حق الإنفاق، الفرد أو الشركة الخاصة، دون الحاجة إلى موافقة مسبقة.[1]

وبالتالي يمكن القول أن أهمية النفقة العامة تتطلب خضوعها لضوابط وقواعد تحكمها، إذ لا يمكن تصور نفقة عامة دون تحقيق نفع عام من وراءها، وهو الهدف الذي تسعى الدولة إلى تحقيق أكبر قدر منه، رغبة منها في تحسين ظروف المواطنين، كما أن قاعدة الاقتصاد هي الأخرى تعد أساسية لضمان عقلانية الإنفاق العام وترشيده والابتعاد عن كل أشكال الإسراف والتبذير، إضافة إلى أن قاعدة الترخيص هي الأخرى تضع النفقة العامة في إطار قانوني لا يمكن القفز عليه، إذ لا يمكن صرف النفقة إلا بإذن وترخيص من الجهة المخولة قانونا بالأم ر بالصرف، وهذا في حد ذاته يضمن عدم صرف أي نفقة خارج الأطر القانونية السارية.

المطلب الثاني : تقسيمات النفقات العامة

إن تطور دور الدولة ومهامها أدى إلى تنوع النفقات العامة، وأن البحث في تقسيم النفقات العامة يعني دراسة هذه النفقات من حيث تركيبها، ومضمونها وطبيعتها، و أن كل دولة أخذت بالتقسيمات التي تتلاءم و ظروفها ودرجة تطورها الاقتصادي و الاجتماعي، بشكل يسهل صياغة و إعداد الميزانية بهدف ضمان تحقيق الكفاءة و الفعالية في تنفيذها .

و بالرغم من تعدد و تنوع تقسيمات النفقة العامة سواء على مستوى الكتابات الاقتصادية و المالية أو على المستوى التطبيقي الذي تظهره موازنات الدول، إلا أن هذه التقسيمات في مجملها النظري و التطبيقي تستند إلى معيارين رئيسيين[2] :

الفرع الأول :المعيار الاقتصادي

وفي نطاق التقسيمات الاقتصادية للنفقات العامة يتم الاستناد إلى عدد من المعايير في تصنيف النفقات العامة ومن أهم تلك المعايير:

- معيار طبيعة النفقة .
- معيار دورية النفقة .
- معيار الغرض من النفقة .

و استنادا إلى كل معيار من المعايير السابقة، يتم التمييز بين أنواع من النفقات:

أولا:معيار طبيعة النفقة

ووفقا لهذا المعيار تقسم النفقات إلى حقيقية وتحويلية:

[1] – خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص64.

[2] – حامد عبد المجيد دراز، وآخرون، المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة) ، الدار الجامعية ،الإسكندرية، د.ت، ص263-271.

–النفقات الحقيقية: وهي تمثل المشتريات الحكومية من سلع و خدمات إنتاجية (الأرض – العمل –رأس المال) ضرورية لقيام الحكومة بوظائفها التقليدية من أمن و دفاع وعدالة والمرافق العامة..، بالإضافة إلى القيام بالدور الحديث للدولة في النشاط الاقتصادي .

وتتضمن النفقات الحكومية الحقيقية بدورها مجموعتين من النفقات:

أ–النفقات الاستهلاكية: و التي تمثل النفقات الحكومية الجارية و يتم إنفاقها في سبيل تسيير الأعمال الحكومية، وإشباع الحاجات الجارية مثل مرتبات و أجور موظفي الدولة...الخ.

ب–النفقات الرأسمالية: وهي النفقات التي تمثل إضافة للمكون الرأسمالي للمجتمع، ويدخل في نطاق هذه المجموعة كل ما يتم إنفاقه على مشروعات البنية التحتية – الجسور –السدود ...الخ.

– النفقات الحكومية التحويلية: وهي تلك النفقات التي لا تتم بمقابل معين أي أنها تكون من جانب الحكومة إلى بقية قطاعات الاقتصاد القومي مثل القطاع المنزلي والقطاع الإنتاجي وقطاع العالم الخارجي، وذلك دون حصول الدولة على أي مقابل نقدي أو عيني، و بناءا على ذلك فإنها لا تمثل عنصرا من عناصر الدخل القومي بالرغم من أنها تمثل دخلا إضافيا لمن يحصل عليها دون مطالبة مستلمي تلك الدخول بتقديم أي نوع من الخدمات أو السلع في المقابل

وبصفة عامة و استنادا إلى الهدف من إنفاق المدفوعات التحويلية يمكن أن تقسم إلى ثلاثة أشكال هي:

أ–نفقات تحويلية اقتصادية: وتتمثل تلك النفقات في الإعانات الحكومية لبعض المشروعات الإنتاجية و التي يكون الهدف منها تشجيع تلك الوحدات على زيادة الإنتاج و تخفيض أسعا ر بعض السلع و الخدمات و التي تكون في غالبيتها إما سلعا أو خدمات استهلاكية ضرورية أو سلعا و خدمات تصديرية .

ب – النفقات التحويلية الاجتماعية: وهي نوع من النفقات الحكومية التي تتم دون مقابل يكون الهدف منها هو تحقيق البعد الاجتماعي من الإنفاق العام مثل إعانات البطالة التي يتم منحها للأفراد الذين يفقدون وظائفهم لأسباب خارجة عن إرادتهم، الإعانات المقدمة لكبار السن و العجزة، الإعانات المقدمة في حالات الكوارث ...الخ .

ج–النفقات التحويلية المالية: وهي تمثل نوعا من النفقات الحكومية التي يكون الهدف منها هو مواجهة أعباء الاقتراض العام، والتي تتمثل في فوائد الدين العام و استهلاكه.

ثانيا:معيار دورية النفقة الحكومية: وفقا لهذا المعيار يتم تقسيم النفقات العامة أو الحكومية إلى نوعين من النفقات وهي النفقات الحكومية الجارية و النفقات الحكومية الرأسمالية.

أ–النفقات الحكومية الجارية

و تشمل النفقات الحكومية التي يترتب على إنفاقها زيادة في رأس المال الاجتماعي أو زيادة في رأس المال الإنتاجي بالمؤسسات أو الهيئات الحكومية، فكافة هذه الأموال أو على الأقل غالبيتها تتسم بالدورية و التكرار من سنة إلى أخرى وتسمى بالنفقات العادية.

وتعد هذه النفقات ضرورية لتشغيل المرافق العامة بمختلف مستوياتها الإدارية سواء عل المستوى المركزي أو على المستوى المحلي، وأيضا ضرورية لتأدية الأعمال الحكومية وتشمل بنود الرواتب و الأجور ومصروفات الصيانة و فواتير المياه و الكهرباء... الخ.

ب– النفقات الحكومية الرأسمالية:

هذه النفقات ترتبط بفترة زمنية معينة ومحددة من خلال مصادر تحويلية غير عادية كالقروض و الإصدار النقدي، ومنها الإنفاق على المشاريع التنموية، والنفقات الاستثنائية والتي تتطلبها الاحتياجات الطارئة كالنفقات الحربية ونفقات إصلاح الأضرار ونفقات مكافحة البطالة، ونفقات الإنعاش الاقتصادي، ويطلق على هذا الصنف من النفقات العامة اسم النفقات غير العادية.[1]

ثالثا :معيار الهدف من النفقة

واستنادا إلى هذا المعيار يمكن تصنيف النفقة الحكومية في ثلاثة مجموعات وهي:

أ–النفقة الحكومية الإدارية: والتي تتضمن جميع النفقات اللازمة لسير المرافق الحكومية من دفاع و أمن و عدالة وكافة المرافق الاقتصادية و الإدارية... الخ . فجميعها تكاليف ضرورية لقيام الدولة بوظيفتها الإدارية، ويتم تصنيفها على أنها نفقات جارية .

ب–النفقات الحكومية الاقتصادية: وتتضمن النفقات التي تقوم الحكومة بإنفاقها لخدمة أهدافها الاقتصادية، كتشجيع وحدات القطاع الخاص على زيادة الإنتاج، و أيضا زيادة الطاقة الإنتاجية للاقتصاد القومي من خلال زيادة المتاح من استثمارات البنية الأساسية لزيادة كفاءتها، أو زيادة الاستثمارات في القطاع العام .

ج–النفقات الحكومية الاجتماعية:

وجميع هذه النفقات يغلب عليها الطابع الاجتماعي حيث يكون الهدف الرئيسي من إنفاقها هو زيادة مستوى الرفاهية لأفراد المجتمع بصفة عامة و الفقراء بصفة خاصة، و استنادا إلى ذلك فإن غالبية إن لم يكن جميع نفقات برامج الرفاهية، تعد نفقات اجتماعية مثل إعانات الفقراء، إعانات الرعاية الصحية ، إعانات البطالة ..الخ .

ومما يجب الإشارة إليه هنا هو أن تقسيم النفقات العامة إلى نفقات إدارية و اجتماعية ليس تقسيما قطعيا، فالعديد من النفقات الاقتصادية ينجم عنها العديد من الآثار الاجتماعية، كما أن العديد من النفقات التي يتم تصنيفها على أنها نفقات اجتماعية ينجم عنها آثار اقتصادية متراكمة ومتنامية .

الفرع الثاني :التقسيمات الوضعية أو العملية

يقصد بتصنيف النفقات العامة وفق المعيار الوضعي أو العملي، ذلك التصنيف المعمول به في الميزانيات العامة التقليدية و الحديثة، فالموازنات تميل أحيانا إلى الأخذ باعتبارات تختلف تماما عن الاعتبارات العلمية، والتي تستند إلى اعتبارات عملية، وخاصة الاعتبارات التاريخية و الاعتبارات الإدارية و الاعتبارات الوضعية، و أهم تلك التقسيمات:[2]

[1] – بن عزة محمد، مرجع سابق، ص18.

[2] – زينب حسين عوض، مرجع سابق، ص52-53.

أولا :التقسيم الإداري: وينصرف التقسيم الإداري للنفقات العامة تبعا للهيئات الإدارية التي تقوم بها، وبصرف النظر عن أوجه نشاط هذه الهيئات، أي بصرف النظر عن الوظائف التي تقوم بها هذه الهيئات ، وو فق هذا التقسيم يتم تصنيف النفقات العامة في الميزانية العامة إلى عدد من الأبواب حيث يخصص كل باب لجهة إدارية أو وزارة معينة، وكل باب خاص بوزارة ينقسم إلى فروع وهكذا .

وقد أخذ على التقسيم الإداري صفته الإدارية البحتة وعدم اهتمامه بتجميع النفقات حسب موضوعها، مما أدى إلى صعوبة معرفة المقدار الكلي لكل نوع من النفقات، حيث أن النوع الواحد منها يوجد موزعا بين الوزارات و المصالح المختلفة، وقد يصعب استخلاصه من بين اعتمادات كل وزارة .

ثانيا:التقسيم الوظيفي : وينصرف التقسيم الوظيفي إلى تقسيم النفقات العامة، تبعا للوظائف التي تقوم بها الدولة دون الاهتمام بطبيعة النفقة، وبهذا الشكل تجمع كافة النفقات التي ترمي إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد حتى ولو كانت موزعة على عدة وزارات أو مصالح، فمثلا وظيفة الصحة يمكن أن تتم تأديتها من قبل وزارة الصحة، ووزارة التربية (الصحة المدرسية)، ووفق هذا التقسيم ينظر إلى إنفاق الدولة في نطاق الغرض الذي يسعى إلى تحقيقه من ورائه، ومن ثم تجمع كل النفقات التي ترمي إلى تحقيق نفس الغرض في قسم واحد، وما يلاحظ هو أن التقسيم الوظيفي للنفقات العامة هو الصورة الغالبة في الوقت الحالي في موازنات الدول المختلفة .

المبحث الثاني: تطور النفقات العامة وتزايدها

من الظواهر التي أصبحت مألوفة في اقتصاديات جميع الدول ظاهرة تزايد النفقات العامة بشكل مطرد، خاصة مع ازدياد دور الدولة ودرجة تدخلها في الحياة الاقتصادية والاجتماعية، والملاحظة التي تصدق في حق جميع الدول أنه ومنذ الحرب العالمية الثانية، نجد أنه من النادر أن تنخفض النفقات العامة إلا في الحالات الاستثنائية بسبب الظروف الطارئة، وقد خلص الاقتصاديون اعتمادا على استقراء الإحصاءات في مختلف الدول، إلى أن جعلو ا ظاهرة تزايد النفقات العامة قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

المطلب الأول: النظريات المفسرة لظاهرة تزايد النفقات العامة

لقد أثارت ظاهرة تزايد النفقات العامة اهتمام الباحثين والدارسين للبحث في أسبابها وإيجاد تفسيرات لها، وأهم هذه البحوث والدراسات، نجد دراسة للاقتصادي الألماني Adolphe wagner سنة 1892، تلتها دراسة من قبل الأستاذين Peacock and wiseman في مدرسة لندن للاقتصاد، بالإضافة إلى دراسات أخرى قامت بتحليل الظاهرة وتفسيرها، وفي ما يلي شرح لأهم هذه النظريات:

الفرع الأول: قانون فاقنر(1892) Loi de Adolphe wagner

يعتبر العالم الاقتصادي الألماني أدولف فاقنر أول من لفت الانتباه إلى ظاهرة تزايد النفقات العامة في كتابه Grundlgung der politischen ockonomie عام 1892، حيث قام بدراسة حجم النفقات العامة في عدد من الدول الأوربية، وانتهى إلى القول بوجود اتجاه عام في تطور النفقات العامة [1].

وبالتالي حسب فاقنر يوجد اتجاه طبيعي إلى نمو النفقات العامة وازدياد أهميتها في النشاط الاقتصادي عبر الزمن، ويتلخص هذا القانون في أنه إذا حقق مجتمعا من المجتمعات معدلا معينا من النمو الاقتصادي، فإن ذلك يودي إلى اتساع نشاط الدولة وهنا يعمل على زيادة نفقات الدولة بمعدل أكبر من معدل زيادة نصيب الفرد من الناتج القومي.

ويفسر فاقنر العلاقة بين النمو الاقتصادي ونشاط الحكومة بأسباب ثلاثة:[2]

أ- تغير الأنشطة الاقتصادية وازدياد ترابطها ببعضها بسبب التصنيع يؤدي إلى زيادة تدخل الدولة لتنظيم النشاط الاقتصادي.

ب- ظهور وظائف إدارية جديدة للدولة يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

ج- الرفاهية الاجتماعية تؤدي إلى زيادة الطلب على النفقات العامة (التعليم، الصحة..)، وبالتالي زيادة النفقات العامة.

[1] - Gervasio Semedo, Loi de Wagner Cycle Electorale et Contrainte Eropéenne de Subsidiarité, L'actualité Economique, N°02. 2007, P124-125.

2- Jan Kuckuck, Testing Wagner's Law at Different of Economic Development, W.P91, August2012, A Historical Analysis of Western European Countries.

والجدول الموالي يوضح تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في بعض الدول العربية خلال السنوات الأخيرة.

جدول رقم (1.2):تطور النفقات لبعض الدول الصناعية خلال الفترة مابين 1870/1980 كنسب من الناتج المحلي الحقيقي

	1870	1913	1920	1937	1960	1980
أستراليا	18.3	16.5	19.3	14.8	21.2	34.1
النمسا	10.5	17	14.7	20.6	35.7	48.1
كندا	---	---	16.7	25.0	28.6	38.8
فرنسا	12.6	17.0	27.6	29.0	34.6	46.1
ألمانيا	10.0	14.8	25.0	34.1	32.4	47.9
ايطاليا	13.7	17.1	30.1	31.1	30.1	42.1
ارلندا	---	---	18.8	25.5	28.0	48.9
اليابان	8.8	8.3	14.8	25.4	17.5	32.0
نيوزلندا	---	---	24.6	25.3	26.9	38.1
النرويج	5.9	9.3	16.0	11.8	29.9	43.8
السويد	5.7	10.1	10.9	16.5	31.0	60.1
سويسرا	16.5	14.6	17	24.1	17.2	32.8
المملكة المتحدة	9.4	12.7	26.2	30.0	32.2	43.0
الولايات المتحدة	7.3	7.5	12.1	19.7	27	31.4

source:Vito Tanzi (IMF),Ludger Shuknecht(ECB),Public spending in the 20centry-a global perspective-, Combridge university press,2000,p6

ولقد وجهت لهذا القانون مجموعة من الانتقادات أهمها:[1]

أ- اقتصار تفسير فاقنر لظاهرة التزايد في النفقات العامة، خلال القرن التاسع عشر، على العوامل الاقتصادية فقط، وإهماله للكثير من العوامل الأخرى التي تؤثر على النفقات العامة منها الاجتماعية والسياسية...الخ.

ب- اعتمد تفسير فاقنر لظاهرة تزايد النفقات على افتراض أن الزيادة في الإنفاق العام أكبر من الزيادة في الطلب على المنتجات العامة، ولكن بعض الدراسات أثبتت أن مرونة الطلب الدخلية على المنتجات العامة موجبة ولكنها أقل من الواحد في بعض الحالات، وهذا يعني أن الزيادة في الإنفاق العام سوف تكون أقل من الزيادة في الطلب على الخدمات العامة.

ج- جاءت بعد ذلك دراسة peacock and wiseman لتبين أن الزيادة في النفقات العامة تتم في غالبيتها في فترات القلاقل الاجتماعية والسياسية وفي فترات الأزمات والحروب.

[1] - حامد عبد المجيد دراز، مرجع سابق، ص275-276.

الفرع الثاني: أطروحة بيكوك و ويزمان

لقد تناول الأستاذان في مدرسة لندن للاقتصاد، في دراسة قاما بها سنة 1961 حول ظاهرة تزايد النفقات العامة بالنسبة للناتج الداخلي الخام في بريطانيا، خلال الفترة 1890-1955، والتي ازدادت حدتها مع الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، ويريا في معرض تحليلهما لظاهرة التزايد السنوي للنفقات على أن النمو الاقتصادي ليس هو العامل الوحيد لارتفاع الإنفاق العام، وإنما هناك عوامل أخرى تحدث في أغلبها في فترات الكوارث الطبيعية والحروب، وأن النفقات العامة بعد هذه الأزمات تعود إلى مستوى أعلى مما كانت عليه.[1]

ويتحدث هؤلاء عن أثر التفقد الذي يعني أن هناك بعض المصروفات التي تستمر بعد انتهاء الأزمة مثل الإنفاق على القطاعات والمجالات التي تضررت من الأزمة، كالإنفاق على مؤسسات الشهداء أو المحاربين القدامى أو عمليات الإسكان بعد الكوارث والطوارئ.

ويرى بيكوك ووايزمان أن تأثير الحروب والأزمات على الإنفاق العام يتجلى في زيادة العبء الضريبي على المكلفين لتمويل الإنفاق العام، غير أن هذا الأخير يعود بعد تجاوز الأزمة إلى مستويات أعلى مما كان عليه في السابق.[2]

المطلب الثاني: أسباب تزايد النفقات العامة

تعتبر ظاهرة تزايد النفقات العامة، من أهم الظواهر الاقتصادية التي استرعت اهتمام الاقتصاديين من خلال إيجاد تفسيرات متعددة لها، كما رأينا سابقا، كما حاول هؤلاء الاقتصاديين الوقوف على أسباب تزايد النفقات سواء كانت أسباب حقيقية أو ظاهرية وهو ما سنوضحه فيما يأتي:

الفرع الأول: الأسباب الحقيقية لازدياد النفقات العامة

والمقصود بالأسباب الحقيقية، تلك الأسباب التي تؤدي إلى زيادة رقم النفقات العامة، والناتجة عن زيادة عدد الحاجات العامة التي تشبعها الدولة وعن زيادة الأفراد اللذين يستفيدون من النفقات العامة، إذا ظلت مساحة الدولة وعدد سكانها بدون تغيير، أي أن هذه الزيادة في النفقات العامة تؤدي إلى زيادة كمية الخدمات العامة المقدمة للأفراد، وإلى تحسين نوعية تلك النفقات، ويمكن إجمال الأسباب الحقيقية لزيادة النفقات فيما يلي:

أولا: الأسباب الإدارية

أدى التوسع في وظائف الدولة ومهماتها إلى اتساع جهازها الإداري، وزيادة عدد العاملين فيه، من عمال وموظفين، ورافق ذلك ارتفاع في حجم المستلزمات السلعية والخدمية، للازمة لتسهيل مهمة هذا الجهاز، ومما لاشك فيه أن هذا التوسع يؤدي إلى زيادة النفقات العامة، سواء ما كان منها في شكل أجور ورواتب أو ما كان منها ثمنا لمشتريات الحكومة.

1-Magnus Henrekson, The Peckock –Wisman Hypothesis, Cheltenham:Edward Elgar Eblishing, 1993.

[2] - بن عزة محمد، مرجع سابق، ص39.

ومن العوامل التي تساهم في زيادة النفقات العامة، سوء التنظيم الإداري وازدياد عدد العاملين وانخفاض إنتاجية العمل وكفاءة العاملين في أجهزة الدولة، وبما أن الخدمات الحكومية التي تقدمها الدولة تعتمد على كثافة عنصر العمل، مما يزيد من الحاجة إلى مضاعفة عدد العمال، وبالتالي ترتفع كتلة الأجور والنفقات العامة بوجه عام.

ثانيا: الأسباب الاقتصادية

تتعدد الأسباب الاقتصادية لزيادة النفقات العامة، ولكن تأتي في مقدمتها زيادة الدخل القومي وانتشار المشروعات العامة، والمنافسة الاقتصادية بين الدول وتوالي الدورات الاقتصادية. فزيادة الدخل القومي تؤدي إلى زيادة النفقات العامة، إذ أن الدولة تقوم بسد ما تحتاجه من هذا الدخل، كما تقوم الحكومة بتوسيع نطاق المشروعات وزيادة المرافق العامة الاقتصادية والاجتماعية، والغرض من ذلك مسايرة التنمية في البلد.[1]

جدول رقم (2.2): تطور نسب النمو في بعض دول العالم

	2006	2007	2008	2009	2010
الو. م. أ	2.7	1.9	0.0	2.6 -	2.8
بريطانيا	2.8	2.7	0.1 -	4.9 -	1.3 -
اليابان	2.0	2.4 -	1.2 -	6.3 -	3.9
كندا	2.8	2.2	0.5 -	2.5 -	3.1
أستراليا	2.6	4.6	2.6	1.3	2.7
الصين	12.7	14.2	9.6	9.2	10.3
الهند	9.7	9.9	6.2	6.8	10.4
البرازيل	4	6.1	5.2	0.6 -	7.5
المكسيك	5.2	3.2	1.5	6.1 -	5.5
إفريقيا جنوب الصحراء	6.4	7.2	5.6	2.8	5

المصدر: صندوق النقد الدولي، التقرير السنوي سنة 2010.

كما أن التطور الذي لحق دور الدولة خاصة بعد سنة 1929، أدى إلى زيادة حجم النفقات العامة وتعددها، سواء بتوزيع الإعانات أو القيام بالمزيد من الاستثمارات العامة، بغرض رفع الطلب الفعلي إلى المستوى المرغوب لتحقيق التشغيل الكامل، أو بمعنى آخر بغرض زيادة الدخل القومي.

كما دفع التنافس الدولي في الأسواق الخارجية الكثير من الدول على مساعدة المنتجين والمصدرين الوطنيين بوسائل شتى، من بينها ترتيب الإعانات لبعض المشروعات لتحسين القدرة التصديرية ورفع الجودة والنوعية للسلع المصدرة، وذلك من أجل مواجهة سياسة الإغراق* والمنافسة الشرسة من الشركات العالمية.

[1]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص 72-73.

*:ويقصد به تدفق السلع الأجنبية وبيعها بأسعار أقل من أسعار السلع المحلية، مما يؤدي إلى عجز الإنتاج المحلي عن المنافسة، لارتفاع تكلفته أو لقلة جودته.

ثالثا: الأسباب الاجتماعية

تعد الأسباب الاجتماعية عوامل أخرى أدت إلى زيادة النفقات العامة للدولة، فالانتقال من دور الدولة الحارسة، إلى دور الدولة المتدخلة والمنتجة أدى إلى ظهور سياسة اقتصادية واجتماعية جديدة هدفها تحقيق التوازن الاجتماعي والاقتصادي معا.

ولم يعد هدف الدولة هو تحقيق الزيادة في الإنتاج ورفع مستوى الدخل، بل تحسين توزيع الدخل، وإقامة العدالة الاجتماعية، وتوفير الخدمات لجميع الفئات الاجتماعية في مختلف الميادين، من صحة وتعليم وثقافة وإسكان...الخ.

ولا شك أن هذه النفقات الاجتماعية وبرامجها لها أهميتها وفائدتها الاجتماعية والاقتصادية أيضا، وذلك بتوزيعها قوة شرائية لطبقات ذات ميل حدي مرتفع للاستهلاك، فتزيد من الطلب الفعلي، وتساهم في زيادة التشغيل ورفع مستوى الدخل وهو ما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة.

رابعا: الأسباب السياسية

تتأثر النفقات بالظروف السياسية الناتجة عن ما طرأ عن المفهوم السياسي للدولة من تغييرات أثرت في نطاق وطبيعة العلاقات التي تنشأ داخل المجتمع من ناحية، وبين المجتمعات المختلفة من ناحية أخرى، وأهم الأسباب السياسية هي:[1]

أ- انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية: لقد أدى انتشار المبادئ والنظم الديمقراطية ووصول ممثلين عن الشعب للسلطة إلى التوسع في النفقات العامة، من خلال اهتمام الدولة بالطبقات الفقيرة وذات الدخل المحدود بهدف توفير الخدمات الأساسية اللازمة لها كدعم الأسعا ر وتقديم الكثير من الخدمات المجانية، تحسينا لوضعها الاقتصادي والاجتماعي وكسبا للرأي العام.

ب- تعدد الأحزاب السياسية: واتجاه كل من منها خلال فترة توليه الحكم إلى زيادة النفقات العامة، لكسب رأي أنصاره، وتنفيذ برنامجه الانتخابي الذي يتصف غالبا بالطموح.

ج- مدى انتشار القيم الأخلاقية بين رجال الحكم: حيث تزداد النفقات العامة بصورة ملموسة في الدول التي تنتشر فيها الرشوة، واستغلال النفوذ للحصول على الأموال التي تضيع على الدولة جراء حوادث الاختلاس والرشوة والتزوير والصرف المتكرر دون أن يعود إنفاقها بأية فائدة على المجتمع.

د- العلاقات الدولية: إن تطور العلاقات الدولية وخروج المجتمع الدولي من حالة العزلة السياسية إلى حالة الانفتاح، أدى إلى نمو العلاقات الدولية وازدادت أهمية التمثيل الدبلوماسي والمشاركة في عضوية المنظمات الدولية والهيئات التابعة لها، مما ساهم في زيادة تلك النفقات العامة المخصصة لتدعيم تلك العلاقات الضرورية.

[1] - خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص90-91.

هـ- المنح والمساعدات والقروض: إن واجب التعاون الدولي، يملي على الكثير من الدول تقديم إعانات نقدية أو عينية للدول الصديقة، بغرض مساعدتها على تحقيق التنمية، أو معالجة أزمة ما، أو بغرض تكوين الأحلاف العسكرية والسياسية أو بقصد خلق طلب على منتجات الدول التي تقدم الإعانة، كل ذلك ساهم في زيادة النفقات العامة.

خامسا: الأسباب المالية: إن تطور الفلسفة الاقتصادية واتساع دور الدولة، أدى إلى تطور مفهوم النفقة العامة من المفهوم التقليدي للنفقة المحايدة إلى المفهوم الحديث للنفقة الإيجابية، والاعتراف بأهمية قيام الدولة في أوقات الأزمات، بزيادة نفقاتها لتعويض النقص في الطلب الفعلي، والمحافظة على مستوى معين من التشغيل والدخل القومي، واتجهت الدول الحديثة إلى التوسع في حجم الإنفاق العام، وساعدها في ذلك سهولة الحصول على الإيرادات اللازمة لتغطية هذه النفقات.[1]

ولم تعد القروض العامة مصدرا استثنائيا للإيرادات العامة، لا تلجأ إليه الدولة إلا في الظروف الاستثنائية، بل أصبحت تلجأ إليه بشكل مستمر لتغطية نفقاتها العامة، خاصة مع تزايد الحاجات العامة، وأصبحت الحكومات تلجأ إلى العديد من الوسائل لتشجيع المواطنين على الاكتتاب في القروض العامة كمنحهم علاوات السداد وجوائز اليانصيب، وإعفاء فوائد الدين العام من دفع الضرائب وغيرها.

ويؤدي وجود فائض في الإيرادات، إلى إغراء الحكومة بحيث يصير إنفاقه هدفا في حد ذاته، وغالبا ما يتم إنفاقه في أوجه غير ضرورية، وبذلك تزداد النفقات العامة. وتبدو خطورة هذا الوضع في الأوقات التي تحتم فيها السياسة المالية السليمة على الحكومة العمل على خفض النفقات، إذ انه من الصعوبة خفض كثير من بنود الإنفاق العام.[2]

سادسا: الأسباب العسكرية

وتعد الأسباب العسكرية من أهم الأسباب المؤدية إلى زيادة النفقات العامة، وترجع أهميتها إلى أن الدولة وحدها هي الموكلة بتنفيذها حتى في ظل أفكار المدرسة التقليدية التي جعلت مهمة الدفاع الخارجي من أول واجبات الدولة تجاه المواطنين، إضافة إلى ذلك فإن مهمة الدفاع ترمي إلى تحقيق منفعة عامة تتمثل في شعور المواطنين بالأمن والطمأنينة.[3]

وتزداد النفقات العسكرية خلال فترة الحروب زيادة كبيرة، وتشمل نسبة مرتفعة من الموازنة العامة، ومن الدخل القومي، غير أنها تعود إلى الانخفاض بعد انتهاء الحرب، ولكنها لا تنخفض عادة إلى المستوى الذي كانت عليه، بل تظل مرتفعة عنه، إذ أن قانون تزايد النفقات العامة يعتبر قانونا عاما من قوانين التطور الاقتصادي والاجتماعي.

[1]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص86.

[2]- زينب حسين عوض، مرجع سابق، ص73.

[3]- خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص87.

الفرع الثاني: الأسباب الظاهرية لتزايد النفقات العامة

يقصد بالأسباب الظاهرية، تلك التي تؤدي إلى زيادة رقم الإنفاق العام دون زيادة في المنفعة الحقيقية للخدمات العامة، أو زيادة في عبء التكاليف العامة، فهي لا تعدو أن تكون مجرد زيادة رقمية، ويمكن إرجاعها إلى الأسباب التالية:

أولا– انخفاض قيمة النقد: قد يكون تضخم أرقام الموازنة راجعا إلى تدهور قيمة النقود، أي تدهور قوتها الشرائية، ويترتب على ذلك أن الدولة لكي تحصل على نفس القدر من السلع والخدمات عليها أن تدفع عددا من وحدات النقد أكبر مما كانت تدفعه من قبل للحصول على نفس المقدار بسبب التضخم.

ويترتب على انخفاض قيمة النقود أن يكون جزء من الزيادة في رقم النفقات العامة زيادة ظاهرية، أي لا يترتب عليها زيادة المنفعة من هذه النفقات أو زيادة في أعباء التكاليف العامة على الأفراد.

ولإجراء دراسة مقارنة النفقات العامة خلال فترات متباينة للتعرف على الزيادة الحقيقية لهذه النفقات، يتطلب استبعاد التغيرات في القوة الشرائية للنقود، وذلك بالاستعانة بالأرقام القياسية للأسعار الثابتة باستخدام العلاقة التالية:

$$\text{النفقات العامة بالأسعار الثابتة} = \frac{\text{النفقات بالأسعار الجارية} * 100}{\text{المستوى العام للأسعار}}$$

ثانيا– اختلاف طرق المحاسبة الحكومية: يؤدي اختلاف طريقة إعداد الميزانية إلى زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية وليست حقيقية، ويحدث هذا عند الانتقال من اعتماد طريقة الميزانية الصافية إلى اعتماد طريقة الميزانية الإجمالية، ووفقا لهذه الطريقة تظهر كافة نفقات الدولة بمبلغها الإجمالي، دون إجراء مقاصة بين الإيرادات العامة والنفقات لبعض الإدارات والهيئات، كما كان يحدث سابقا من خلال الميزانية الصافية.

وبالتالي فمبدأ الميزانية الإجمالية قد ساهم في زيادة النفقات العامة زيادة ظاهرية وليست حقيقية، من خلال ظهورها في الميزانية بمبلغها الإجمالي وليس الصافي، وهو ما عده البعض نوع من التحول لإضفاء الشفافية على المعاملات المالية للدولة بإظهار كل نفقاتها في الميزانية.

ثالثا– التوسع الإقليمي والنمو السكاني: إن زيادة مساحة الدولة بضم أقاليم جديدة، يترتب عليه زيادة النفقات العامة، بحسب مساحة وطبيعة ودرجة التقدم الاقتصادي والاجتماعي في هذه الأقاليم، وتعتبر هذه الزيادة في النفقات العامة زيادة ظاهرية بالنسبة إلى سكان الدولة الأصليين، لأنه لا يترتب عليها زيادة في القيمة الحقيقية للنفع العام بالنسبة لهم، ولا في أعباء التكاليف الملقاة على عاتقهم.

كما أن زيادة عدد السكان تؤدي إلى زيادة الطلب على الخدمات العامة (الصحة، التعليم، المياه، السكن..) والتكفل بفئات مختلفة من المجتمع كالمعوزين والبطالين والعجزة...وهو ما يؤدي إلى زيادة النفقات العامة للدولة.

ويعتبر الهيكل السكاني من العوامل المؤدية إلى زيادة النفقات العامة بشكل ظاهري، إذ أن ارتفاع عدد الأطفال وكبار السن يؤدي إلى امتصاص جزء من النفقات العامة.

المطلب الثالث: ترشيد الإنفاق العام

كما رأينا سابقا فإن السمة الغالبة للإنفاق العام هي الزيادة المستمرة من سنة إلى أخرى، وهو ما يطرح مشكلة نقص وعدم كفاية الموارد بالنسبة للدولة، ويدفع إلى ضرورة الاستخدام الأمثل للموارد المتوفرة، بما يغطي المتطلبات الجديدة، وهو ما يقتضي حسن استخدام النفقات العامة، أو ما يسمى بترشيد النفقات العامة.

الفرع الأول– مفهوم ترشيد الإنفاق العام: هناك الكثير من المصطلحات التي تتعلق بضرورة التحكم في الإنفاق، منها أولويات الإنفاق، التحكم في الإنفاق، ضبط الإنفاق، ولعل أهم هذه المصطلحات هو ترشيد الإنفاق العام، فماذا نعني به لغة واصطلاحا.

أ– لغة: إن معنى الترشيد لغة هو الهداية والاعتدال، حيث يقال أرشد أي هدى وأرشده أي هداه ودله، ولقد أشار القران الكريم إلى ذلك في أكثر من موضع قال تعالى: << فإن آنستم إليهم رشدا فادفعوا إليهم أموالهم >> – سورة النساء الآية 6–، أي إذا اقتنعتم بأن هؤلاء اليتامى قد توفرت لديهم إمكانيات الضبط وحفظ الأموال وحسن التصرف في أوجه الإصلاح والسداد، فيمكنكم أن تعطوهم أموالهم، ومنه يمكن القول أن مفهوم الرشد يعني الاهتداء إلى أوجه الصلاح والسداد وحسن التصرف.[1]

ب– الترشيد في الاصطلاح الاقتصادي : إن مصطلح الترشيد هو احد المصطلحات الأكثر استعمالا في التحليل الاقتصادي، لكنه يحمل معان متعددة، حيث يمكن إطلاقه على أي سلوك إذا ما تم انجازه في إطار مجموعة من المبادئ والمفاهيم المعروفة مسبقا، لكن المشكلة تكمن في تحديد الإطار العام للمبادئ والمفاهيم التي من خلال مدى التوافق والانسجام معها يمكن الحكم على السلوك بالرشادة أو لا، وان تحديد هذه المبادئ والمفاهيم عملية تخضع لمتغيرات وعوامل متعددة ذات أبعاد تاريخية وثقافية وأخلاقية، وتختلف من بلد إلى أخر تبعا للنظام الاقتصادي المتبع.

ولو اقتصرنا مفهوم الترشيد على الإنفاق العام، فهو يعني حسن التصرف في الأموال وإنفاقها بعقلانية وحكمة وعلى أساس رشيد، دون إسراف ولا تقتير، ويتضمن ترشيد الإنفاق العام ضبط النفقات، وإحكام الرقابة عليها، للوصول بالتبذير إلى الحد الأدنى، وتلافي النفقات غير الضرورية، ومحاولة الاستفادة القصوى من الموارد الاقتصادية والبشرية المتوفرة، أي بمعنى آخر هو الإدارة الجيدة للموارد.[2]

الفرع الثاني– متطلبات نجاح عملية ترشيد الإنفاق العام: لضمان نجاح عملية الترشيد لابد من توفر مجموعة من الدعائم والمتطلبات، التي نذكر منها:

أ– إرادة سياسية قوية: حيث أنه من المعلوم أن تخصيص الموارد لأوجه معينة من الإنفاق يثير العديد من الحساسيات بين الفئات ذات المصالح المتعارضة، خاصة إذا ما كان المجال مفتوحا أمام إمكانية المناقشة، أو إعادة النظر في قرارات التخصيص، وعليه فإن وجود حكومة قوية تواجه مثل هذه التحديات، يعد أمرا ضروريا لاستكمال عملية الترشيد، مما

[1] ضيف أحمد، انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 2004/1994، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف، 2005/2004، ص75.

[2] - محمد شاكر عصفور، أصول الموازنة العامة، دار الميسرة والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008، ص399.

يعني أنه بالإضافة إلى القدرة على اتخاذ القرار، يجب توفير الإمكانيات اللازمة للتأثير على تنفيذه، من اجل إعطاء سياسة الموازنة فعالية كاملة.

ب– كفاءة أجهزة الدولة وحس إدارتها : فان توفر الإرادة السياسية والمشاركة الفعالة في غياب جهاز إداري كفء يتولى الإشراف على مختلف المرافق والهيئات العامة، والقيام بالوظائف المحددة لها، لا يحقق عملية الترشيد للإنفاق العام، حيث نجد –خاصة في الدول النامية– ضعفا كبيرا في تحصيل الإيرادات العامة، وفي حالات كثيرة لا تقوى الإدارة العمومية على مواجهة أصحاب المصالح اللذين يفلتون من الضرائب بسهولة.

ج– التطبيق الجاد للمعرفة العلمية المكتسبة ولما يتوصل إليه عن طريق الخبرة في ترشيد الإنفاق العام، وكذلك إقامة سياسة اقتصادية حكيمة والتي تكون رهينة وجود حكومة قوية لديها القدرة على الاستماع والإقناع، وتقدير الخبرات ومناقشتها بكل موضوعية.

د– توفر نظام محاسبة ورقابة فعال: بحيث تستطيع مختلف الجهات المعنية، من خلاله التعرف على كل عمليات الإنفاق العام ومجالاته، ويمكنها من تقييم كل عملية، ولعل أكبر دليل على قوة الدولة، التزامها بنشر نتائج نشاطها، واطلاع الرأي العام على ما تريد القيام به، إذ بقدر نجاح الدولة في ذلك بقدر ما يطمئن إليها أفرادها وهيئاتها وهذا ما يؤدي بهم إلى المساهمة في إنجاح عملية الترشيد.

الفرع الثالث– الاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام: تعتبر الاتجاهات الحديثة لإصلاح سياسة الإنفاق العام منبعثة أساسا من البرامج الإصلاحية المقدمة من طرف صندوق النقد الدولي، حيث يحث هذا الأخير على وضع مجموعة من المعايير لتوجيه سياسة الإنفاق العام، وضمان ترشيدها، وتكون هذه المعايير وفق ثلاثة محاور هي:[1]

أولا: تخفيض الإنفاق: بحيث يجب أن تتخلى الدولة عن الخدمات التي يمكن أن تتركها للقطاع الخاص، وكذلك العمل على رفع كفاءة المؤسسات العمومية بخصوص الخدمات التي لا يمكن إيكالها للقطاع الخاص كمشاريع البنية التحتية والخدمات الاجتماعية وغيرها، وتمس هذه التخفيضات في النفقات العمومية خاصة الأجور، وذلك بتخفيض الكتلة الأجرية عن طريق الضغط على التوظيف العمومي، بحيث يتم إلغاء الوظائف المؤقتة والتقاعد المسبق، وتوقيف التوظيف، كما يقترح صندوق النقد الدولي التخفيض من الإعانات والتحويلات والنفقات العسكرية.

ثانيا: إعادة توجيه الإنفاق العام: وذلك بتغيير هيكل الإنفاق العام، والاهتمام بالمجالات التي تشجع الإنتاجية وتمكن من تحسين كفاءة الانتفاع من الطاقة الإنتاجية الموجودة، ويشمل هذا التوجه ما يلي:

أ– تشجيع الاستثمار الحكومي المنتج: وهذا من خلال إقامة برامج استثمار ذات نوعية عالية، وإخضاع المشاريع لمعايير المردودية الاقتصادية، ومن المفيد جدا التركيز على المشاريع التي تكمل الأنشطة الخاصة وليس الأنشطة التي تنافسها.

[1] - عبد المجيد قدي، مرجع سابق، ص192.

ب- الاهتمام بعمليات تشغيل وصيانة الاستثمارات: وهذا بتخصيص جزء من الاستثمار الجاري من اجل تشغيل وصيانة الاستثمارات الرأسمالية من أجل ضمان نجاحها، لأن عدم كفاية الإنفاق على التشغيل يمكن أن يؤدي إلى انخفاض مستويات الفعالية في مجالات مثل: التعليم، الصحة، ...الخ.

ج- الاهتمام بعلاج مصادر انخفاض الإنتاجية في الحكومة: وهذا من خلال الموازنة بين الأثر الذي يتركه خفض الأجور والرواتب في مجالات الكفاءة الإدارية والفنية بتضبيطه للعمل وخفض الإنتاجية من جهة، وبين اعتبار القطاع العام كملاذ للعمالة من جهة أخرى، وهو ما يمكن أن ينجر عنه تكاليف إضافية دون مقابل، ولا يكون هذا إلا بإقامة نظام محفز للكفاءات في القطاع العام، وذلك بالبحث عن أفضل البدائل التي يستخدم فيها الإنفاق العام لتحقيق نفس الهدف، وذلك بدراسة معمقة لجدوى المشاريع وتكاليفها ومدى تحقيقها للهدف المسطر، فمثلا لتحقيق هدف التشغيل يمكن للدولة أن تزيد من التوظيف العمومي، أو أن تشجع القطاع الخاص لزيادة التوظيف، وبذلك تختار الدولة المشروع الذي يكون بأقل التكاليف وبأكثر نجاعة، وهو في حد ذاته ترشيد للنفقات العامة.

د- العمل على محاربة التبذير والإسراف في الاستهلاك العمومي: وذلك بتخفيض الاستهلاك الحكومي، الذي يكون بأقل إنتاجية أو عديم الإنتاجية، مما يؤدي إلى زيادة إسهام القطاع العام في الاقتصاد الوطني، والحد من اللجوء إلى زيادة الأعباء الضريبية.

ثالثا: إصلاح عملية تخطيط وإدارة النفقات العامة: ذلك أن تحسين كفاءة وترشيد الإنفاق العام يتطلب إصلاحات في مجالات تخطيط المالية العامة، وكذلك في وضع الميزانية وتنفيذها، لأنه لا يكفي تخصيص النفقات على مختلف القطاعات حتى تتحقق الأهداف المسطرة، وإنما يجب مراقبة تنفيذ هذه النفقات حتى لا تذهب إلى غير ما خطط له، ويتطلب إصلاح وترشيد عملية تخطيط النفقات العامة ما يلي:

أ- استخدام الأساليب الفنية المتطورة الخاصة بميزانية البرامج والأداء وذلك عند إعداد ميزانية برامج الإنفاق العام، بهدف تنشيط عملية قياس التكاليف، وتحسين إنتاجية برامج الإنفاق العام، وإعادة هيكلة تلك البرامج بما يرفع من درجة كفاءة تخصيص الموارد الاقتصادية المتاحة.

ب- ضرورة ضمان عنصر الالتزام من جانب صانعي القرارات الاقتصادية المطلوبة لتحقيق الإصلاحات الاقتصادية اللازمة، ويقترن ذلك بأهمية وجود اتفاق جماعي وسياسي ورؤية واضحة للأولويات الضرورية للإصلاحات الهيكلية المطلوبة.

ج- تدعيم أنظمة ضبط الموازنة العامة والإنفاق، وهذا بزيادة شفافية ودقة رفع تقارير المالية العامة، خاصة تلك التي تتسم بأهمية خاصة لفاعلية إدارة العمليات المالية، والرقابة على أعمال الحكومة والمشاريع العامة.

رابعا: ترشيد السياسة الانفاقية في مجال تخفيض التكاليف الاجتماعية على طبقة الفقراء: ويتم ترشيد السياسة الانفاقية في هذا المجال من خلال تبني عدة استراتيجيات تتضمن ما يلي:

أ- تحقيق النمو الاقتصادي: ويقصد بذلك ترشيد السياسة الانفاقية في كافة المجالات الاقتصادية، بما يؤدي إلى زيادة معدلات النمو في الأجل الطويل، وذلك من خلال ما يترتب على نجاح تلك السياسة من زيادة في فرص العمل،

والموارد المالية للدولة بصفة عامة، والتي يمكن تخصيص قدر مناسب منها للإنفاق على برامج التنمية الاجتماعية التي تستهدف التخفيف من حدة الفقر في الأجل الطويل.

ب- إقامة برامج إنفاق عام موجهة لزيادة كسب الفقراء ومحدودي الدخل، وذلك من خلال زيادة مقدار الأصول المادية للفقراء ورفع معدلات إنتاجيتها بتصميم برامج إنفاق خاصة بإصلاح الأراضي الزراعية ونظم الري، إلى جانب تقديم الائتمان المناسب لصغار المزارعين، إضافة إلى تحسين وتطوير الاستثمار في الجانب البشري.

ج- إقامة برامج إنفاق اجتماعية موجهة للفقراء، تهدف إلى تحسين مستوى معيشتهم، وذلك من خلال تقديم التغذية والرعاية الأولية، إلى جانب توفير مياه الشرب النظيفة وتطوير مشروعات الصرف الصحي، ويوصي صندوق النقد الدولي إلى ضرورة توجيه أقصى قدر ممكن من منافع تلك البرامج إلى الطبقة المستهدفة من المستفيدين، علاوة على إحكام الرقابة على تلك التكاليف الإدارية لمثل هذه البرامج بما يضمن ارتفاع درجة كفاءتها.

المبحث الثالث: الآثار الاقتصادية للنفقات العامة

منذ بروز الأفكار الكنزية بعد الأزمة الاقتصادية لسنة 1929، والتي تدعو إلى ضرورة تدخل الدولة لتحقيق التوازن الاقتصادي باستخدام أدوات السياسة المالية، ومنها برزت أهمية المالية العامة واحتلت مركزا هاما بين العلوم الاجتماعية، إذ أصبحت مسئولة عن معالجة الاختلالات التي تعتري المسار الاقتصادي.

وأصبحت للنفقات العامة دورا مهما ومؤثرا في الاقتصاد، وقد أدركت معظم الدول هذا التأثير، وبدأت تستخدم النفقات العامة بوصفها أداة لتحقيق أهدافها الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

وأهم أثر للنفقات العامة إشباعها للحاجات العامة، كما أنها تؤثر على الإنتاج والاستهلاك وتوزيع الدخل بشكل مباشر، وتؤثر على الاقتصاد الوطني من خلال تأثيرها الغير مباشر على الإنتاج والاستهلاك وسنتطرق في هذا المبحث إلى الآثار السالفة الذكر:

المطلب الأول: آثار النفقات العامة في الإنتاج الوطني

تؤثر النفقات العامة في الإنتاج ال وطني، ويمكن القول أن ذلك التأثير يكون من خلال تأثيرها في قدرة ورغبة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار، وكذا تأثيرها على تحويل عناصر الإنتاج وفي القوى المادية للإنتاج، وعلى الطلب الفعلي وذلك على النحو الآتي:

الفرع الأول– أثر النفقات العامة في قدرة ورغبة الأفراد على العمل والادخار والاستثمار

إن النفقات العامة التي تقوم بها الدولة من شأنها أن تزيد من كفاءة الأفراد، وبالتالي تزيد في الوقت نفسه من قدرتهم على العمل، وتأخذ هذه النفقات شكلا نقديا أو عينيا.[1]

فالنفقات العامة التي تأخذ شكل النفقات على الصحة والتعليم والضمان الاجتماعي، تؤدي بلا شك إلى زيادة قدرة الأفراد على الإنتاج والرغبة فيه، من خلال ما توفره من رعاية صحية واستقرار نفسي ناتج عن شعور العامل بالأمان، ومستوى تعليمي يرفع مستوى أداء العامل.[2]

وهناك بعض النفقات التي تقدمها الدولة وتأخذ شكل الإعانات، ولا تكون ثابتة بل متزايدة، بتزايد المجهود الذي يبذله الفرد المستفيد من الإعانة، وكذلك إعانات الإنتاج التي تقدمها الدولة لبعض المشروعات الإنتاجية، وتتناسب تناسبا طرديا مع الإنتاج الذي يقدمه المشروع، إن مثل هذه النفقات العامة تزيد من الرغبة لدى الأفراد في العمل والادخار، بسبب ما توفره للأفراد من ضمان لمخاطر المستقبل، وما تهيئه لهم من رفع للروح المعنوية، مما يزيد من الرغبة في الاستثمار، ومن ثم تجعل الأفراد يقدمون على استثمار مدخراتهم بنظرة تفاؤلية، وهو ما يؤدي إلى زيادة الإنتاج الوطني.

[1]– خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص91.

[2]– عادل فليح العلي، مرجع سابق، ص67.

الفرع الثاني– آثار النفقات العامة في القوى المادية للإنتاج وفي انتقال عناصر الإنتاج:

يقصد بالقوى المادية للإنتاج، الموارد الطبيعية والقوى العاملة، ورأس المال والفن الإنتاجي، وهي تشكل في مجموعها المقدرة الإنتاجية الوطنية، تبعا لمدى توافرها كميا، ومستواها نوعيا . وتؤدي النفقات العامة بصورة مباشرة أو غير مباشرة إلى زيادة المقدرة الإنتاجية من خلال عوامل الإنتاج كما ونوعا.[1]

ولدراسة النفقات العامة والكيفية التي تؤثر بها في رفع المقدرة الإنتاجية ال وطنية، يجب أن نفرق بين نوعين من النفقات، وهما النفقات العامة الاستهلاكية والنفقات العامة الاستثمارية ، وفيما يلي شرح لكل منهما:[2]

أ– النفقات العامة الاستثمارية: وهي النفقات العامة الإنتاجية، التي تؤدي إلى زيادة تراكم رأس المال ال وطني، من خلال تكوين رؤوس أموال عينية جديدة، وبالتالي تؤدي إلى زيادة القدرة الإنتاجية، على المدى الطويل، وتحدث زيادة في الدخل الوطني.

ب– النفقات العامة الاستهلاكية: وهي ما تعرف بالنفقات العامة الجارية، وتؤدي إلى زيادة المقدرة الإنتاجية الوطنية بصورة غير مباشرة، ومثال ذلك النفقات والإعانات الاجتماعية المخصصة للأبحاث والخدمة الطبية والثقافية والتعليمية، وتؤدي إلى زيادة الناتج الوطني ورفع إنتاجية الأفراد، والإعانات الاقتصادية التي تقدم للمشروعات وتزيد من إنتاجيتها، بالإضافة إلى النفقات العامة التقليدية، كنفقات الأمن والقضاء والدفاع، وتؤدي بدورها إلى رفع المقدرة الإنتاجية الوطنية من خلال ما تحققه من طمأنينة واستقرار.

وتجدر الإشارة إلى أن النفقات العامة تؤدي إلى التأثير في الإنتاج ال وطني، بصورة كبيرة من خلال تأثيرها في انتقال عناصر الإنتاج بين الاستخدامات والأماكن المختلفة من القطاع الخاص إلى القطاع العام مثلا، ومن نشاط اقتصادي إلى نشاط اقتصادي آخر، أو من مشروع لآخر.

الفرع الثالث– آثار النفقات العامة في الطلب الفعلي:

يتكون الطلب الفعلي من كل من الطلب الخاص والعام على أموال الاستثمار وعلى أموال الاستهلاك، ويتوقف حجم الدخل الوطني على فرض ثبات المقدرة الإنتاجية الوطنية على الطلب الفعلي، أي على الإنفاق الكلي المتوقع على الاستثمار والاستهلاك.

وتشكل النفقات العامة جزء هاما من الطلب الفعلي، وتزيد أهميتها بازدياد تدخل الدولة في الحياة الاقتصادية، وبالتالي فإن للنفقات العامة تأثير كبير على مستوى الطلب الفعلي، وبالتالي تؤدي دورا هاما في تحديد مستوى التشغيل ومستوى الناتج الوطني الجاري، والخلاصة أن أثر النفقات العامة في الإنتاج الوطني يتوقف على أمرين هما: أثر النفقات العامة في الطلب الفعلي وأثر الطلب الفعلي في الإنتاج الوطني.[3]

[1]– خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص94.

[2]– خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص97.

[3]– خبابة عبد الله، مرجع سابق، ص98.

المطلب الثاني: آثار النفقات العامة في الاستهلاك

تؤثر النفقات العامة في الاستهلاك بصورة مباشرة فيما يتعلق بنفقات الاستهلاك الحكومي أو العام، أو من خلال ما توزعه الدولة على الأفراد في صورة مرتبات أو أجور، يخصص نسبة كبيرة منها لإشباع الحاجات الاستهلاكية للأفراد وهو ما يؤدي إلى زيادة الطلب الاستهلاكي، وسنتناول كلا النوعين بالشرح فيما يأتي:[1]

أ- نفقات الاستهلاك الحكومي أو العام: ويقصد بنفقات الاستهلاك الحكومي ما تقوم الدولة باقتنائه من سلع استهلاكية ضرورية لسير المرافق العامة، ومن أمثلتها النفقات التي تدفعها الدولة في سبيل صيانة المباني الحكومية وشراء الأجهزة والآلات والمواد الأولية اللازمة للإنتاج العام أو لأداء الوظائف العامة، والنفقات المتعلقة بالملفات والأوراق و الأثاث اللازمة لسير المصالح العامة، وكل ذلك يؤدي إلى زيادة الاستهلاك الوطني.

ب- نفقات الاستهلاك الخاصة بدخول الأفراد

وهي ما تقوم الدولة بتوزيعه من نفقات عامة، تتعلق بالدخول بمختلف أشكالها من مرتبات وأجور ومكافآت للموظفين...الخ، والجزء الأكبر من هذه الدخول ينفق لإشباع الحاجات الاستهلاكية الخاصة من سلع وخدمات.

وتعد هذه النفقات من قبيل النفقات المنتجة لأنها تعتبر مقابل لما يؤديه هؤلاء الأفراد من أعمال، وهذه النفقات بدورها تزيد من درجة الإشباع وتؤدي إلى رفع مستوى الاستهلاك الوطني بصورة مباشرة.

المطلب الثالث: آثار النفقات العامة في الاقتصاد الوطني

لا يقتصر آثار النفقات العامة على الآثار الاقتصادية المباشرة فقط ، وإنما تشمل أيضا الآثار غير المباشرة التي يمكن أن تنشأ من خلال ما يعرف بدورة الدخل، فتحدث النفقات العامة آثارا غير مباشرة في الاستهلاك الوطني، من خلال ما يعرف بأثر المضاعف كما تؤدي النفقات العامة إلى آثار غير مباشرة في الإنتاج الوطني من خلال الاستثمار المولد، أي من خلال ما يعرف بأثر المعجل أو المسارع.

وفيما يلي شرح لكل منهما على التوالي:[2]

أ- أثر المضاعف: مضاعف الإنفاق الحكومي هو المعامل العددي الذي يوضح لنا مقدار الزيادة في الدخل الوطني، التي تتولد عن الزيادة في الإنفاق الحكومي من خلال ما تمارسه الزيادة من تأثير على الإنفاق الاستهلاكي ، أي أن أثر المضاعف يتوقف على الميل الحدي للاستهلاك ، يزداد بازدياد الميل الحدي للاستهلاك، وينخفض بانخفاضه، ويمكن حساب مضاعف الإنفاق الحكومي من خلال العلاقة التالية:

م ح = -1/1- ب حيث:

م ح= مضاعف الإنفاق الحكومي.

ب= الميل الحدي للاستهلاك في المجتمع.

[1] سوزي عدلي ناشد، مرجع سابق، ص74-75.

[2] - خالد شحادة الخطيب، مرجع سابق، ص99-103.

أي أن مضاعف الإنفاق الحكومي، هو مقلوب الميل الحدي للادخار 1/الميل الحدي للادخار

وبناء على ذلك فان التغير في الدخل الوطني الناجم عن الزيادة في الإنفاق الحكومي، يمكن حسابه من العلاقة التالية:

Δد = م ح X Δح حيث:

Δد= التغير في الدخل الوطني.

م ح= مضاعف الإنفاق الحكومي.

Δح= التغير في الإنفاق الحكومي.

ب– أثر المعجل أو المسرع:

لا تقتصر الآثار غي المباشرة للنفقات العامة في الإنتاج ال وطني، على الزيادة المتتابعة من الاستهلاك المولد، وإنما آثار غير مباشرة أخرى، تحدث في الإنتاج ال وطني من خلال الزيادة التي تحدثها النفقات العامة في الطلب على الاستثمار، وهي ما يطلق عليها الاستثمار المولد أو التابع ، أي ذلك الاستثمار الذي يشتق من الطلب على السلع الاستهلاكية. وهو ما يعرف بأثر المعجل ، وتفصيل ذلك، أن الزيادة في الإنفاق العام، تؤدي إلى زيادة الطلب على السلع النهائية الاستهلاكية، مما يدفع منتجي هذه السلع التي ازداد الطلب عليها بمعدل أكبر، ويمكن حساب المعجل بقسمة التغيير في الاستثمار(الزيادة) ، على التغير في الناتج الوطني(الزيادة) .

المعجل= Δث/Δد

حيث: Δث هو التغير في الاستثمار.

Δ د هو التغير في الناتج الوطني.

المطلب الرابع: آثار النفقات العامة في إعادة توزيع الدخل الوطني

يقصد بإعادة توزيع الدخل الوطني تغيير حالة توزيع الدخل الوطني، عن طريق تدخل الدولة، باستخدام الوسائل المالية وغير المالية .

تباشر الدولة تدخلها في إعادة توزيع الدخل الوطني على مرحلتين، فهي تتدخل أولا في توزيع الدخل الوطني بين الذين شاركوا في إنتاجه، أي بين المنتجين وهو ما يعرف بالتوزيع الأولي ثم تتدخل ثانيا عن طريق إدخال التعديلات التي تراها ضرورية من الناحية الاقتصادية والاجتماعية أو السياسية أو الإقليمية، على التوزيع الأولي، وهذا ما يعرف بإعادة توزيع الدخل الوطني، أي التوزيع بين المستهلكين، أو التوزيع النهائي.

أولا– تدخل الدولة في التوزيع الأولي (بين المنتجين)

ويكون في هذه المرحلة تدخل الدولة في توزيع الدخل الوطني بين المنتجين، والتأثير فيه، عن طريقين:

أ– يتحدد تدخل الدولة في بادئ الأمر عن طريق النفقات الحقيقية، التي تؤدي إلى خلق زيادة مباشرة في الإنتاج الوطني، وهو ما يعني أن هذه النفقات الإنتاجية، تؤدي إلى توزيع دخول جديدة على عناصر الإنتاج التي أسهمت في خلق هذه الزيادة في الإنتاج، هي الأجور والفوائد والأرباح والريوع.

ب– ويكون الأثر الثاني من خلال تحديد مكافآت عوامل الإنتاج، وهي الأجور والفوائد والأرباح والريوع، ويتخذ هذا التحديد أحد شكلين، مباشر أو غير مباشر، فالتحديد المباشر يتم، عن طريق تحديد الأجور كوضع حد أدنى لها، وكذا تحديد الفائدة، ونسب الإيجارات ونسب الأرباح، أما التحديد غير المباشر، فقد يكون من خلال أسعار السلع والخدمات المنتجة، ويترتب في هذا التدخل في الأسعار، التأثير في عائدات عوامل الإنتاج ومن ثم على توزيع الدخل فيما بينها.

ثانيا– تدخل الدولة في إعادة التوزيع(التوزيع النهائي)

وفي هذه المرحلة تلجأ الدولة إلى إدخال تعديلات ضرورية على الدخول النقدية والعينية، الناجمة عن التوزيع الأولي، لإعادة توزيع الدخل بين المستهلكين، وتعتمد الدولة بشكل كبير على الأدوات المالية، في إعادة التوزيع من أجل رفع مستوى رفاهية المواطنين، أو الرفاهية الجماعية وتحقيق أكبر إشباع جماعي ممكن. وتعتبر النفقات التحويلية أداة هامة من أدوات إعادة توزيع الدخل، تزداد أهميتها مع تزايد حجمها المستمر من النفقات.

ويمكن التمييز في ذلك بين أثر النفقات التحويلية وأثر النفقات الحقيقية:[1]

أ– أثر النفقات التحويلية: وهي تلك النفقات التي لا تؤدي مباشرة إلى زيادة الإنتاج ال وطني، والتي تقتصر على تحويل جزء من الدخل فيما بين الفئات الاجتماعية المختلفة، أو فيما بين فروع الإنتاج المختلفة، وتنقسم هذه النفقات إلى ثلاثة أنواع:

النفقات التحويلية الاجتماعية: المتمثلة في النفقات الصحية والثقافية والتعليمية ، وتوزيع خدماتها على المستفيدين منها بالمجان، وهو ما يؤدي عادة إلى توزيع الدخل الوطني لمصلحة الأفراد المستفيدين من هذه الخدمات.

النفقات التحويلية الاقتصادية: مثل الإعانات الاقتصادية والمالية التي تعطى لبعض المشروعات أو تدفع لبعض السلع بغرض تخفيض أو تثبيت أسعارها، وتؤدي إلى إعادة توزيع الدخل الوطني لصالح الأفراد المستهلكين لهذه السلعة مثلا.

النفقات التحويلية المالية : وهي تتمثل في أقساط القروض العامة وفوائدها ويؤثر هذا النوع من النفقات في إعادة توزيع الدخل الوطني في صورة الفوائد التي تستحق على القروض العامة، التي تعقدها الدولة، ويكون ذلك لمصلحة المكتتبين.

ب– أثر النفقات الحقيقية:

وهي التي تؤدي وبصورة مباشرة إلى زيادة الإنتاج ال وطني، أي أنها تؤدي إلى خلق دخول جديدة، وهو ما يعني أنها تسهم في التوزيع الأولي للدخل بطرائق ثلاثة هي:

تؤدي النفقات الحقيقية، التي تهدف إلى تحقيق أهداف اجتماعية مثل النفقات التعليمية والصحية والثقافية، إلى توزيع الدخل الوطني. إذا ما قامت الدولة بتوزيع هذه الخدمات بالمجان، أو بأسعار تقل عن تكلفة إنتاجها وهي بذلك

[1] – خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، مرجع سابق، ص106-109.

تمثل النفقات العامة التحويلية المذكورة سابقا، وتعيد توزيع الدخل ال وطني في صالح الطبقات المستفيدة ذات الدخل المحدود،

وقد تتضمن الرواتب والأجور التي تمنحها الدولة على نفقة تحويلية في جزء منها عندما تتجاوز هذه الرواتب والأجور قيمة الخدمات المدفوعة مقابلها. وهذا يستلزم التأكد من هذا الوضع، والتعرف على القيمة السوقية للخدمات المدفوعة وهو أمر ليس سهلا، لذلك فإنه يكون من السهل اعتبار الرواتب والأجور نفقات حقيقية في مجموعها.

ويمكننا قياس النفقات العامة في الاقتصاد الوطني باستخدام مؤشرات أهمها:

- نسبة النفقات العامة إلى الدخل الوطني ويطلق عليه الميل المتوسط للنفقات العامة

الميل المتوسط للنفقات العامة= النفقات العامة لسنة معينة/الدخل الوطني للسنة نفسها

- الميل الحدي للنفقات العامة= الزيادة في النفقات العامة/الزيادة في الدخل الوطني
- المرونة الداخلية للنفقات العامة=التغير النسبي في النفقات العامة/ التغير النسبي في الدخل الوطني

خلاصة الفصل

من خلال تناولنا في هذا الفصل إلى الإنفاق العام وتطوره، يمكن أن نخلص إلى الآتي:

يمكن القول أن النفقات العامة تعتبر أداة مهمة في يد الدولة للقيام بوظائفها على الوجه المرغوب، وتحقيق التنمية التي تسعى إلى تحقيقها في المجتمع.

تعتبر ظاهرة ازدياد النفقات العامة إحدى السمات المميزة للمالية العامة الدول المتقدمة والنامية على حد سواء، وإن كانت هذه الزيادة تختلف من دولة إلى أخرى، وتعود أسبابها إلى أسباب حقيقية وظاهرية كما رأينا سابقا.

يعتبر ترشيد الإنفاق العام ضرورة ملحة لجميع الدول خاصة في ظل تزايد الحاجات العامة، وتوسع دائرة الإنفاق وهو ما يجعل من التحكم في الموارد المتوفرة أمرا ضروريا لضمان كفايتها مستقبلا.

تحدث النفقات العامة آثارا مباشرة على المتغيرات الاقتصادية من خلال تأثيرها على الإنتاج والاستهلاك، بالإضافة إلى آثارها على الاقتصاد الوطني والذي يتجلى من خلال أثر المضاعف والمعجل، إضافة إلى أثرها على إعادة توزيع الدخل على طبقات المجتمع، وهو ما يجعلها أداة هامة لتوجيه تدخل الدولة في الاقتصاد، بما يضمن بلوغ الأهداف الاقتصادية المسطرة.

الفصل الثالث

العلاقة بين الإيرادات النفطية و الإنفاق العام في الجزائر 2012/2000

تمهيد الفصل

بعد أن تطرقنا في الفصل الأول إلى البترول وتطورات أسعاره في الأسواق الدولية، وفي الفصل الثاني للإنفاق وتطوره بشكل عام، وكنتيجة للتطورات التي شهدتها أسعار النفط منذ سنة 2000، حيث شهدت ارتفاعا كبيرا حتى تجاوز سعر برميل النفط حاجز 145 دولار للبرميل، وكان لها انعكاسا واضحا على الإيرادات النفطية مما أدى إلى ارتفاع التدفقات النقدية الواردة إلى الاقتصاد الوطني، ومن جهة أخرى فقد نجم عن الارتفاع الكبير في الإيرادات النفطية في الجزائر تشكيل قاعدة مادية متينة زادت من قدرة السلطات المالية الجزائرية على التوسع في الإنفاق العام، حيث انتهجت الجزائر سياسة تنموية تمثلت في انطلاق مختلف البرامج التنموية بدءا ببرنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، وانتهاء بالبرنامج الخماسي 2010-2014، كما انعكست هذه التطورات بالإيجاب على الميزانية العامة للدولة، حيث شهدت تطورا في رصيدها تبعا للتطورات التي شهدتها أسعار النفط في السنوات الأخيرة.

غير أنه ومع الانخفاض الحاد الذي شهدته أسعار النفط نتيجة للتذبذب في أسعار وارتباطها بالأوضاع السياسية والاقتصادية والأمنية في العالم كتداعيات الأزمة العالمية مما أدى إلى تراجع الإيرادات النفطية سنة 2009 مثلا، وهو ما يزيد المخاوف ويطرح مشكلة التمويل للاقتصاد الوطني، خاصة في ظل ارتباط الاقتصاد الوطني بصادرات النفط من جهة، وللسياسة المالية التوسعية المبنية على التوسع في الإنفاق العام مما يجعل الاقتصاد الوطني دائما رهينة لتقلبات أسعار النفط في الأسواق الدولية.

وسنركز في هذا الفصل على تحليل أثر الإيرادات النفطية على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2000-2012، وذلك من خلال أربعة مباحث هي:

- **المبحث الأول**: الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2012/2000.
- **المبحث الثاني**: الإيرادات النفطية في الجزائر 2012/2000.
- **المبحث الثالث**: تطور الإيرادات النفطية وتأثيرها على الإنفاق العام في الجزائر 2012/2000.
- **المبحث الرابع**: الخيارات والبدائل الممكنة أمام الجزائر لتجاوز الآثار السلبية لتراجع الإيرادات النفطية.

المبحث الأول: الإنفاق العام في الجزائر (2000-2012)

تعتبر النفقات العامة إحدى أدوات السياسة المالية التي تقوم السلطات المالية بتنفيذها، من خلال الموازنة العامة للدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي يرمي المجتمع إلى تحقيقها خلال فترة زمنية معينة.

وسنحاول في هذا المبحث التطرق إلى تعريف النفقات العامة وتصنيفها حسب المشرع الجزائري، وفي المطلب الثاني سنتطرق إلى تحليل تطور الإنفاق العام في الجزائر بشكل إجمالي خلال الفترة 2012/2000، بالإضافة إلى تحليل تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي في الجزائر لنفس الفترة السابقة.

وفي المطلب الثالث من هذا المبحث سنتناول تحليل تطور مكونات الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الدراسة، لتحديد ومعاينة حجم وتخصيص الأموال العامة ضمن الميزانية العامة، وبالتالي معرفة أهم توجهات الإنفاق العام في الجزائر، النابع من طبيعة دور الدولة في القيام بوظائف التنمية الاقتصادية والاجتماعية في إطار الميزانية العامة.

المطلب الأول: النفقات العامة وتصنيفها حسب المشرع الجزائري

تحتل النفقات العامة أهمية كبيرة في إطار الميزانية العامة للدولة، هذه الأخيرة التي تعتبر حسب المشرع الجزائري وثيقة تشريعية سنوية، تقرر المواد والنفقات النهائية للدولة وترخص بها، من أجل تسيير المرافق العمومية ونفقات التجهيز العمومي والنفقات برأسمال.

كما يقرر قانون المالية العامة ويرخص لكل سنة مدنية، مجمل موارد الدولة وأعبائها، وكذا الوسائل المالية الأخرى المخصصة لتسيير المرافق العمومية وتنفيذ المخطط الإنمائي السنوي.[1]

كما تعتبر النفقات العامة حسب المشرع الجزائري أعباء ملقاة على عاتق الميزانية واجب تنفيذها، ولا يتم عقد نفقة عامة إلا بصدور نص صريح من خلال قانون المالية، كما أن النفقات العامة تتقيد بمبدأ التخصيص أي لا يجوز تحويل الأموال أو الاعتمادات المخصصة لنوع معين من النفقات إلى نوع آخر من النفقات إلا في حدود ضيقة جدا وهذا للسير المتوازن لمختلف المصالح.[2]

وتنقسم النفقات العامة في ميزانية الجزائر إلى قسمين نفقات التسيير ونفقات التجهيز، وهذا طبقا للتفرقة بين طبيعة النفقات حيث تجمع النفقات المتشابهة والمتجانسة من حيث طبيعتها والدور الذي تقوم به والأثر الذي تحدثه والأهداف التي تسعى إلى تحقيقها الدولة حسب كل نوع من أنواع النفقات.

الفرع الأول– نفقات التسيير

أولا– تعريفها: هي تلك النفقات التي تخصص للنشاط العادي والطبيعي للدولة، والتي تسمح بتسيير نشاطات الدولة والتطبيق اللائق للمهمات الجارية، وبصفة عامة هي تلك النفقات التي تدفع من أجل المصالح العمومية

[1] - لعمارة جمال، منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004، ص34.
[2] - القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، المادة 08.

والإدارية، أي أن مهمتها تضمن استمرارية سير مصالح الدولة من الناحية الإدارية، حيث أن نفقات التسيير تشتمل على نفقات المستخدمين ونفقات المعدات.[1]

ثانيا– تقسيم نفقات التسيير:

تنقسم نفقات التسيير حسب المشرع الجزائري إلى أربعة أبواب هي:[2]

- أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.
- تخصيصات السلطات العمومية.
- النفقات الخاصة بوسائل المصالح.
- التدخلات العمومية.

ولضمان توجيه النفقات العامة للدولة، يتم تقسيم الأبواب الأربعة السابقة إلى عدد متغير من الأقسام كما يلي:[3]

أ– الباب الأول: أعباء الدين العمومي والنفقات المحسومة من الإيرادات.

يشتمل هذا العنوان على الاعتمادات الضرورية للتكفل بأعباء الدين العمومي بالإضافة إلى الأعباء المختلفة المحسومة من الإيرادات، ويتكون من خمسة أقسام:

- القسم الأول: دين قابل للاستهلاك(اقتراض الدولة).
- القسم الثاني: دين داخلي، الديون العائمة(فوائد سندات الخزينة).
- القسم الثالث: دين خارجي.
- القسم الرابع: ضمانات(من أجل القروض والتسبيقات المبرمة من طرف الجماعات والمؤسسات العمومية).
- القسم الخامس: نفقات محسومة من الإيرادات(تعويض على منتوجات مختلفة).

ب– الباب الثاني: تخصيصات السلطات العمومية

يحتوي هذا العنوان على نفقات تسيير المؤسسات العمومية السياسة وغيرها كالمجلس الشعبي الوطني، المجلس الدستوري، مجلس الأمة، مجلس المحاسبة، المجلس الوطني الاقتصادي والاجتماعي، المحكمة العليا، مجلس الدولة، المجلس الإسلامي الأعلى...الخ.

وباعتبار أن هذه النفقات مشتركة لجميع الوزارات، فإن النفقات التي يتضمنها القسمين الأول والثاني تجمع في ميزانية التكاليف المشتركة، كما أن هذه النفقات ينبغي أن تقرر وتراقب حسب قواعد مختلفة عن تلك التي تطبق على بقية النفقات العامة.

---

[1] - مسعود دراوسي، السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي 2004/1990، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005، ص347.

[2] - القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، المادة 08.

[3] - لعمارة جمال، مرجع سابق، ص 551-54.

ج- الباب الثالث: النفقات الخاصة بوسائل المصالح

ويقدم هذا الباب إحصاء مجموع الاعتمادات التي توفر لجميع المصالح وسائل التسيير المتعلقة بالموظفين والأدوات، ويضم:

- القسم الأول: الموظفون- مرتبات العمل.
- القسم الثاني: الموظفون- المعاشات والمنح.
- القسم الثالث: الموظفون- التكاليف الاجتماعية.
- القسم الرابع: الأدوات وتسيير المصالح.
- القسم الخامس: أشغال الصيانة.
- القسم السادس: إعانات التسيير.
- القسم السابع: النفقات المختلفة.

د- الباب الرابع: التدخلات العمومية

وتتعلق التدخلات العمومية بنفقات التحويل التي بدورها تقسم بين مختلف أصناف التحويلات حسب المقاصد المختلفة لعملياتها كالنشاط التربوي والثقافي، والنشاط الاقتصادي المتعلق بالتشجيعات والتدخلات وعمليات الدعم المختلفة، والنشاط الاجتماعي المرتبط بالمساعدات وعمليات التضامن، وتضم الأقسام التالية:

- القسم الأول: التدخلات العمومية والإدارية(إعانات للجماعات المحلية).
- القسم الثاني: النشاط الدولي(مساهمات في الهيئات الدولية).
- القسم الثالث: النشاط التربوي والثقافي(منح دراسية).
- القسم الرابع: النشاط الاقتصادي- التشجيعات والتدخلات.
- القسم الخامس: النشاط الاقتصادي- إعانات للمؤسسات ذات منفعة وطنية.
- القسم السادس: النشاط الاجتماعي- المساعدة والتضامن.
- القسم السابع: النشاط الاجتماعي- الاحتياط (مساهمة الدولة في مختلف صناديق المعاشات، القيام بإجراءات لحماية الصحة).

ويمكن توضيح توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2013 حسب كل دائرة وزارية. أنظر الملحق رقم (12).

الفرع الثاني- نفقات التجهيز

أولا- تعريف نفقات التجهيز: تمثل تلك النفقات التي لها طابع الاستثمار الذي يتولد عنه ازدياد الناتج الوطني الإجمالي وبالتالي ازدياد ثروة البلاد ويطلق على نفقات التجهيز اسم ميزانية التجهيز أو ميزانية الاستثمار، وتتكون من الاستثمارات الهيكلية الاقتصادية والاجتماعية والإدارية، والتي تعتبر مباشرة باستثمارات منتجة ويضاف لهذه الاستثمارات إعانات التسيير المقدمة لبعض المؤسسات العمومية.

وبصفة عامة تخصص نفقات التجهيز للقطاعات الاقتصادية للدولة (القطاع الاقتصادي، الفلاحي ،...الخ) من أجل تجهيزها بوسائل للوصول إلى تنمية شاملة للوطن.[1]

ثانيا– تقسيم نفقات التجهيز: يتم تقسيم نفقات التجهيز حسب العناوين والقطاعات الفرعية والفصول والمواد كما يلي:[2]

أ– تقسيم نفقات التجهيز حسب العناوين

لقد نص المشرع الجزائري على أنه تفتح الاعتمادات المفتوحة بالنسبة إلى الميزانية ووفقا للمخطط الإنمائي السنوي، لتغطية نفقات الاستثمار وفق ثلاثة أبواب(عناوين) وهي:

- الإعانات المنفذة من قبل الدولة.
- إعانات الاستثمار الممنوحة من قبل الدولة.
- النفقات الأخرى بالرأسمال.

ب– تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات

يحدد التوزيع بين القطاعات للاعتمادات المفتوحة والمخصصة للنفقات ذات الطابع النهائي من المخطط السنوي بموجب قانون المالية، وتظهر ميزانية التجهيز في قانون المالية بموجب الجدول (ج) ويتضمن توزيع إعتمادات مالية على قطاعات اقتصادية محددة من طرف قانون المالية وذالك ما يوضحه الجدول الموالي الخاص بميزانية التجهيز لسنة 2012 بحيث تظهر الإعتمادات المخصصة لها بالمقابل.

ج– تقسيم ميزانية التجهيز حسب القطاعات الفرعية والفصول المواد

وبدورها تقسم القطاعات الموضحة في الجدول أعلاه إلى قطاعات فرعية وفصول ومواد مرفوقة كلها بالإعتمادات المخصصة لها.

المطلب الثاني: تحليل التطور الإجمالي للنفقات العامة

إن تتبع التطورات الإجمالية للنفقات العامة في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، يؤدي إلى الوقوف على وتيرة هذا التطور ونسبه من سنة إلى أخرى، وهو ما يعكس بوضوح تطور مسؤولية الدولة في تحقيق الاستقرار الاقتصادي وما توفره من شروط لبعث عملية التنمية الاقتصادية وتحقيق العدالة الاجتماعية.

والجدول الموالي يوضح تطور النفقات العامة في الجزائر خلال الفترة 2012/2000.

[1] - مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص 351.

[2]- بن عزة محمد، "ترشيد سياسة الإنفاق العام باتباع مبدأ الانضباط بالأهداف"، مذكرة ماجستير، غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010/209، ص122.

الجدول رقم (1.3): تطور النفقات العامة في الجزائر (2000-2012) الوحدة: مليار دينار

السنة	النفقات الإجمالية	نسبة الزيادة
2000	1176.09	/
2001	1251.79	%06.43
2002	1559.84	%24.60
2003	1811.10	%16.10
2004	1920.00	%06.01
2005	2302.98	%19.94
2006	3555.42	%54.38
2007	3946.74	%11
2008	4233.86	%09.52
2009	5474.57	%26.64
2010	6468.86	%18.16
2011	8272.56	%27.88
2012	7745.52	%6.37-

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية 2000-2012.

الشكل رقم (1.3): تطور النفقات العامة في الجزائر (2000-2012)

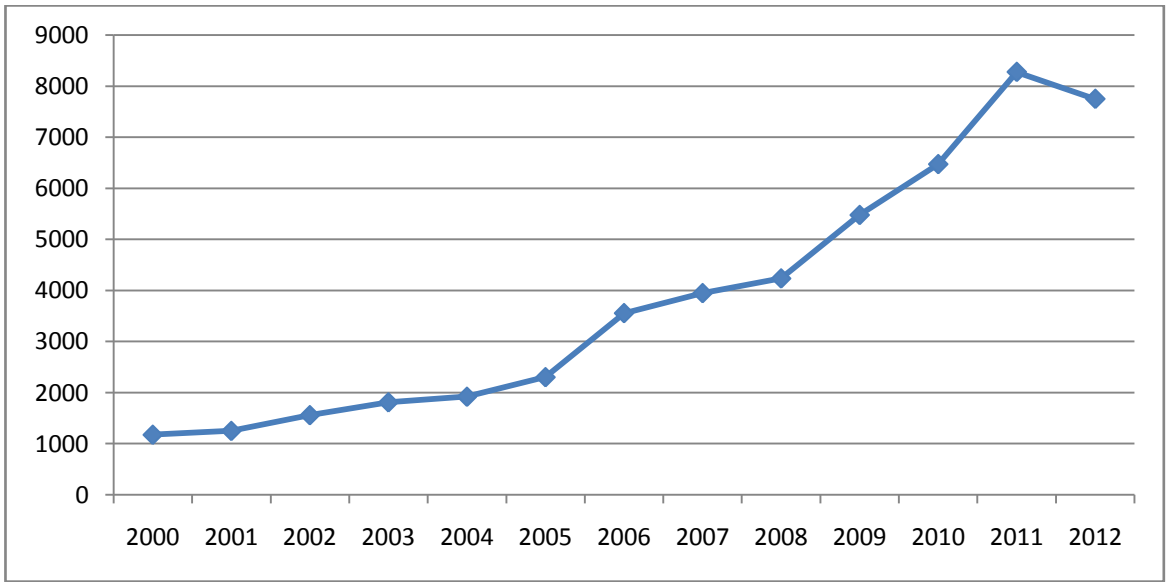

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (1.3).

يتضح من الجدول أعلاه، تزايد وتيرة النفقات العامة في الجزائر من سنة إلى أخرى خلال الفترة محل الدراسة، وهو ما يعكس انتهاج الجزائر لسياسة إنفاقية توسعية، ويرجع هذا التزايد في النفقات العامة إلى ما شهدته الجزائر من تطورات اقتصادية واجتماعية وسياسية ابتداء من سنة 2000، أفرزت واقعا جديدا.

ومن خلال نظرة عامة على معطيات الجدول يتضح التزايد المستمر للنفقات العامة التي ارتفعت من 1176.09 سنة 2000 إلى 1251.79 مليار دينار سنة 2001 بنسبة زيادة تقدر بـ 6.43% ، ترتفع سنة 2006 إلى مبلغ 3555.42 مليار دينار بنسبة زيادة مرتفعة وصلت إلى 54.38% ، لتبلغ سنة 2011 أعلى قيمة لها قدرت بحوالي 8272.56 م.د بنسبة زيادة قدرت بـ 27.88% ، مع تراجع سنة 2012 حيث بلغت 7745.52 م.د وهي السنة الوحيدة التي عرفت تراجعا نسبيا قدر بـ 6.37% يعكس حذر الحكومة من التوسع المستمر في الإنفاق العام.

وباستثناء سنة 2012 فقد عرفت الجزائر توسعا مستمرا في النفقات العامة ويمكن تقسيم التحليل إلى ثلاثة مراحل هي:

المرحلة الأولى: وتمتد حتى 2004

وقد تميزت هذه الفترة بانطلاق مخطط الإنعاش الاقتصادي سنة 2001، وهو عبارة عن مخصصات مالية موزعة على طول الفترة 2001-2004 بنسب متفاوتة، وتبلغ قيمتها الإجمالية حوالي 525 م.د ما يقارب 7 مليار دولار أمريكي، وقد جاء هذا المخطط في إطار السياسة المالية التي بدأت الجزائر في انتهاجها في شكل توسع في الإنفاق العام قصد تنشيط الاقتصاد الوطني، خاصة بعد عشرية التسعينيات التي عرفت تراجع الاقتصاد الوطني بسبب الظروف السياسية والأمنية وتبني سياسة الانفتاح الاقتصادي وإبرام اتفاقيات التثبيت والتعديل الهيكلي بالتعاون مع المؤسسات المالية الدولية.

إن الشروع في مخطط الإنعاش الاقتصادي أدى إلى ارتفاع حجم النفقات العامة بشكل مستمر حتى بلغت سنة 2004 رقم 1920.00 م.د بنسبة زيادة بـ 6.01% بعدما كانت سنة 2001 حوالي 1251.79 م.د، وقد سجلت أعلى نسبة زيادة في هذه الفترة سنة 2002 بـ 24.6% ، ويعود ذلك إلى إدراج مخصصات دعم الإنعاش في ميزانية الدولة.

وقد كان الهدف الرئيسي من سياسة الإنعاش الاقتصادي يتمثل في رفع معدل النمو الاقتصادي وتخفيض معدلات البطالة وذلك من خلال:[1]

- تنشيط الطلب الكلي.
- دعم النشاطات المنتجة للقيمة المضافة ومناصب الشغل عن طريق رفع مستوى الاستغلال في القطاع الفلاحي وفي المؤسسات المنتجة الصغيرة والمتوسطة.

[1] - برنامج الإنعاش الاقتصادي 2004/2001، بوابة الوزير الأول.

- تهيئة وإنجاز هياكل قاعدية تسمح بإعادة بعث النشاطات الاقتصادية وتغطية الاحتياجات الضرورية للسكان ففيما يخص تنمية الموارد البشرية.

المرحلة الثانية: وتمتد من 2005-2009

إذا نظرنا إلى النفقات العامة كقيمة مطلقة خلال الفترة 2005-2009 يلاحظ تضخما كبيرا في قيمها حيث ارتفعت من 2302.98م.د سنة 2005 إلى 5474.57م.د سنة 2009، مسجلة أعلى نسبة زيادة سنة 2006 بحوالي 54.38% ، ويعود ذلك إلى استمرار وتيرة البرامج والمشاريع التي سبق إقرارها وتنفيذها وذلك بعد تحسن الوضعية المالية للبلاد، حيث أقرت الدولة البرنامج التكميلي لدعم النمو الذي يمتد من 2005-2009، بمبلغ 4202.7 م.د مقسمة إلى مخصصات مالية موزعة بنسب متفاوتة على طول سنوات البرنامج، موزعة على مجموعة من القطاعات هي:[1]

- قطاع الأشغال العمومية والهياكل القاعدية ويقدر المبلغ المخصص له 1703.1 م.د.
- قطاعات الصناعة والفلاحة والصيد البحري استفادت من مبلغ 337.2 م.د.
- وهو ما يمثل 58% من إجمالي البرنامج.
- القطاع الإداري، استفاد من برنامج خاص لتطوير إصلاح أهم الهيئات الحكومية على غرار الداخلية، العدالة و المالية بمبلغ قيمته 203.9 م.د ما يعادل نسبة 4.8% من البرنامج التكميلي.
- قطاع التكنولوجيا الحديثة للإعلام والاتصال استفاد من مبلغ 50م.د ما يعادل نسبة 1.2% من البرنامج التكميلي.

وقد كان التوسع في الإنفاق من خلال انتهاج الحكومة لسياسة اقتصادية كنزية، تهدف بالأساس إلى تحديث وتوسيع الخدمات العامة، وتحسين مستوى معيشة الأفراد من خلال تحسين الجوانب المؤثرة على نمط معيشة الأفراد وتطوير الموارد البشرية والبنى التحتية لبعث النشاط الاقتصادي.

كما يهدف هذا البرنامج بالأساس إلى رفع معدلات النمو الاقتصادي الذي يعتبر الهدف النهائي للبرنامج التكميلي لدعم النمو والذي تصب فيه كل الأهداف السالفة الذكر.

المرحلة الثالثة: بعد سنة 2010 وحتى 2012

إذا نظرنا إلى النفقات العامة كقيمة مطلقة خلال هذه الفترة نلاحظ أنها سجلت أرقاما مرتفعة جدا مقارنة بالسنوات السابقة، حيث ارتفعت من 6468.86م.د سنة 2010 إلى 8272.56م.د سنة 2011 بنسبة 27.88% ، مع تسجيل انخفاض معتبر سنة 2012 بحوالي 6.37%، متراجعة إلى حوالي 7745.52%، إلا أنه يعتبر رقما مرتفعا إذا قارناه بسنة 2009 التي كانت فيها النفقات في حدود 5474.57م.د، وبسنة 2004 التي كانت فيها النفقات حوالي 1920م.د، أي أن تضخم النفقات خلال هذه الفترة كان كبيرا.

[1] - البرنامج التكميلي لدعم النمو، افريل 2005، مأخوذ من الموقع-http://www.premier ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/TexteEssentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

وتعود هذه المستويات المرتفعة للإنفاق خلال هذه الفترة إلى انطلاق البرنامج الخماسي 2010-2014 الذي رصدت له الدولة مبلغ 21214 م.د، أي حوالي 286 مليار دولار موزعة في شكل مخصصات مالية على طول سنوات البرنامج كالتالي:[1]

- تحسين معيشة السكان، كالسكن والتربية والتعليم العالي والخدمات العامة وخصص له مبلغ 9903م.د حوال 45.42% من مخصصات البرنامج.
- تطوير الهياكل القاعدية ورصد له مبلغ 8400 م.د، موجهة بالأساس إلى تطوير البنى التحتية والتهيئة العمرانية وقطاع المياه.
- دعم التنمية الاقتصادية، ورصد له مبلغ 3500 م.د حوالي 16.05% تهدف إلى تنشيط ودعم قطاع الفلاحة التنمية الريفية، ودعم القطاع الصناعي العمومي بالإضافة إلى إنشاء وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

ويعتبر هذا البرنامج غير مسبوق في تاريخ الجزائر، وهو ما انعكس على تضخم حجم النفقات العامة التي سجلت مستويات مرتفعة، تدل على سعي الدولة إلى تنشيط الاقتصاد الوطني انطلاقا من المنظور الكينزي أي زيادة الإنفاق العام تؤدي إلى زيادة الناتج المحلي بقيمة أكبر، وسنحاول في المطلب الموالي تحليل تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي خلال فترة الدراسة.

المطلب الثالث: تحليل تطور النفقات العامة إلى الناتج المحلي الإجمالي

يعتبر الناتج المحلي الإجمالي من العوامل الاقتصادية التي تؤثر على حجم النفقات لأي دولة، حيث يتزايد حجم هذه الأخيرة بزيادة حجم الناتج المحلي والجدول الموالي يوضح حصة النفقات العامة بالنسبة للناتج المحلي الإجمالي في الجزائر خلال فترة الدراسة.

[1] - بيان اجتماع مجلس الوزراء، البرنامج الخماسي2010/2014، 24 ماي 2010، مأخوذ من الموقع:
http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

الجدول رقم (2.3): تطور حصة النفقات العامة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر (2000-2012)

الوحدة مليار دينار

السنة	النفقات العامة النهائية	الناتج المحلي الإجمالي	النسبة
2000	1176.09	4123.51	%28.51
2001	1251.79	4227.11	%29.61
2002	1559.84	4522.77	%34.48
2003	1811.10	5252.32	%34.48
2004	1920.00	6149.14	%31.22
2005	2302.98	7561.98	%30.45
2006	3555.42	8514.84	%41.75
2007	3946.74	9366.56	%42.13
2008	4233.86	11077.13	%39.02
2009	5474.57	10006.83	%54.70
2010	6468.86	12034.39	%53.75
2011	8272.56	14448.10	%57.12
2012	7745.52	15843.00	%48.88

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على تقارير بنك الجزائر 2002-2012.

قوانين المالية 2000-2012

ويتضح من معطيات الجدول التطور المتوالي لحجم الناتج المحلي للجزائر من سنة إلى أخرى إذ ارتفع من 4123.51 م.د سنة 2000 إلى 4227.11 م.د سنة 2001 ليبلغ سنة 2006 رقم 8514.84 م.د، ويتجاوز رقم 11077 م.د بحلول 2008، مواصلا نموه المستمر إذ سجل سنة 2012 رقم 15843 م.د وهو أعلى رقم يسجله خلال فترة الدراسة.

و رغم ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي، إلا أن النفقات العامة ظلت تشكل ما يعادل ثلثه، وهو ما يعكس سياسة الإنفاق التوسعية في الجزائر، كما سجلت سنوات 2006-2007-2008 حوالي 40% من الناتج المحلي الإجمالي، حيث بلغت سنة 2007 مثلا حوالي 3946.74م.د ما يعادل 42.13%.

وبحلول عام 2009 تجاوزت نسبة الإنفاق العام من الناتج 50% إذ سجلت 54.70%، وظلت النسبة تتجاوز 50% خلال 2009-2010-2011، حيث تجاوزت سنة 2011 نسبة 57% وهي نسبة مرتفعة تعكس الحجم الكبير للإنفاق العمومي، مع تسجيل تراجع إلى حدود 48% سنة 2012 ومع هذا التراجع النسبي إلا أن نسبة الإنفاق العام إلى الناتج المحلي تعد نسبة مرتفعة قياسا إلى سنوات مطلع الألفيات ويعود السبب في الارتفاع المستمر في حجم النفقات العامة إلى الناتج المحلي إلى البرامج الانفاقية غير المسبوقة التي باشرتها الدولة مع تحسن وضعيتها المالية، كبرنامج الإنعاش الاقتصادي، والبرنامج التكميلي لدعم النمو و البرنامج الخماسي، الذين سبقت الإشارة إلى مخصصاتهم المالية الضخمة الموزعة على طول السنوات السابقة.

و تجدر الإشارة إلى أن رغبة الدولة في تنشيط الاقتصاد الوطني من خلال التوسع في الإنفاق تهدف إلى تحريك الطلب الكلي من خلال الإنفاق الاستثماري الذي يؤدي إلى حدوث زيادة مباشرة في الدخل القومي الجاري من خلال المكافآت(الأجور و المرتبات) التي تتولد لعوامل الإنتاج المشاركة في حدوث هذا الدخل، بالإضافة إلى الإنفاق الاستهلاكي الذي يؤدي بدوره إلى تحريك الطلب الكلي هذا الأخير الذي يدفع زيادة المقدرة الإنتاجية للدولة.

ويمكن تمثيل تطور حصة النفقات العامة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بالشكل التالي:

الشكل رقم (2.3): تطور حصة النفقات العامة بالنسبة لإجمالي الناتج المحلي في الجزائر (2000-2012)

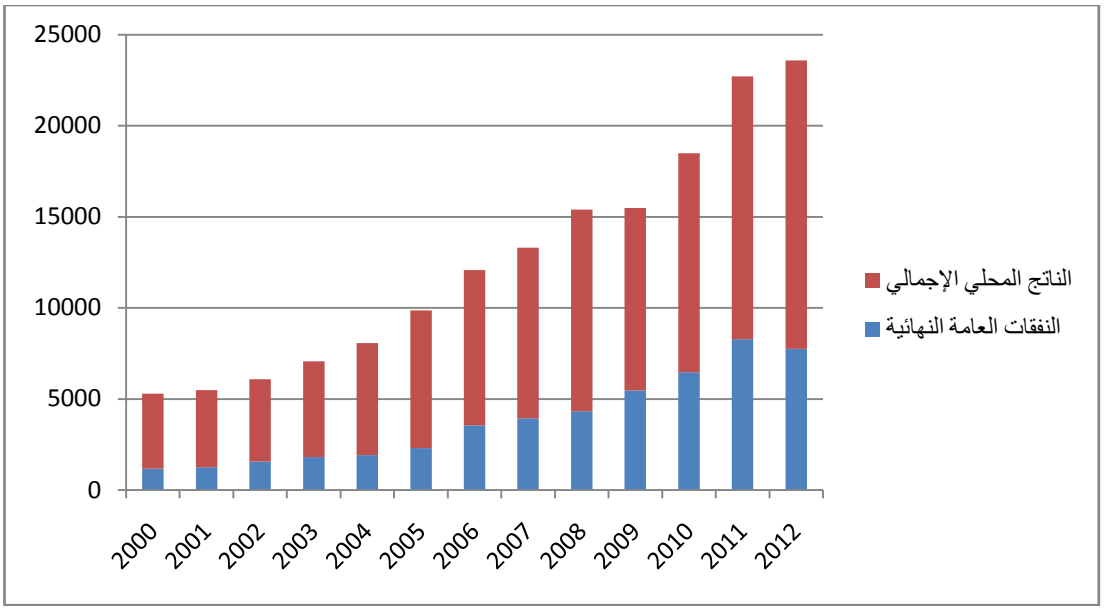

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (2.3).

المطلب الرابع: تطور مكونات الإنفاق العام

رغم محاولة الحكومة الجزائرية خلال فترة التسعينات تنفيذ برنامج إصلاحات اقتصادية " برنامج التعديل الهيكلي " بمساعدة صندوق النقد الدولي بهدف إعادة التوازن للاقتصاد الوطني من خلال تحقيق معدلات نمو مرتفعة، ورغم بلوغ معدل النمو سنة 1998 نسبة 5.1% إلا أن ذلك لم يكن كافيا لزيادة الدخل الفردي.

غير أنه و مع بداية سنة 2000 بدأت الظروف الاقتصادية تتحسن تدريجيا مع تطور المؤشرات الاقتصادية الكلية، ويمكن الوقوف على هذا التحسن و إجراء تفسيرات له من خلال تحليل تطور مكونات الإنفاق العام خلال فترة الدراسة.

الفرع الأول: تحليل تطور نفقات التسيير

جدول رقم (3.3): تطور نفقات التسيير في الجزائر (2000-2012)

السنة	نفقات التسيير	النفقات الإجمالية	النسبة
2000	830.08	1176.09	%70.57
2001	836.29	1251.79	%66.80
2002	1050.16	1559.84	%67.32
2003	1141.68	1811.10	%79.60
2004	1200.00	1920.00	%62.5
2005	1255.25	2302.98	%54.50
2006	1439.54	3555.42	%40.48
2007	1652.69	3946.74	%41.87
2008	2017.96	4322.86	%46.68
2009	2661.25	5474.57	%48.61
2010	3445.99	6468.86	%53.27
2011	4291.18	8272.52	%51.87
2012	4925.11	7745.52	%63.58

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية 2012/2000.

عند تفحصنا لنفقات التسيير خلال فترة الدراسة يمكن ملاحظة الآتي :

أولا: سجلت نفقات التسيير خلال فترة الدراسة ارتفاعا كبيرا إذ سجلت سنة 2000 مبلغ 830.08 مليار.دج، لترتفع إلى 1200 م.دج سنة 2004، ليتضاعف المبلغ الى 2661.25 سنة 2009، وكانت أعلى قيمة لها سنة 2012 بملغ 4925.11مليار.دج .

ثانيا: يعتبر معدل نفقات التسيير إلى النفقات الإجمالية مرتفعا إذ سجل متوسط 57.51% خلال سنوات الدراسة مع تسجيل أعلى نسبة لنفقات التسيير إلى النفقات الإجمالية سنة 2003 بنسبة 79.60%، وأقل نسبة لنفقات التسيير إلى الناتج المحلي الإجمالي سنة 2006 بنسبة 40.48%.

ويعود الارتفاع المتتالي لهذا النوع من النفقات لسيطرة الدولة من خلال تحملها للمهام الأساسية المنوطة بها كالتسيير المنتظم للإدارة العمومية المركزية و المحلية منها و التعليم و الصحة ، وهو ما أدى إلى ارتفاع تكلفة الخدمة العمومية.

كما شرعت الدولة من خلال البرامج الانفاقية الضخمة خلال سنوات الدراسة إلى استحداث مناصب شغل بهدف التقليل من البطالة، فقد تم على سبيل المثال إنشاء 748500 منصب شغل من سنة 2001-2004 منها 477500 منصب دائم نسبة 63.79% و 271000 منصب شغل مؤقت نسبة 36.20%، و انخفضت البطالة من 23% سنة 2003 إلى 17.7% سنة 2004، وسجلت نسبة البطالة سنة 2012 حوالي9.8%.

وبالإضافة إلى ارتفاع مستخدمي الوظيفة العمومية فإن ارتفاع ميزانية التسيير يعود إلى ارتفاع مستوى الأجور والرواتب والمنح وإعانات التسيير بوجه عام، فخلال الفترة 2005-2009 ارتفع الأجر القاعدي إلى 12000 دج في 10 جانفي 2007 بعدما كان 10000دج في 01 جانفي 2004، وفي جانفي 2012 ارتفع الأجر الوطني إلى 18000دج.

كما شهدت سنة 2008 مراجعة قانون الوظيف العمومي الذي ترتب عليه مراجعة القوانين الأساسية لعمال الوظيفة العمومية، ومراجعة الأنظمة التعويضية ودفعها بأثر رجعي ابتداء من 01 جانفي 2008، وهو ماساهم في تضخم نفقات التسيير بشكل كبير، وقد ارتفعت الأجور سنة 2010 بـ 7.4% وفي سنة 2011 ارتفعت بـ 9.1%، بالإضافة ارتفاع منح المجاهدين بـ 13.7% والمصالح الإدارية والمستشفيات والمؤسسات العمومية ذات الطابع الإداري بـ 12.9% خلال نفس الفترة.

ويمكن تمثيل تطور حصة نفقات التسيير في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بالشكل التالي:

شكل رقم (3.3): تطور نفقات التسيير خلال (2000-2012)

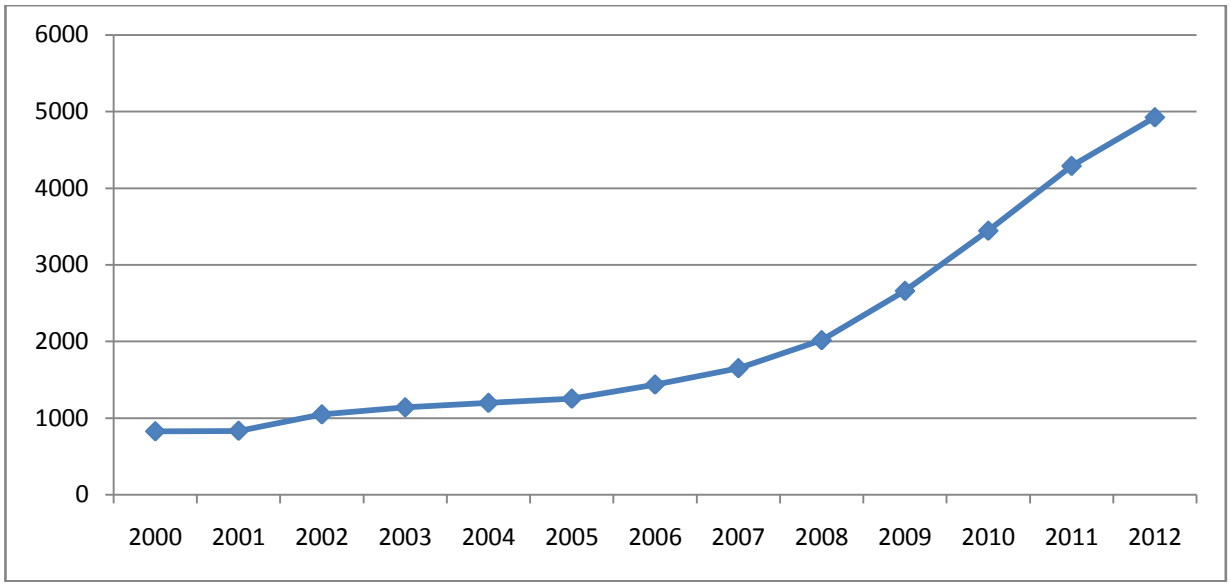

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (3.3).

ثانيا: تحليل تطور نفقات التجهيز

تشكل نفقات التجهيز أهمية خاصة، وخاصة في ظروف الدول النامية ومنها الجزائر التي تفتقر إلى الهياكل الأساسية والبنية التحتية والهياكل الخاصة بالخدمات التعليمية والصحية والاجتماعية التي تعتبر المقومات الأساسية لأحداث تنمية اقتصادية حقيقية، وهو ما يكسب خطط التنمية الاقتصادية أهمية خاصة في توسيع الطاقة الإنتاجية للاقتصاد، والجدول الموالي يبين تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة 2012/2000.

الجدول رقم (4.3): تطور نفقات التجهيز في الجزائر (2000-2012)

السنة	نفقات التجهيز	النفقات الإجمالية	النسبة
2000	346.01	1176.09	%29.42
2001	415.50	1251.79	%33.19
2002	509.67	1559.84	%32.67
2003	669.42	1811.10	%36.96
2004	720.00	1920.00	%37.5
2005	1047.71	2302.98	%45.49
2006	2115.87	3555.42	%59.51
2007	2294.05	3946.74	%58.12
2008	2304.31	4322.86	%53.30
2009	2813.31	5474.57	%51.38
2010	3022.86	6468.86	%46.72
2011	3981.38	8272.52	%48.12
2012	2820.41	7745.52	%36.41

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية 2012/2000.

من خلال تفحصنا لمعطيات الجداول السابقة نلاحظ:

أولا: تطورت نفقات التجهيز خلال فترة الدراسة بشكل مستمر، إذ ارتفعت من 346.01 مليار.دج سنة 2000، إلى 720مليار.دج سنة 2004، لتبلغ سنة 2005 مبلغ 1047.71 مليار.دج، ليتضاعف رقمها سنة 2006 إلى مبلغ 2115.87 مليار.دج، مسجلة أعلى قيمة لها سنة 2011 بمبلغ 3981.38 مليار. دج متراجعة سنة 2012 إلى مبلغ 2820.41 مليار.دج.

ثانيا: ارتفعت نسبة نفقات التجهيز إلى الناتج المحلي الإجمالي خلال سنوات الدراسة مسجلة أعلى نسبة سنة 2006 بـ 59.51% برقم 2115.87 م.د وبأقل نسبة سنة 2000 بـ 29.42% حيث كانت النفقات الإجمالية في حدود 1176.09 م.د

ويعود الارتفاع المستمر والكبير لنفقات التجهيز منذ سنة 2000 إلى البرامج الإنفاقية الضخمة التي شرعت الدولة في تنفيذها بدءا ببرنامج الإنعاش الاقتصادي 2001-2004 والذي رصد له مبلغ 525م.د، ثم البرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009 بأكثر من 4200 مليار دينار، وانتهاء بالبرنامج الخماسي 2010-2014 الذي تجاوز مبلغة 286 مليار دولار، حيث خصصت مبالغ هذه البرامج للإبقاء على الأولويات القطاعية كتنفيذ مشاريع البنية التحتية كالطرق والموانئ والمطارات والنهوض بقطاع الفلاحة والري والسكن الذي عرف وتيرة متسارعة في إنجاز برنامج المليون سكن، وإنشاء الهياكل الخدمية والتعليمية وإنشاء ودعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لبعث المنتوج الوطني...الخ.

ولذلك فإن توسع الإنفاق الحكومي الاستثماري من خلال تنفيذ البرامج التنموية السابقة أدى إلى حدوث ارتفاعا مستمرا في نفقات التجهيز خاصة في ظل ضخامة المبالغ المخصصة لهذه البرامج التي تمتد على طول فترة الدراسة.

ويمكن تمثيل تطور نفقات التجهيز في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بالشكل التالي:

شكل رقم (4.3): تطور نفقات التجهيز خلال (2000-2012)

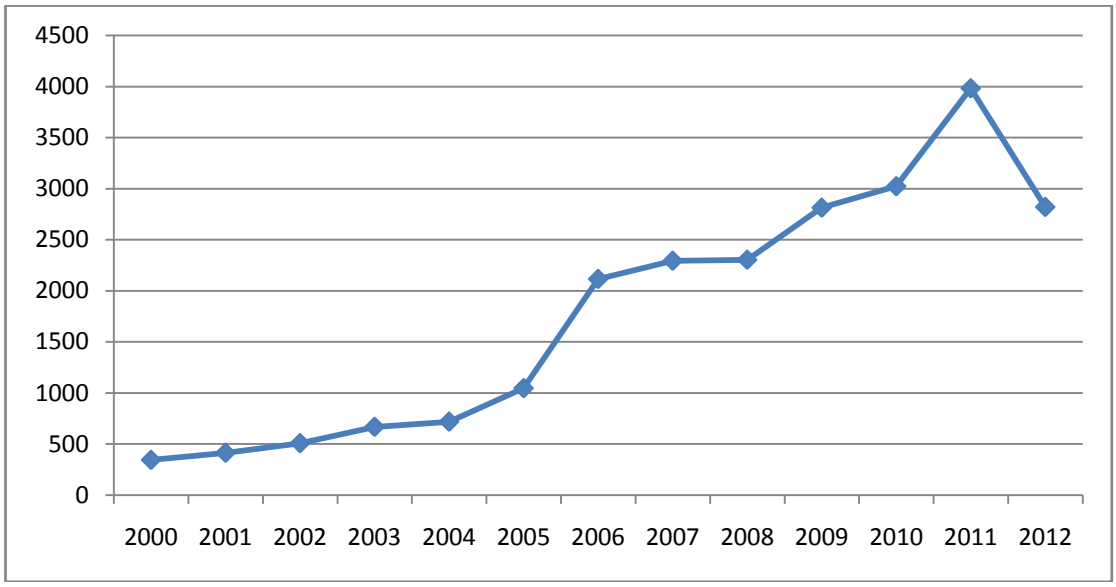

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (4.3).

كما يمكن تمثيل أيضا تطور كلا من نفقات التجهيز والتسيير معا في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة بالشكل التالي:

شكل رقم (5.3): تطور نفقات التسيير والتجهيز خلال (2000-2012)

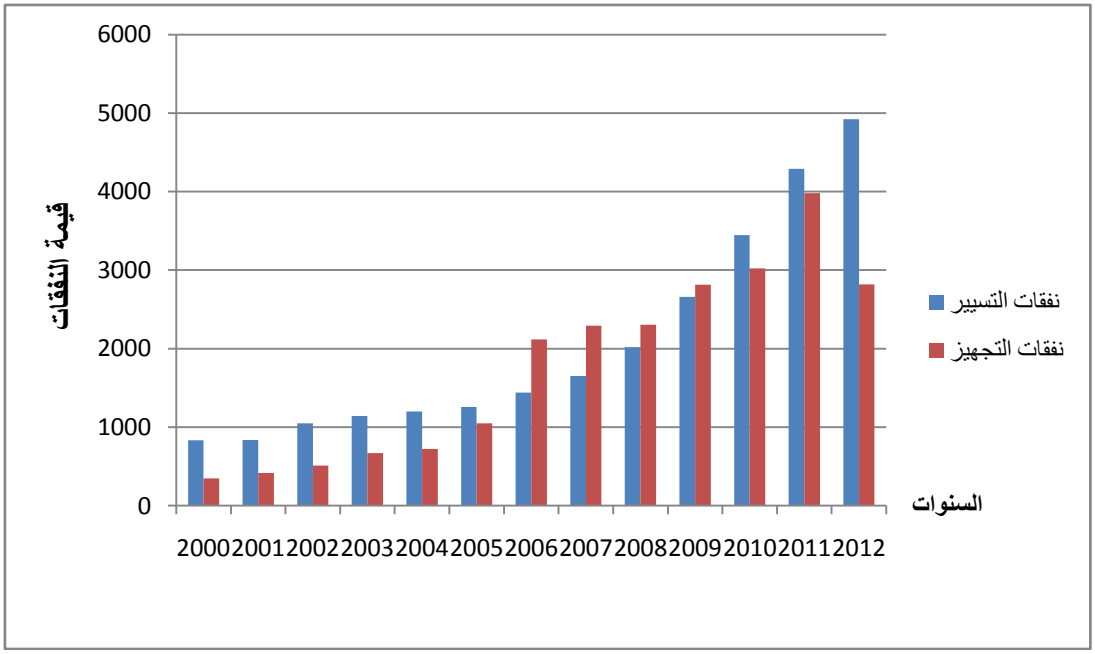

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدولين رقم (3.3) و (4.3).

المبحث الثاني: الإيرادات النفطية في الجزائر (2000-2012)

تعتبر المحروقات شريان الاقتصاد للكثير من دول العالم، فهي القوة المحركة و الدافع نحو التقدم الصناعي خاصة و الاقتصادي عامة، و الجزائر من البلدان الرائدة في مجال المحروقات لما لها من احتياطات نفطية وغازية كبيرة جعلت اقتصادها يقوم بصورة رئيسية على هذا القطاع، وفي هذا المبحث سنتناول الإيرادات النفطية في الجزائر خلال فترة الدراسة من خلال ثلاثة مطالب هي:

أولا: قطاع النفط في الجزائر.

ثانيا: الجبائية البترولية.

ثالثا: صندوق ضبط الموارد.

المطلب الأول: قطاع النفط في الجزائر

و في هذا المطلب سنتطرق إلى التطور التاريخي لقطاع النفط الجزائري بالإضافة إلى موقع النفط في الاقتصاد الجزائري .

الفرع الأول: التطور التاريخي لقطاع النفط في الجزائر:

ويمكن تقسيم التطور التاريخي لقطاع المحروقات في الجزائر إلى مرحلتين:

أولا– وضعية قطاع المحروقات قبل التأميم (1956–1971)

تم اكتشاف البترول في الجزائر سنة 1953، ليبدأ استغلاله اقتصاديا سنة 1956، وقد وجدت الحكومة الفرنسية في اكتشاف النفط الجزائري فرصة ذهبية لدعم مشاريع التنمية الداخلية، وامتلاك ثروة النفط التي لا توجد تحت الأراضي الفرنسية، فنفط "الجزائر– فرنسية" يعتبر من جهة سلاحا داخليا فرنسيا في التجربة التنموية الجديدة، وسلاحا ضد الثورة من جهة أخرى عبر توفير مناصب شغل للجزائريين في قطاع النفط، و اقتطاع جزء من مداخيل النفط لصالح ضرب الثورة التحريرية.[1]

وفي عام 1959 تاريخ إنشاء أول أنبوب لنقل البترول الخام من حاسي مسعود باتجاه ميناء بجاية وتزامنا مع صدور القانون البترولي تم وضع سياسة من قبل فرنسا "شارل ديغول" لفصل الصحراء الجزائرية.[2]

وفي مارس 1962 وقعت الجزائر اتفاقيات ايفيان، حيث كان يتوجب على الجزائر قبول القانون الفرنسي للبترول بجميع الايجابيات التي يمنحها للشركات وجميع الالتزامات التي يفرضها على الدولة.[3]

---

[1] - عصام بن الشيخ، قرار تأميم النفط الجزائري 24 فيفري 1971-دراسة للسياق والمضامين والدلالات-، دفاتر السياسة القانون، العدد 6، جانفي 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة، ص189.

[2] Mekideche Mostapha, Le Secteur Des Hydrocarbures En Algérie-19582008- Problématique Enjeux Et Stratégies, L'Algérie De Demain, Relever Les Défis Pour Gagner L'avenir ?, p2-6.

[3] -محمد التهامي، مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر 1956-2012، التحديات وأهم الانجازات والآفاق، الملتقى الدولي خمسون سنة من التجارب التنموية – ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع، جامعة قاصدي مرباح، ص5.

وأول ما قامت به الحكومة الجزائرية من أجل تحقيق السيطرة هو إنشاء الشركة الوطنية لنقل و تسويق المحروقات " سوناطراك " في 1963/12/31، والتي ساعدت على تشجيع قطاع المحروقات، فقد ارتفع رأسمالها من 40 مليون دج إلى 400 مليون دج، و المتكون من دفعات نقدية وقيم و أسهم الحكومة الجزائرية في الشركة (Snrepel) و (canel و مصفاة الجزائر كما قامت بمحاولة كسر القيود الفرنسية، وطالبت بتاريخ 1963/10/19 بإعادة فتح باب المفاوضات من جديد من أجل مراجعة بعض البنود الخاصة باستغلال المحروقات الواردة في اتفاقيات ايفيان، و التي كانت تعتبر حاجزا في وجه المشاركة الفعلية في العمليات البترولية، وإن استجابت فرنسا لهذا الطلب الجزائري بعد تردد، وقدمت بعض التنازلات، من خلال اتفاق الجزائر لعام 1965 إلا أنها استمرت على العموم في نهج المماطلة.[1]

و في خطوة لتأميم قطاع توزيع المحروقات، اشترت الجزائر في جانفي 1967 كافة مصالح شركة البترول الأمريكية Bp في مجال توزيع المحروقات، إلى جانب حصتها في مصفاة الجزائر العاصمة، حيث ارتفعت حصة الجزائر من 10% إلى 20.4%، كما قامت بتأميم مصالح الشركتين الأمريكيتين "أسو" و "موبيل" في ميدان توزيع المحروقات، و أصبح هذا الميدان وطنيا بنسبة 100% وفي عام 1968 اشترت الجزائر حصة شركة توتال في مصفاة الجزائر و ارتفعت بذلك نسبة مساهمتها إلى 56%.[2]

وهذا يدل على مدى وعي الدولة الجزائرية، بضرورة بسط السيادة الوطنية على ثروات البلاد، التي لا يمكن أن تبقى رهينة مصالح شركات الدول الغربية، إضافة إلى أن المرحلة التي تبعت الاستقلال كانت تتطلب نهضة تنموية في كافة المجالات وهو ما لا يكون إلا إذا أكملت الدولة سيطرتها على كل ثروات البلاد التي هي ملك للأجيال القادمة، والتي يمكن أن تشكل قاعدة مادية هامة لكل تنمية اقتصادية.

ثانيا– تطور قطاع المحروقات في الفترة (1971-2012) :

تنطلق هذه الفترة مع بداية تنفيذ المخطط الرباعي " 1970–1973" حيث تميزت بثروة تنموية حاسمة في قطاع الغاز بالخصوص.

وبتاريخ 24 فبراير 1971 أعلن الرئيس هواري بومدين عن قرار تأميم المحروقات والذي ينص على :[3]

- زيادة المشاركة الجزائرية في جميع شركات النفط الفرنسية إلى نسبة 51% من أجل ضمان مراقبة جزائرية فعالة لاستغلال النفط الجزائري .
- تأميم الغاز الجزائري .
- تأميم النقل البري لجميع الأنابيب الموجودة على التراب الوطني .

كما تم الإعلان على أن هذه القرارات اتخذت من جانب واحد، وأنها تهدف إلى ضمان احتكار سوناطراك ل 51% من كل مشاريع البتروكيماويات في الجزائر، ما يعني استرجاعها السيادة الوطنية على النفط الجزائري.

1-Mostapha Mekideche, Le Secteur Hydrocarbure En Algérie, op. cit. P6-9.

[2] - محمد التهامي طواهر، مرجع سابق، ص6.

[3] - عصام بن الشيخ، مرجع سابق، ص193.

وتميزت فترة السبعينات عموما بارتفاع أسعار البترول نتيجة الصدمتين النفطيتين العالميتين الشيء الذي أدى إلى الحصول على إيرادات و فوائد هامة كانت تعتبر الحل الأمثل لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وهذا ما أكسب هذا القطاع أهمية كبرى في تحديد إستراتيجية التنمية في الجزائر.

أما في الثمانينات فقد شهدت أحداث اقتصادية صعبة، تمثلت في الصدمة البترولية عام 1986 التي كان لها الأثر السلبي على الاقتصاد مما أدى إلى إصدار القانون 14/86 الذي يتعلق بأعمال التنقيب والبحث عن المحروقات و استغلالها ونقلها بالأنابيب، ونتيجة للقصور الملاحظ في هذا القانون فقد تم تعديله سنة 1991.[1]

وفي 28 أفريل 2005 جاء القانون الجديد للمحروقات رقم 07/05 والذي جعل من قطاع المحروقات قطاعا منفتحا على الاستثمار، وقد نص هذا القانون على تنمية البحث و الاستكشاف داخل المناطق الناقصة أو منعدمة التنقيب في المجال المنجمي، كما كان يهدف إلى تعزيز مداخيل الدولة الجبائية، والسماح بإنشاء وكالتين للمحروقات وكالة وطنية لتثمين موارد المحروقات (النفط)، ووكالة وطنية لمراقبة النشاطات وضبطها في مجال المحروقات (سلطة ضبط المحروقات)، لكن لم يمض عام واحد من صدور القانون، حتى تم تعديله بأمر معدل ومتمم له سنة 2006، بسبب احتدام الجدال وتضارب الآراء حوله، وكانت فحوى التعديلات هي زيادة حصة سوناطراك في عقود البحث واستغلال المحروقات بالشراكة لتصبح 51%.[2]

وفي السنوات الأخيرة زاد حجم الاستثمارات الأجنبية المتدفقة لقطاع النفط، وزادت عمليات التنقيب وتم اكتشاف احتياطات هامة في جنوب الجزائر، حيث بلغ احتياطي الجزائر من النفط سنة 2012 حوالي 12.2 مليار برميل، فيما قدر احتياطي الغاز الطبيعي بحوالي 4500 مليار متر مكعب وحسب تقديرات مؤسسة المسح الجيولوجي الأمريكية (U.S Geologelal servey) فإن احتياطات الجزائر من النفط قد تبلغ 27.7 مليار برميل.

الفرع الثاني: موقع النفط في الاقتصاد الجزائري:

يحتل القطاع النفطي موقعا متميزا في الاقتصاد الجزائري يمكن إدراكه من خلال المؤشرات التالية:

أولا : هيكل الإنتاج: يعتبر قطاع النفط قاطرة النمو الاقتصادي من حيث موقعه ضمن هيكل الناتج المحلي الخام بحيث لا تقل مساهمته في المتوسط عن 38% وهو ما يساهم في النمو الاقتصادي الإجمالي بأكثر من 25% وهذا بالرغم من الانخفاض الملاحظ في تمييع الغاز والتكرير لبعض السنوات بسبب المشاكل التي تم تسجيلها في مصفاة سكيكدة سنة 2004، والجدول الموالي يبين موقع القطاع النفطي في نسبة الناتج الداخلي الخام.

[1] - محمد التهامي طواهر، مرجع سابق، ص06.
[2] - نفس المرجع السابق، ص8-9.

جدول رقم (5.3): مساهمة قطاع المحروقات في الناتج المحلي في الجزائر لمجموعة من السنوات

السنة	النسبة
2001	%34.2
2003	%35.6
2005	%44.4
2007	%43.7
2011	%36.7
2012	%32.9

المصدر: تقارير بنك الجزائر2001-2014

ثانيا: الصادرات: شكلت صادرات المحروقات 96.97% سنة 2012 من مجمل الصادرات بمبلغ قدره 70.58 مليار دولار، وهذا يعني أن باقي الصادرات لا تمثل إلا 3.03% بمبلغ قدره 2.20 مليار دولار موزعة على النحو الموالي:

جدول رقم (6.3): هيكل الصادرات في الجزائر لسنة 2012

الوحدة: مليون دولار

المواد	القيمة	النسبة
المواد الغذائية	313	%14.31
المواد الأولية	167	%7.63
المواد نصف المصنعة	1660	%75.93
التجهيزات الفلاحية	/	/
التجهيزات الصناعية	30	%1.37
السلع الاستهلاكية	16	%0.73

المصدر: تقرير بنك الجزائر 2012.

ويتضح من الجدول أعلاه أنه ورغم أن الصادرات خارج المحروقات لا تساهم إلا ب 3.03% من إجمالي صادرات البلد، غير أنه حتى هيكل هذه الصادرات نجد أغلبه من المواد نصف المصنعة بمبلغ 1660 م.دولار، وبنسبة 75.93%، في حين أن بقية المواد مجتمعة لا تشكل إلا نسبة 24.07% من مجموع الصادرات خارج المحروقات، وهو ما يدل على ضعف فعالية القطاعات غير النفطية وضعف تنافسيتها قياسا إلى قطاع المحروقات الذي تبقى جل صادرات البلد تعتمد عليه، وهو ما انعكس على تكوين الاحتياطيات من العملة الصعبة، وحتى هذه القطاعات هي في الحقيقة وليدة القطاع النفطي وهو ما يجعل أي اختلال في سوق النفط ينعكس عليها سلبا،

وبالتالي بإمكانها أن تتدهور وهو أحد العوامل التي جعلت السلطات غير قادرة على الاعتماد عليها في دعم قيمة الدينار، كونها لا تستند على عوامل مستقرة.

ثالثا: الجباية البترولية: وتعد الجباية البترولية في الجزائر أهم مورد من موارد الميزانية العامة وهو ما يعكس مكانة وأهمية قطاع المحروقات في الجزائر، وسنتطرق إلى تحليل تطورها خلال سنوات الدراسة في المبحث الموالي.

المطلب الثاني: الجباية البترولية في الجزائر (2000-2012)

سيتم تناول هذا المبحث من خلال التطرق إلى تطور مداخيل الجباية البترولية في الفترة محل الدراسة من جهة ومساهمتها في إيرادات الموازنة العامة للدولة من جهة ثانية.

الفرع الأول: تطور مداخيل الجباية البترولية في الجزائر في الفترة 2012/2000

تلعب عائدات البترول دورا مهما في تمويل الاقتصاد الوطني، وتبعا لذلك فإن مكانة الجباية البترولية في مكونات الإيرادات العامة للدولة تعتبر أساسية بالنظر إلى ما تحققه الدولة سنويا من إيرادات الجباية البترولية خاصة في السنوات الأخيرة مع ارتفاع أسعار المحروقات، والجدول الموالي يوضح تطور مدا خيل الجباية البترولية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (7.3): تطور الجباية البترولية الإجمالية في الجزائر (2000-2012) الوحدة: مليار. دج

السنة	الجباية البترولية
2000	1213.2
2001	1001.4
2002	1007.9
2003	1350
2004	1570.7
2005	2352.7
2006	2799
2007	2796.6
2008	4088.6
2009	2412.7
2010	2905.0
2011	3979.7
2012	4684.8

المصدر: تقارير بنك الجزائر 2002-2012 .

من خلال ملاحظة معطيات الجدول أعلاه، يتبين لنا الطبيعة غير المستقرة لمداخيل الجباية البترولية إذ سجلت سنة 2000 رقم 1213.2م.د لترتفع سنة 2003 إلى حوالي 1350م.د وكانت مداخيل الجباية البترولية متقاربة

بين سنتي 2006و 2007 إذ تجاوزت 2790 م.د لتقفز سنة 2008 إلى حوالي 4088.6 لتتراجع سنة 2010 إلى حوالي 2905 مليار دينار، وعاودت الارتفاع مع سنة 2011 إذا بلغت 3979.7 مليار دينار جزائري .

و يفسر ارتفاع عائدات الجباية البترولية بالطفرة النفطية منذ سنة 2000 حيث ارتفعت أسعار النفط إلى 28.5 دولار للبرميل، ونتيجة لعدة أحداث سياسية و اقتصادية كأحداث 11 سبتمبر و ارتفاع الطلب على النفط بسبب حرب العراق من جهة، ومن جهة أخرى نمو الاقتصاد العالمي و التخوف الدولي من نقص الإمدادات النفطية ومحاولة تأمين المخزون الاستراتيجي، مما جعل النتيجة التي حققتها الجباية البترولية جد إيجابية خاصة مع بلوغ أسعار المحروقات سنة 2007 سعر 74.9 دولار للبرميل.

وتزايدت مداخيل الجبائية البترولية بسبب الطفرة النفطية التي عرفتها أسعار المحروقات في سنة 2008 بسبب الأوضاع السياسية و الاقتصادية السالفة الذكر حيث تجاوز سعر برميل النفط حاجز 145 دولار للبرميل، ورغم تراجع أسعار النفط سنة 2009 و 2010 إلى حدود 62.3 دولار للبرميل و 80.2 دولار للبرميل على التوالي بسبب تداعيات الأزمة المالية العالمية، إلا أنها عاودت الارتفاع مع مطلع سنة 2011 وحتى 2012 إذ بقيت فوق 100 دولار للبرميل، وهو ما ساهم في تحقيق مداخيل الجباية البترولية لعوائد هامة في الدول النفطية عامة و الجزائر بوجه خاص، ويمكن توضيح ذلك بالشكل التالي.

شكل رقم (6.3): تطور الجباية البترولية في الجزائر (2000-2012)

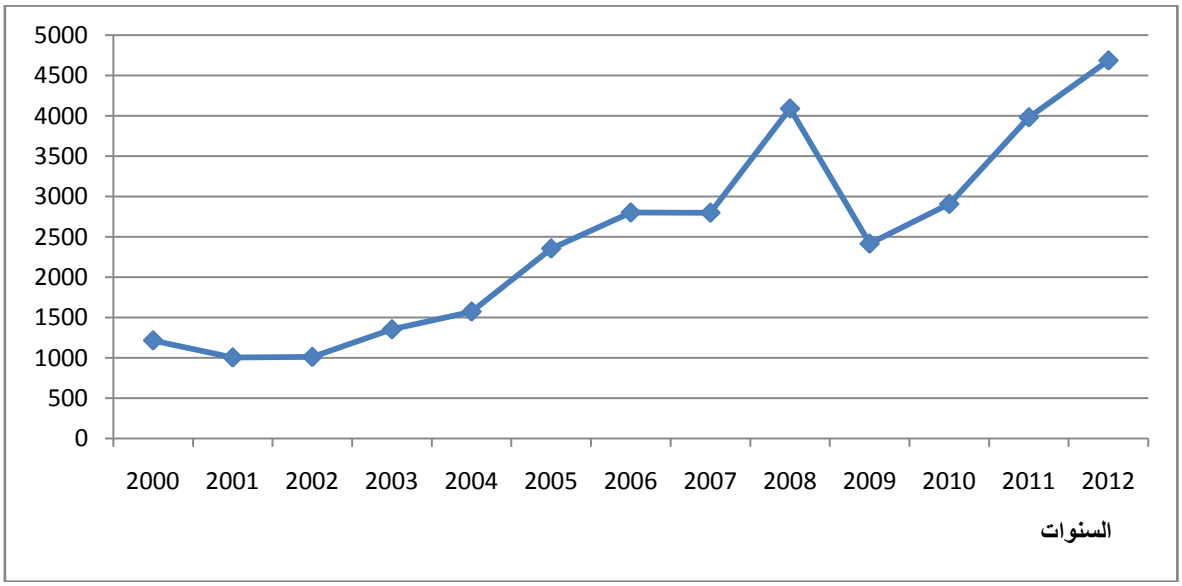

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (7.3).

الفرع الثاني: أهمية مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة

تلعب الجباية البترولية دورا هاما في إيرادات الموازنة العامة للدولة و من ثم تغطية النفقات العامة حيث يشكل هذا النوع من الجباية المصدر الأساسي للإيرادات العامة.[1]

[1] - مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص371.

و سنحاول تحليل تطور مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة في الجزائر من خلال استقراء المعطيات الواردة في الجدول الموالي:

جدول رقم (8.3): مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة الوحدة: مليار دج

السنة	الإيرادات الكلية	إيرادات الجباية البترولية	النسبة
2000	1190.75	720.00	%60.46
2001	1234.38	732.00	%59.30
2002	1457.75	916.40	%62.86
2003	1475.44	836.44	%56.69
2004	1528.00	862.20	%52.42
2005	1629.76	899.00	%55.16
2006	1683.29	916.00	%54.41
2007	1831.28	973.00	%53.13
2008	2786.60	1628.50	%58.44
2009	3178.70	1927.00	%60.62
2010	2923.40	1501.70	%51.36
2011	3198.40	1529.40	%47.81
2012	3455.65	1561.60	%45.18

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية 2000-2012.

من خلال معطيات الجدول أعلاه يلاحظ أنه منذ مطلع سنة 2000 وحتى 2012، حققت الجباية البترولية مداخيل هامة ساهمت في مجموع إيرادات الميزانية العامة للدولة ب 55.21% في المتوسط، ويعود ذلك للطفرة النفطية التي أدت إلى ارتفاع أسعار المحروقات و بلوغها مستويات غير مسبوقة، بسبب الأحداث و التحولات السياسية و الاقتصادية التي شهدها العالم خلال هذه الفترة، والتي أدت إلى زيادة الطلب العالمي على النفط .

و من خلال قراءة وتحليل أرقام الجدول أعلاه نستخلص الملاحظات الآتية:

- تزايد مداخيل الجباية البترولية بسبب ارتفاع أسعار النفط خاصة في سنة 2008، حيث تجاوزت أسعار النفط حاجز 145 دولار للبرميل، و يعود ذلك لارتفاع الطلب العالمي على النفط نتيجة ارتفاع معدل النمو الاقتصادي العالمي من جهة، و المشاكل السياسية و الإقليمية و ظهور ما يسمى الحرب على الإرهاب من جهة أخرى .

-كان للأوضاع السالفة الذكر أثرا إيجابيا على الدول النفطية بوجه عام والجزائر بوجه خاص، حيث سجلت مداخيل الجباية البترولية سنة 2003 مثلا مبلغ 1475.44 مليار.دج، ليقفز إلى أكثر من الضعف بتسجيله سنة 2009 مبلغ 3178.70 مليار.دج، لتسجل أعلى قيمة لها سنة 2012 بمبلغ تجاوز 3455 مليار دج.

– تعتبر الجباية البترولية موردا هاما من موارد الميزانية من خلال مساهمتها التي لا تقل عن 55 في المائة في المتوسط، وهو ما يعكس تبعية الاقتصاد الوطني لإيرادات الجباية النفطية.

ويمكن تمثيل معطيات الجدول السابق في الشكل الموالي.

الشكل رقم (7.3): تطور مساهمة الجباية البترولية في إيرادات الموازنة العامة

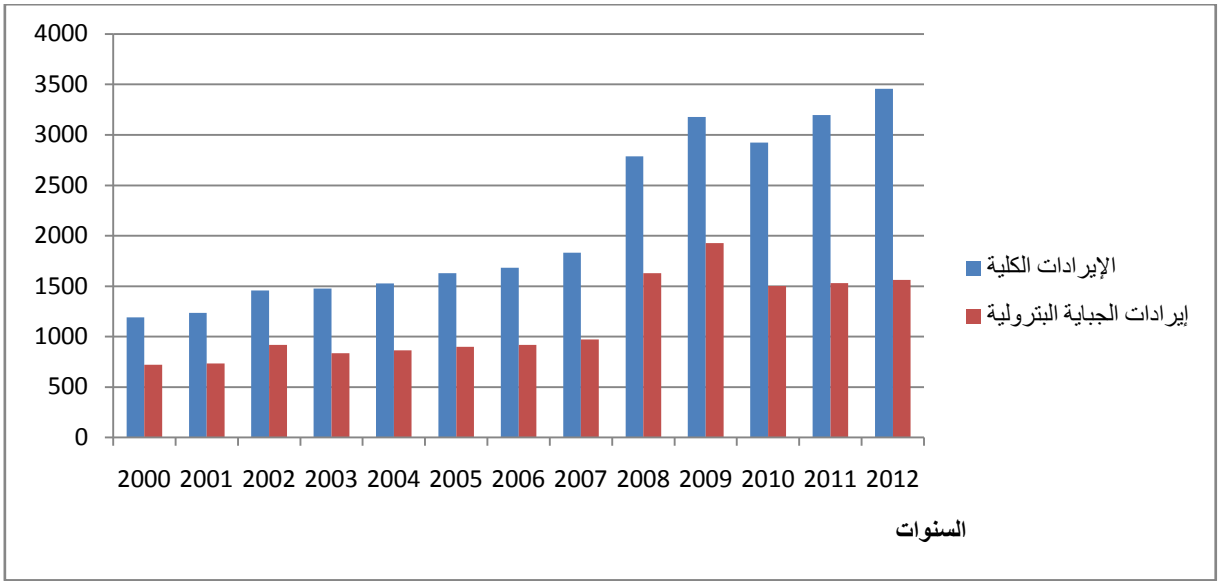

المصدر: من إعداد الطالب إعتمادا على معطيات الجداول السابقة رقم (8.3).

المطلب الثالث: صندوق ضبط الموارد

لقد شهدت أسعار النفط منذ بداية العقد الحالي ارتفاعات قياسية لتصل إلى أكثر من 145دولار للبرميل سنة 2007، وكنتيجة لهذا الوضع حققت الدول المصدرة للنفط مداخيل كبرى من النقد الأجنبي، ساهمت في تحسين أداء بعض مؤشراتها الاقتصادية على غرار تسجيل موازين مدفوعاتها وموازناتها لفوائض مالية معتبرة، باعتبار أن الجباية البترولية تعد المصدر الأساسي للإيرادات العامة في معظم هذه الدول، وبغية استغلال وتوظيف هذه الفوائض المالية أنشئت معظم الدول النفطية صناديق ثروة سيادية بهدف استثمار أو استعمال الفوائض المالية في تمويل مختلف برامج وسياسات التنمية، وتعد الجزائر من بين هذه الدول من خلال إنشائها لصندوق ضبط الموارد سنة 2000.[1]

الفرع الأول: ماهية صندوق ضبط الموارد : إن صندوق ضبط الموارد هو صندوق ينتمي إلى الحسابات الخاصة للخزينة وبالضبط إلى حسابات التخصيص الخاص، وأهم ما يميز هذه الحسابات أنها مستقلة عن الموازنة العامة للدولة أي أنها لا تخضع لقواعد ومبادئ إعداد وتنفيذ الموازنة العامة، كما أنها لا تخضع لرقابة السلطة التشريعية.[2]

وقد تم إنشاء صندوق ضبط الموارد بموجب المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، والتي تنص على:[1]

[1] - بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2010، ص82.

[2] - بوفليح نبيل، صندوق ضبط الموارد أداة لتعديل وضبط الميزانية العامة في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد الأول، ص 240-241.

يفتح في كتابات الخزينة حساب تخصيص رقم 103-302 بعنوان- صندوق ضبط الموارد- ويقيد في هذا الحساب:

أ- في باب الإيرادات:

- فوائض القيمة الجبائية الناتجة عن مستوى أعلى لأسعار المحروقات عن تلك المتوقعة ضمن قانون المالية.
- كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بسير الصندوق.

ب- في باب النفقات:

- ضبط نفقات وتوازن الميزانية المحددة عن طريق قانون المالية السنوي والحد من المديونية العمومية.
- تخفيض الدين العمومي.
- إن الوزير المكلف بالمالية هو الآمر الرئيسي بصرف هذا الحساب.
- تحدد كيفيات تطبيق هذه المادة عن طريق التنظيم.

ومن خلال تحليلنا لنص المادة أعلاه يتضح أن مصادر تمويل هذا الصندوق تتمثل في قيمة الجباية البترولية الناتجة عن تجاوز هذه الأخيرة لتقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى كل الإيرادات الأخرى المتعلقة بتسييره، كما يتضح من نص المادة أن أهداف الصندوق الرئيسية تتمثل في الحفاظ على توازن الميزانية من خلال تغطية العجز في الميزانية الناتج عن انخفاض إيرادات الجباية البترولية لمستوى أقل من تقديرات قانون المالية، بالإضافة إلى مساهمته في تخفيض المديونية العمومية، وقد نصت المادة كذلك بأن تسيير الصندوق تقع تحت سلطة وزارة المالية إذ أن وزير المالية هو الآمر بالصرف الرئيسي لهذا الصندوق.

كما أن مجال عمل الصندوق يتركز أساسا داخل البلد باعتبار أن الوظيفة الرئيسية له تتمثل أساسا في امتصاص فوائض الجباية البترولية واستعمالها لتغطية عجز الموازنة، مع العلم أن مجال عمل الصندوق يمتد خارج البلد من خلال مساهمته بالتنسيق مع البنك المركزي في سداد وتخفيض المديونية العمومية الخارجية.

وهذا بخلاف الكثير من الدول العربية إذ تختلف قرارات استثمار صناديقها السيادية، فالبعض يوجه استثماراته إلى الداخل، في حين يقتصر بعضها على الاستثمار في الخارج، والبعض الآخر فإن إيداعات الصناديق يتم استثمارها في الداخل والخارج، أما مرجعية تلك الصناديق فقد تكون مستقلة أو مرتبطة بإطار الميزانية العامة والجهات المشرفة عليها.[2]

الفرع الثاني: مصادر تمويل الصندوق: أضاف قانون المالية لسنة 2004 من خلال المادة رقم 66، أضاف في باب إيرادات الصندوق تسبيقات بنك الجزائر الموجهة للتسيير النشط للمديونية العمومية الخارجية، لتكون مصدرا من مصادر تمويل الصندوق مع العلم أن هذا التعديل يتوافق مع شروع الحكومة في تنفيذ سياسة الدفع المسبق للمديونية

[1] - المادة 10 من قانون المالية التكميلي لسنة 2000، الجريدة الرسمية، العدد37، 2000/06/28، ص04.

[2] - ماجد عبد الله المنيف، صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، صيف2009، ص58.

العمومية الخارجية خلال نفس السنة، حيث تتم هذه العملية بالاعتماد على موارد الصندوق، بالإضافة إلى التسبيقات المقدمة من البنك المركزي إلى الصندوق.[1]

الفرع الثالث: أهداف الصندوق: عدل قانون المالية التكميلي لسنة 2006 الهدف الرئيسي للصندوق ليصبح على النحو التالي تمويل عجز الخزينة دون أن يقل رصيد الصندوق عن 740 مليار دينار جزائري.

إن هذا التعديل يمكن أن يقسم إلى قسمين:

- إن تمويل عجز الموازنة العامة قد وسع ليشمل تمويل عجز الخزينة العمومية، كما أن سبب العجز لم يحدد باعتبار أن السبب السابق يتمثل في انخفاض الجباية البترولية إلى مستوى أقل من تقديرات قانون المالية، وهو ما يعني أن هدف الصندوق يتمثل في تمويل أي عجز يشمل الخزينة وبالتالي الموازنة العامة للدولة مهما كان سبب هذا العجز.
- إن رصيد الصندوق يجب أن لا يقل عن 740 مليار دينار جزائري مما يعني تحديد سقف لنفقات الصندوق لا يمكن تجاوزه وهو ما يؤكد رغبة الحكومة في جعل صندوق ضبط الموارد أداة لتعديل وضبط الموازنة العامة على المدى البعيد.[2]

الفرع الرابع: ظروف إنشاء صندوق ضبط الموارد : إن إنشاء صندوق ضبط الموارد قد تم خلال سنة 2000 وهي السنة التي ميزها الارتفاع الكبير لأسعار المحروقات، وسجلت الجزائر خلالها فوائض مالية معتبرة ناتجة عن الارتفاع القياسي لأسعار النفط في الأسواق العالمية، إذ حقق رصيد الميزانية العامة للدولة فائض قدر ب 400 مليار د.ج بسبب ارتفاع إيرادات الجباية البترولية التي فاقت 1213.2 م.دج خلال نفس السنة، ومن أجل الاستفادة من هذه الفوائض واستعمالها في الحفاظ على استقرار الموازنة العامة للدولة بالنظر إلى عدم اليقين الذي يميز أسعار النفط على المدى المتوسط والبعيد تم تأسيس صندوق ضبط الموارد الذي يعمل على امتصاص فائض الجباية البترولية الذي يفوق تقديرات قانون المالية، والجدول الموالي يوضح تطور موارد الصندوق خلال الفترة محل الدراسة:

[1] - المادة 66 من قانون المالية لسنة 2004، الجريدة الرسمية، العدد83، 2003/12/29، ص24.
[2] - بوفليح نبيل، فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية، مرجع سابق، ص 85-86.

جدول رقم (9.3): تطور موارد صندوق ضبط الموارد 2002 – 2012 الوحدة: مليار دج

إيرادات السنة		رصيد الصندوق في آخر السنة	
السنة	هبات الخزينة	فائض الجباية البترولية	
2002	0	26.5	275.53
2003	0	448.91	568.44
2004	0	623.49	721.68
2005	0	1368.83	1842.68
2006	0	1798.00	2931.04
2007	0	1738.84	3215.53
2008	0	2288.15	460774
2009	0	400.67	4680.74
2010	0	1318.00	4800.00
2011	0	2300	5500.00
2012	0	400.67	5633.40

المصدر: عجلان العياشي، تقييم وتحليل فعالية الحسابات الخاصة في تعزيز قدرات التمويل العمومي المستدام للتنمية في الجزائر2012/2000، ملتقى تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي في الجزائر2001-2014، ص1 .

ومن خلال تحليلنا لمعطيات الجدول يتضح التطور المستمر لرصيد صندوق ضبط الموارد حيث انتقلت من275.53 مليار دج سنة 2002 إلى 2931.04 مليار دج سنة 2006، حيث كانت في هذه الفترة مداخيل البترول تحتسب على أساس فائض الجباية البترولية الناتج عن السعر المرجعي لبرميل النفط في تلك السنوات المعتمد في قوانين المالية وهو 19 دولار للبرميل، كما سجلت موارد الصندوق ارتفاعا بين سنتي 2007-2012 إذ كانت سنة 2007 في حدود 3215.53 مليار دج لتنتقل إلى 5633.4 سنة 2012، وهذا على أساس السعر المرجعي للبترول المعتمد في قوانين المالية لتلك السنوات والمحدد ب 37 دولار للبرميل، وهذا رغم الاقتطاعات السنوية من موارد الصندوق لتغطية العجز في ميزانية الدولة بسبب التوسع المستمر في الإنفاق العام في إطار مختلف البرامج التنموية التي عرفتها الجزائر منذ سنة 2001، كما يلاحظ من المعطيات السابقة في الجدول أن صندوق ضبط الموارد لم يتلق أية موارد إضافية ماعدا فائض الجباية البترولية الناتج عن ارتفاع أسعار البترول في الأسواق الدولية.

المبحث الثالث: تطور الإيرادات النفطية وتأثيرها على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2012/2000

سيتم التطرق إلى أثر الإيرادات النفطية على الإنفاق العام في الجزائر من خلال ثلاثة مطالب هي:

- المطلب الأول: أثر الجباية البترولية على حجم الإنفاق العام.
- المطلب الثاني: أثر الجباية البترولية على تغطية عجز الميزانية.
- المطلب الثالث: أثر الإيرادات النفطية على توجهات الإنفاق العام في الجزائر.

المطلب الأول: أثر الجباية البترولية على حجم الإنفاق العام

منذ الاستقلال والنفط يلعب دورا محوريا في آلية تطور الدولة الجزائرية، ومع مطلع الألفينيات حدثت تطورات هامة على مستوى السوق البترولية، أدت إلى ارتفاع أسعار النفط إلى مستويات لم تكن معهودة من قبل، ومع أن قطاع النفط يعتمد على إنتاج وتصدير النفط إلى الخارج، فإن آثاره الاقتصادية تتجاوز النشاط الإنتاجي إلى أهمية دوره المالي لتمويل الخزينة العامة للدولة.

وتتجسد الأهمية المالية للنفط في الدور الذي يلعبه في تمويل الإنفاق العام، باعتباره الأداة الأكثر فاعلية في تنشيط الاقتصاد الوطني وتدارك التأخر الحاصل في التنمية الموروث عن فترة التسعينات، وما شهده البلد من تراجع ناتج عن الأزمة الاقتصادية والمالية والسياسية وكذا الأمنية التي مرت بها البلاد.

فمنذ سنة 2001 اعتمدت الجزائر لسياسة إنعاش اقتصادي لم يسبق لها مثيل منذ الاستقلال وحتى هذا التاريخ، في ظل وفرة في المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط التي وصلت إلى أكثر من 145 دولار للبرميل سنة 2007، وذلك عبر برامج الاستثمارات العمومية التي انطلقت مع برنامج دعم الإنعاش الاقتصادي 2001-2004، والبرنامج التكميلي لدعم النمو 2005-2009، والبرنامج الخماسي 2010-2014.[1]

وبالرغم من أهمية بل وضرورة هذه الاستثمارات العمومية لتدارك الضعف والتخلف الاقتصادي والاجتماعي الذي نتج عن فترة الاختلالات التي عاشها البلد خاصة في التسعينيات إلا أن هذا التوسع في الإنفاق يطرح مشكلة التمويل خاصة زيادة أو انخفاض الإيرادات النفطية، لأن الاستمرار في سياسات الإنفاق العام التوسعية يتطلب استمرار تدفق الإيرادات النفطية الكبيرة، أو البحث عن مصادر إيرادات أخرى، وذلك لأن سياسات الاقتراض الخارجي لها آثار اقتصادية وسياسية خطيرة على الاقتصاد.[2]

[1] - عماري عمار، مجدي وليد، أثار برامج الاستثمارات العامة على الأداء الاقتصادي في الجزائر، أبحاث مؤتمر تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1، مارس 2013، ص02.

2- عبد الكريم بن حمود بن عبد الله الدخيل، أثر الإيرادات النفطية على اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي في قطر، دراسة في الاقتصاد السياسي، مجلة جامعة الملك سعود، م13، 2001، ص02.

ويركز هذا المطلب على تحليل أثر الإيرادات النفطية على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة 2012/2000، ومن خلال الجدول أدناه والمتعلق بتطور إيرادات الجباية النفطية والنفقات العامة خلال الفترة 2000-2012 نستخلص ما يلي:

جدول رقم (10.3): تطور الجباية البترولية الموجهة للميزانية العامة للدولة، والنفقات العامة خلال الفترة 2000 /2012

الوحدة: مليار دج

السنة	النفقات الاجمالية	نسبة النمو	الجباية البترولية	نسبة النمو	نسبة التغطية
2000	1176.09	/	720.00	/	%61.21
2001	1251.79	6.43	732.00	%1.66	58.47
2002	1559.84	24.60	916.40	%25.19	%58.74
2003	1811.10	16.10	836.44	%8.72-	%46.18
2004	1920.00	6.01	862.20	%3.07	%44.90
2005	2302.98	19.94	899.00	%4.26	%39.03
2006	3555.42	54.83	916.00	%1.89	%25.76
2007	3946.74	11	973.00	%6.22	%24.65
2008	4322.86	%9.52	1628.50	%67.36	%37.67
2009	5474.57	%26.64	1927.00	%18.32	%35.19
2010	6468.86	%18.16	1501.70	%22.07-	%23.21
2011	8272.56	%27.88	1529.40	%1.84	%18.48
2012	7745.52	%6.37-	1561.60	%2.10	%20.16

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية 2000-2012.

من تحليلنا لمعطيات الجدول، نسجل ارتفاع حجم النفقات العامة بصورة مستمرة من سنة إلى أخرى، إذ ارتفعت من 1176.09 مليار دج سنة 2000 إلى 1920.00 مليار دج سنة 2004، ثم انتقلت إلى 2302.98 مليار دج سنة 2005 بنسبة زيادة قدرها 19.94%، مع تسجيل أكبر نسبة زيادة سنة 2006 ب 54.38% نتيجة انطلاق برنامج دعم النمو سنة 2005، واستمر نمو النفقات العامة إذ سجلت سنة 2010 مبلغ 6468.86 مليار دج، مع معدل نمو بين سنتي 2010 و2011 ب 27.88% ، ويعود هذا الارتفاع المستمر في النفقات العامة إلى سياسة الجزائر في السنوات الأخيرة التي ترتكز بالأساس على التوسع في الإنفاق العام بعد سنة 2001، وذلك من خلال إقرار ثلاثة برامج انفاقية ضخمة بين سنتي 2001 و2014 وبمبالغ لم يسبق لها مثيل في تاريخ الجزائر، بسبب الموارد المتأتية من ارتفاع أسعار المحروقات في الأسواق الدولية، والتي شكلت قاعدة مالية متينة للاقتصاد الوطني حيث بلغت أسعار البترول سنة 2008 سعر 145 دولار للبرميل، ومع تراكم الفوائض المالية وبلوغ احتياطي الصرف الجزائري مستويات قياسية، حيث تجاوز سنة 2012 مبلغ 200 مليار دولار، وهو ما دفع إلى التوسع في الإنفاق لتدارك التأخر الحاصل في كل المجالات.

كما يلاحظ من خلال تفحصنا لمعطيات الجدول أن نسبة تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة نسبة معتبرة جدا فخلال الفترة 2000-2006 انحصرت نسبة التغطية بين 61.21% و 25.76% وهي نسبة مرتفعة تعكس أهمية الجباية البترولية قياسا إلى موارد الدولة الأخرى، وانحصرت نسبة التغطية خلال الفترة 2007-2012 بين 24.65% و 20.16%، وهي نسبة معقولة كون الجباية البترولية تعتبر أهم مورد لإيرادات الدولة، نتيجة لأن صادرات المحروقات مثلا سنة 2006 سجلت 61.53 مليار دولار، وساهمت الجباية البترولية في تغطية النفقات العامة في نفس السنة بمبلغ 916 مليار دج وبنسبة تغطية 25.76%.

والمنحنى الموالي يوضح تطور كل من الجباية البترولية والنفقات العامة خلال الفترة محل الدراسة.

شكل رقم (8.3): تطور كل من الجباية البترولية والإنفاق العام 2012/2000

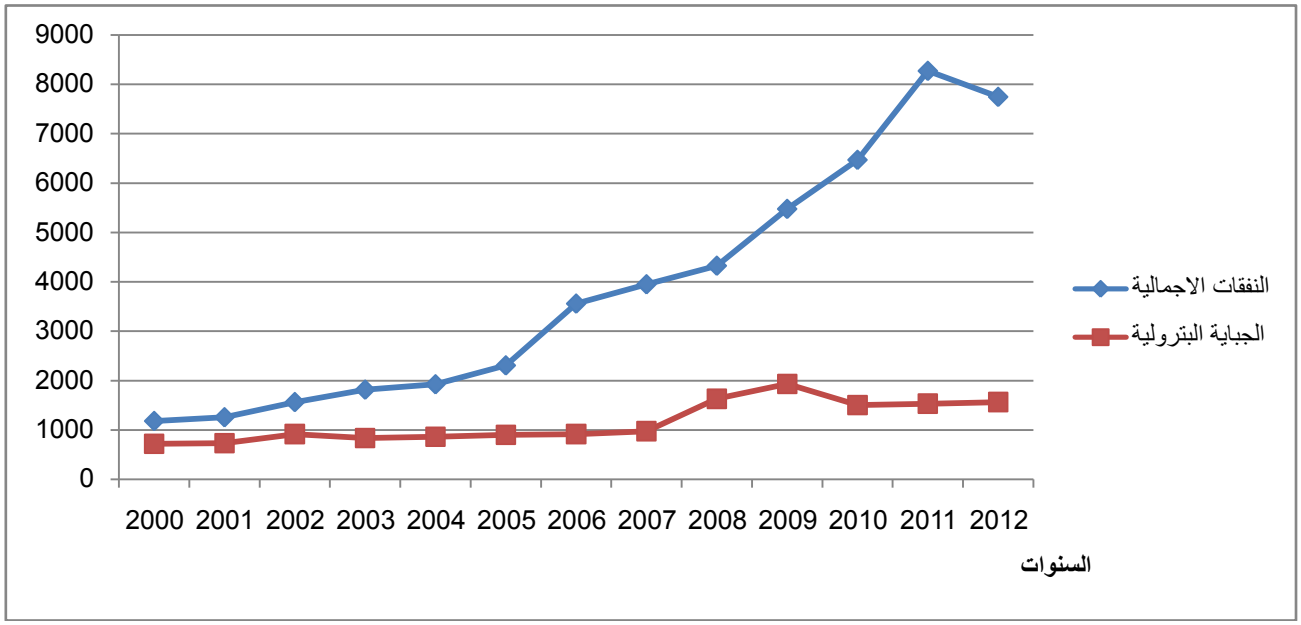

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (10.3).

- يلاحظ من المنحنى أن النفقات العامة سجلت تضخما كبيرا في قيمتها انطلاقا من سنة 2005 وبلغت ذروتها سنة 2011 بمبلغ يفوق 8000 مليار دج، لتسجل تراجعا معتبرا سنة 2012 إلى أكثر من 7500 مليار دج نتيجة السياسة التقشفية للحكومة في تلك السنة خوفا من تداعيات تراجع أسعار المحروقات في الأسواق العالمية.
- كما يلاحظ من المنحنى العلاقة الطردية بين النفقات العامة والجباية البترولية والتي تعكس الأثر المباشر للجباية البترولية على حجم الإنفاق العام.
- يتبين من المنحني كذلك ارتفاع حجم النفقات العامة ابتداء من سنة 2007، ويعود ذلك إلى رفع السعر المرجعي المعتمد في قانون المالية ابتداء من 2007 إلى 37 دولار بدلا من 19 الذي كانت الميزانية العامة تعد على أساسه قبل 2007.

يمكن القول أنه رغم انخفاض تغطية الجباية البترولية للنفقات العامة في السنوات الأخيرة إلا أن أثر الجباية البترولية يبدو واضحا على حجم الإنفاق العام، ويعود ذلك لأهمية موارد الجباية البترولية قياسا إلى باقي إيرادات الدولة، كما تجدر الإشارة إلى أنه ورغم اعتماد السعر المرجعي لبرميل النفط في ميزانية الدولة ب 37 دولار للبرميل إلا أن عجز الميزانية تتم تغطيته من صندوق ضبط الموارد المتأتية مدا خيله من الجباية البترولية وهو ما سنتطرق إليه في المطلب الموالي.

المطلب الثاني : أثر الجباية البترولية على تغطية عجز الميزانية

تعتبر الميزانية أهم أدوات السياسة المالية في تحقيق التوازن والاستقرار الاقتصاد ي و ضمان التشغيل الكامل من خلال التحكم في الإنفاق العام و الإيرادات العامة و إعادة توزيع الدخل و الثروات من خلال السياسة الضريبية

والانفاقية للدولة [1]، و من المعروف أنه مع انتهاج السياسة الانفاقية التوسعية، يؤدي إلى بروز مشكلة التمويل، وحدوث مشاكل للخزينة العامة للدولة و تزداد حدتها مع شروع الدولة في تنفيذ المخططات التنموية التي غالبا ما تكون مبالغها ضخمة ولا تقوى الخزينة على تحملها، إن لم تتبع الدولة سياسة مالية عقلانية، خاصة في حالة الدولة التي تعتمد في مواردها على الجباية البترولية، الأمر الذي يزيد من حدة مشكل تمويل التنمية و اتساع الحاجات الاجتماعية.

و في الجزائر فان تزايد الإنفاق العام، بمعدلات أعلى من تزايد الإيرادات العامة أدى إلى نشوء ظاهرة عجز الميزانية و الذي تتزايد معدلاته من سنة إلى أخرى، الأمر الذي يقتضي منا وكامتداد لتحليل أثر الإيرادات النفطية على الإنفاق العام، أن نقوم ببيان و تحليل أثر الجباية البترولية في تغطية عجز الميزانية* للدولة و الجدول الموالي يوضح تطور عجز الميزانية خلال فترة الدراسة .

جدول رقم (11.3): تطور عجز الميزانية في الجزائر خلال الفترة 2012/2000 الوحدة: مليار دج

السنة	العجز
2000	14.66
2001	17.41
2002	102.09
2003	335.66
2004	392
2005	673.22
2006	1872.13
2007	2115.46
2008	1536.26
2009	2295.87
2010	3545.46
2011	5074.12
2012	4289.87

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على قوانين المالية 2000-2012.

من خلال تحليلنا لمعطيات الجدول يتضح الارتفاع المستمر لعجز الميزانية العامة للدولة إذ انتقل العجز من 14.66مليار دج سنة 2000 إلى مبلغ 392 مليار دج سنة 2004، ليتضاعف العجز ب 300% بين سنتي 2005-2006 بتسجيله رقم 1872.13 مليار دج، وهو رقم كبير يعكس الفجوة الكبيرة بين إيرادات الميزانية ونفقاتها، كما يلاحظ استمرار عجز الميزانية في الارتفاع حتى بلغ سنة 2011 مبلغ 5074.12 دج.

[1] - مسعود دراوسي، مرجع سابق، ص393.

* عجز الميزانية هو زيادة النفقات العامة عن الإيرادات العامة، بحيث لا تستطيع الإيرادات مجارات الزيادة المضطردة في النفقات العامة.

ومن خلال تحليلنا لمعطيات الجدول أعلاه يتضح أن عجز الميزانية مرده إلى التوسع غير المسبوق في الإنفاق العام من خلال إقرار المخططات التنموية، خاصة بعد سنة 2005 تاريخ انطلاق البرنامج التكميلي لدعم النمو بمبلغ 4202.7 مليار دج و البرنامج الخماسي سنة 2009 بمبلغ 20412 مليار دج.

كما أن استمرار عجز الميزانية في الارتفاع رغم رفع السعر المرجعي للبترول إلى 37 دولار للبرميل سنة 2007 يعكس ارتفاع معدلات الإنفاق العام قياسا إلى إيرادات الميزانية العامة للدولة و المنحنى الموالي يوضح تطور عجز الميزانية خلال الفترة 2000-2012.

شكل رقم (9.3): تطور عجز الميزانية في الجزائر 2012/2000

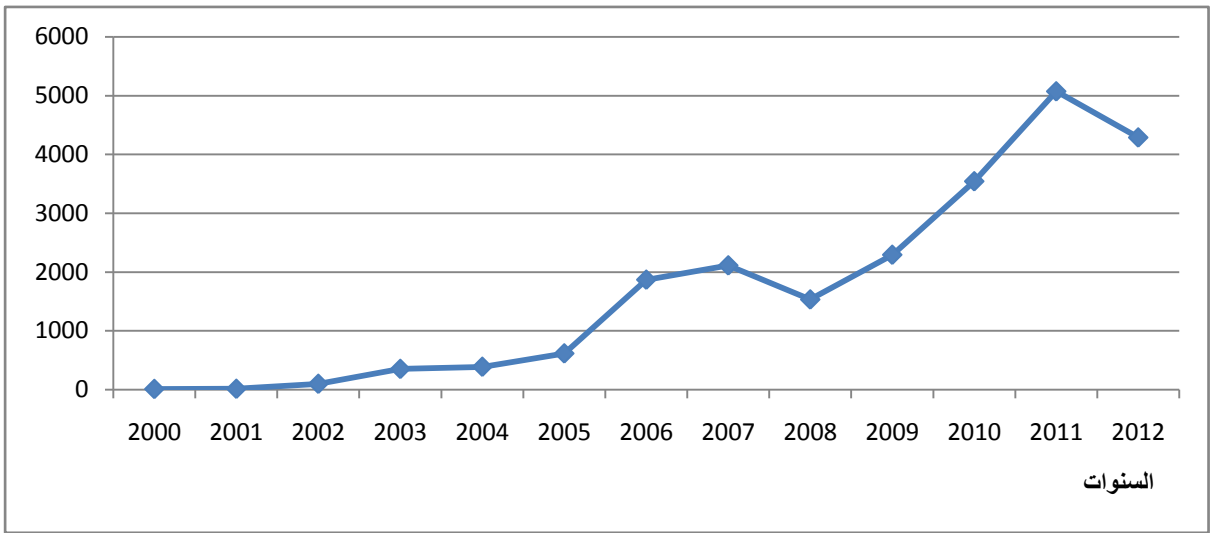

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (11.3).

يمكن تقسيم المنحنى إلى ثلاثة فترات هي:

2000- 2005في هذه الفترة سجل عجز الميزانية مستويات معقولة إذ تراوح خلال الفترة 2000-2005 بين 14.66و673.22 مليار دج، ويعود ذلك لإطلاق برنامج الإنعاش الاقتصادي الذي رصدت له الدولة مبلغ 525مليار دج من جهة، و لاعتماد السعر المرجعي للبترول في ميزانية الدولة ب 19 دولار للبرميل.

2005-2009 ارتفع عجز الميزانية بشكل كبير رغم اعتماد السعر المرجعي للبترول في ميزانية الدولة ب 37 دولار للبرميل و يعود ذلك إلى ضخامة المبالغ المنفقة في إطار برنامج دعم النمو 2005-2009.

2009-2012 واصل عجز الميزانية ارتفاعه بسبب إطلاق البرنامج الخماسي 2009-2014 و الذي رصد له مبلغ 20412 مليار دج .

إن تغطية العجز في الميزانية العامة للدولة خلال الفترة محل الدراسة يتم دائما من خلال موارد صندوق ضبط الموارد الذي أنشئ بموجب قانون المالية التكميلي سنة 2000، حيث أن فائض الجباية البترولية الناتج عن المبالغ التي تفوق السعر المرجعي المعتمد في قانون المالية، يتم تحويلها إلى حساب صندوق ضبط الموارد، الذي تم استخدام موارده

في تغطية العجز في الميزانية على طول الفترة السابقة 2000-2012، بسبب التوسع في الإنفاق العام من خلال المخططات التنموية.

و المنحنى الموالي يوضح تطور موارد الصندوق في آخر كل سنة من سنوات الدراسة، رغم سحب المبالغ الضرورية لتغطية العجز.

شكل رقم (10.3): تطور موارد صندوق ضبط الموارد 2012/2002

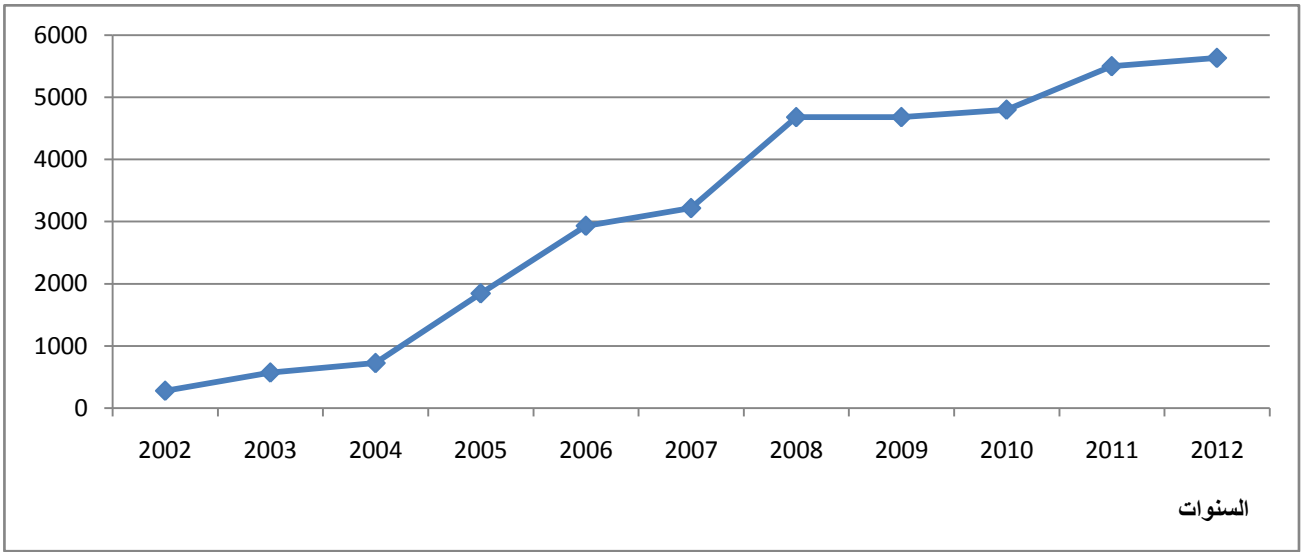

المصدر: من إعداد الطالب اعتمادا على معطيات الجدول رقم (9.3).

ويلاحظ من المنحنى واعتمادا على أرقام الجدول أعلاه الارتفاع المستمر لموارد صندوق ضبط الموارد من سنة إلى أخرى حيث انتقل رصيده من 275.5 سنة 2002 إلى 46200 مليار دج سنة 2008، و استمر رصيده في الزيادة حتى بلغ سنة 2012 مبلغ 5633 مليار دج، و هذا رغم المبالغ الضخمة التي تم تحويلها لتغطية عجز الموازنة كما رأينا سابقا، و يعود ذلك إلى الارتفاع المستمر لسعر برميل النفط في الأسواق الدولية حيث تجاوز مثلا سنة 2008 حاجز 145 دولار للبرميل، و بناءا على المعطيات السابقة و الأرقام المقدمة يتضح الأثر المباشر و الأهمية الكبرى لموارد الجباية البترولية في الجزائر في تغطية عجز الميزانية من جهة، وتسجيل فوائض مالية هامة في حساب صندوق ضبط الموارد من جهة ثانية بسبب ارتفاع أسعار المحروقات .

المطلب الثالث: أثر الإيرادات النفطية على توجهات الإنفاق العام في الجزائر

بالإضافة إلى تأثير إيرادات النفط على حجم الإنفاق العام في الجزائر، فقد كان لها تأثيرا واضحا كذلك على توجهات الإنفاق العام، فقد شرعت الجزائر منذ سنة 2001 في انتهاج سياسة ميزانياتية (مالية) توسعية لم يسبق لها مثيل من قبل لاسيما من حيث أهمية الموارد المالية المخصصة في ظل المداخيل الخارجية الناتجة عن التحسن المستمر في أسعار النفط، وذلك عبر التركيز على التوسع في الإنفاق العام في إطار المخططات التنموية، من خلال برامج

الاستثمارات العمومية المنفذة أو الجاري تنفيذها.[1] وشهدت ميزانية التجهيز على أثر ذلك توسعا كبيرا في الإنفاق إذ ارتفعت من 1176.09 مليار دج سنة 2000 إلى 7745.52 سنة 2012.

وباشرت الحكومة الجزائرية اعتماد وتطبيق برامج استثمارية عمومية، ابتداء من سنة 2001، مستخدمة عائدات البترول، لتعزيز الطلب الإجمالي وبالتالي إنعاش الاقتصاد الوطني ومن ثم دعم النمو وتوطيده من خلال استثمار الأموال العامة في الجوانب الاجتماعية والبنية التحتية والهياكل القاعدية، ودعم الإنفاق الزراعي وكذا النهوض بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

فقد اعتقد الكثير من أصحاب القرار وراسمي السياسات الاقتصادية في الجزائر خاصة مع بداية الألفية الثالثة، حيث شهد الاقتصاد الجزائري وفرة مالية كبيرة لم تحدث منذ الاستقلال، اعتقدوا أن السياسة المالية تعد أكثر فاعلية مقارنة بأدوات السياسة الاقتصادية الأخرى، ولاسيما السياسة النقدية التي طبقت خلال مرحلة الاختلالات الاقتصادية الكبرى التي عاشها الاقتصاد الجزائري، ذلك أن عدم مرونة الاقتصاد الجزائري غير الحقيقي والذي أساسه الريوع النفطية يجعل من السياسة النقدية غير مجدية بل غير قادرة على تحقيق أهداف السياسة الاقتصادية، في حين أن سياسة الميزانية أكثر ارتباطا وتأثيرا في الحياة الاقتصادية والاجتماعية للمجتمع ما يجعل منها أكثر تأثيرا في مستوى الإنفاق العام والخاص والاستثمار والإنتاج وبالتالي في تحريك عجلة الاقتصاد وإنعاشه ودعم نموه.[2]

والمنحنى الموالي يوضح تطور حجم الاستثمارات العمومية خلال الفترة 2001-2014.

شكل رقم (11.3): تطور حجم الاستثمارات العمومية (2001– 2014)

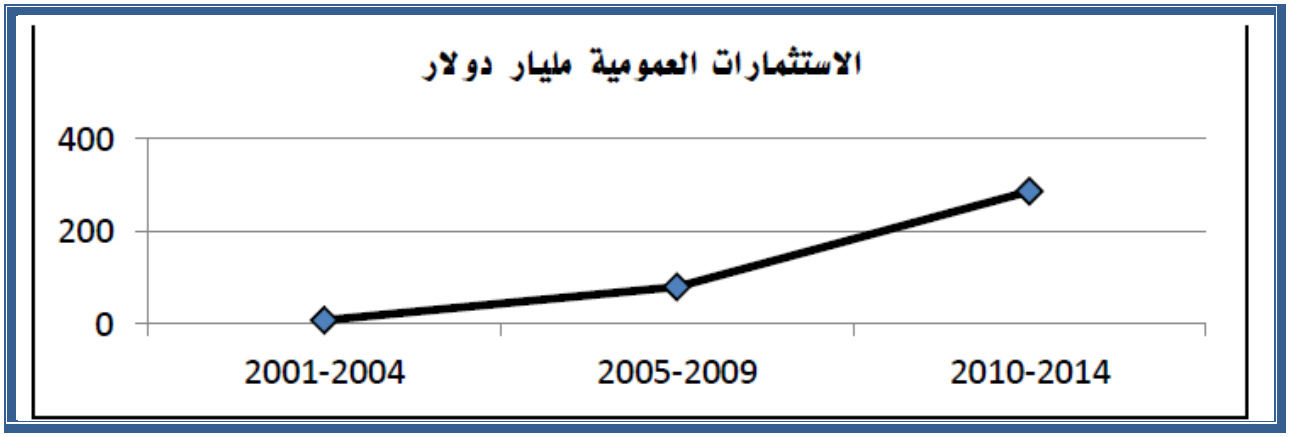

المصدر: صالحي صالح، تأثير البرامج الاستثمارية على النمو الاقتصادي والاندماج القطاعي بين النظرية الكنزية وإستراتيجية النمو غير المتوازن 2014/2001، أبحاث مؤتمر تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001، جامعة سطيف1، مارس 2013، ص14.

[1] - محمد مسعي، سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها في النمو، مجلة الباحث، العدد 10، 2010، ص147.
[2] - عماري عمار، محمادي وليد، مرجع سابق، ص5-6.

ويتضح من المنحنى التطور المستمر منذ سنة 2001 لحجم الاستثمار العمومي، مع ازدياد حجمه بصورة لافتة ابتداء من سنة 2005 وهو تاريخ انطلاق برنامج دعم النمو، وهو ما يعكس الحجم الكبير للبرامج الانفاقية التي شرعت الدولة في تنفيذها، كما يسجل استمرار وتيرة هذا الارتفاع من سنة إلى أخرى حتى سنة 2014.

كما يبين المخطط الموالي تطور عدد المشاريع المبرمجة خلال الفترة 2000-2010

شكل رقم (12.3): تطور عدد المشاريع المبرمجة خلال الفترة 2000-2010

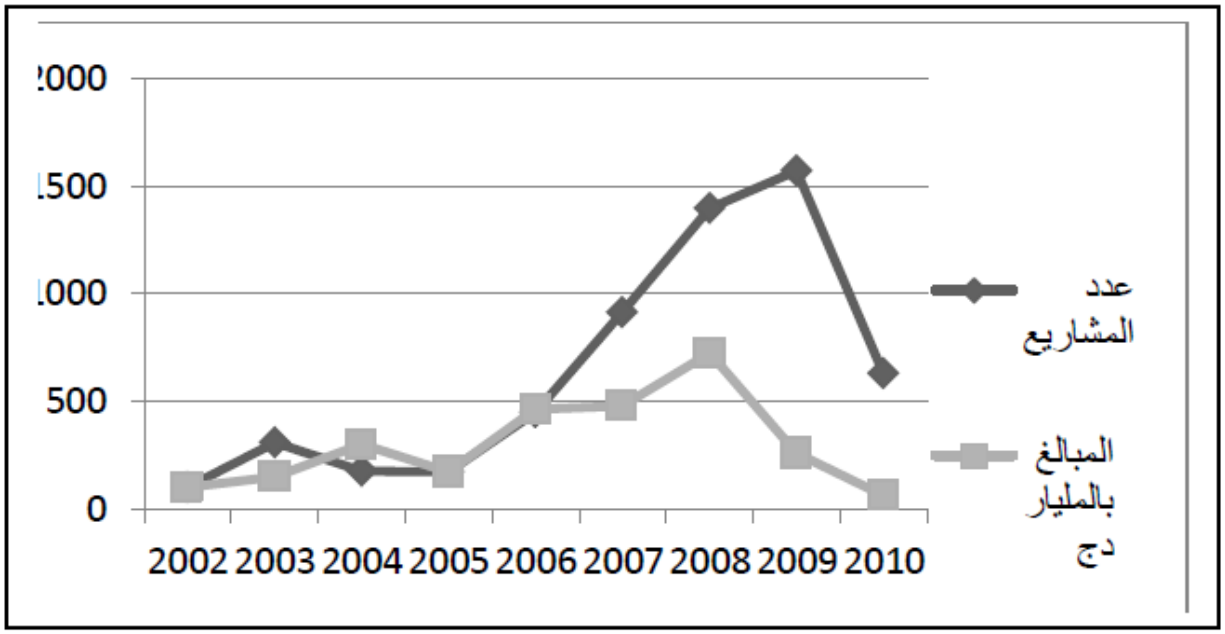

المصدر: بن عزة محمد، آثار برامج الاستثمار العام على النمو الاقتصادي تحليل إحصائي، أبحاث مؤتمر تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو الاقتصادي خلال الفترة 2014/2001، جامعة سطيف1، مارس 2013، ص13.

الملاحظ أن الزيادة في عدد المشاريع الاستثمارية خلال هذه الفترة كان في خضم تنفيذ مشاريع المخططات التنموية، كما توزعت هذه المشاريع على عديد من القطاعات الاقتصادية الحيوية والمساهمة في خلق الثروة.[1]

كما تمحورت التوجهات الجديدة للتوسع في الإنفاق العام في الجزائر خلال فترة الالفينيات في تحقيق الأهداف الاجتماعية، من خلال تحسين الظروف المعيشية للسكان وتحقيق التنمية البشرية وتحديث الخدمة العمومية وتقريبها من المواطن، ومن هذا المنطلق نمت النفقات الاجتماعية في الجزائر ب 18% كمعدل سنوي خلال الفترة 1999-2008 وهو ما يبرزه الشكل الموالي.

[1] - بن عزة محمد، مرجع سابق، ص13.

شكل رقم (13.3): تطور النفقات الاجتماعية في الجزائر 1999-2009

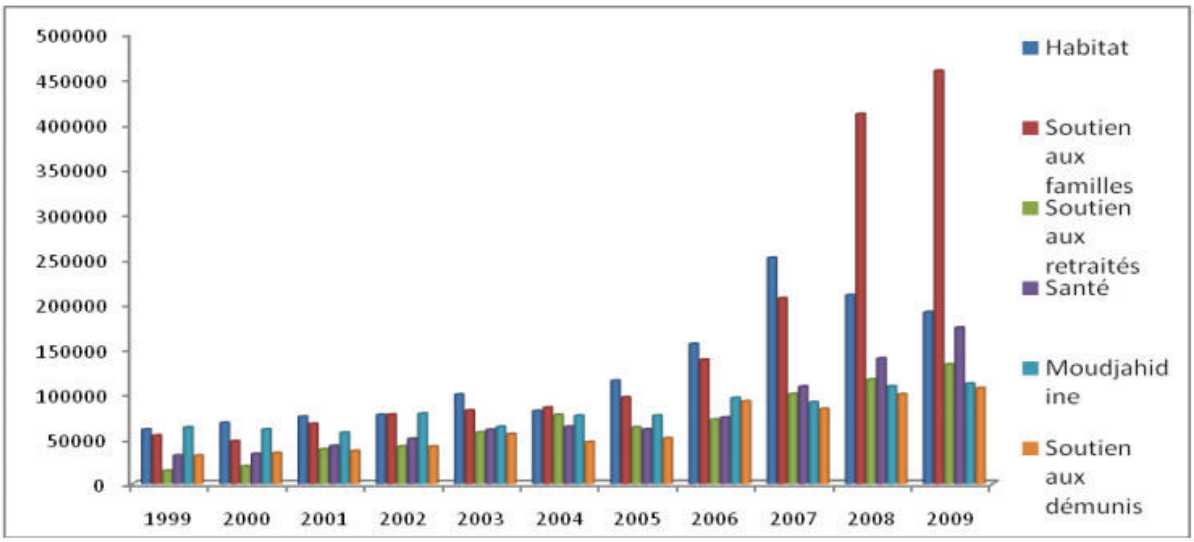

المصدر: المجلس الاقتصادي والاجتماعي- قسم الدراسات الاقتصادية 2009- الجزائر.

كما ارتكزت السياسة المالية على توجيه الإنفاق العام نحو الحد من معدلات البطالة وتحقيق النمو الاقتصادي، وقد ظهر ذلك بوضوح من خلال استحداث المناصب الجديدة في مختلف القطاعات العمومية، وهو ما ساهم في تراجع معدل البطالة في الجزائر من سنة إلى أخرى كما يوضحه الجدول الموالي.

جدول رقم (12.3): تطور معدل البطالة 2001-2010

الوحدة(%)

السنوات	2001	2002	2003	2004	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011	2012
معدل البطالة	27.3	25.7	23.7	17.7	15.3	12.3	11.8	11.3	10.2	10	9.8	9.5

Source: Rapports annuels de la Banque d'Algérie 2005, 2009 et 2010.

المبحث الرابع: الخيارات والبدائل الممكنة أمام الجزائر لتجاوز الآثار السلبية لتراجع الإيرادات النفطية

يعتبر النفط إحدى الوسائل التي مكنت الاقتصاد الجزائري من بناء قاعدة مادية هامة، تشكل أساسا لإمكانية انطلاقة تنموية واعدة، ونظرا إلى أن عوائد قطاع المحروقات كانت ولازالت تساهم بشكل كبير في تمويل البرامج الاقتصادية بغض النظر عن توجهاتها، ومن أجل تجنب استمرار الجزائر في الاعتماد الكلي على عوائد الصادرات النفطية، فإنه يتوجب على الجزائر أن تفكر في إدارة العوائد النفطية، بشكل يضمن لها استمرار عملية التنمية دون الاعتماد الكلي على الإيرادات النفطية حفاظا على مستقبل الأجيال القادمة.

وسنتناول في هذا المبحث الخيارات والبدائل الممكنة أمام الجزائر لتجاوز مرحلة الاعتماد الكلي على صادرات المحروقات، وذلك من خلال ثلاثة مطالب هي:

المطلب الأول: السياسة الانفاقية

المطلب الثاني: تنويع مصادر الدخل.

المطلب الثالث: تنمية الموارد البشرية.

المطلب الأول: السياسة الإنفاقية

تعتبر السياسة الإنفاقية إحدى أدوات السياسة المالية التي تستخدمها الدولة لتحقيق الأهداف الاقتصادية التي تراها ضرورية لإحداث عملية التنمية، ونظرا لاعتماد الجزائر المفرط على الإيرادات البترولية التي تتسم مدا خيله ا بالطبيعة غير المستقرة بسبب التذبذب في أسعار المحروقات، فانه يجب على الجزائر أن تراعي في رسم سياستها الانفاقية الآتي:

- ترشيد الإنفاق العام.
- التوسع في الإنفاق الاستثماري المنتج.

الفرع الأول: ترشيد الإنفاق العام

إن التوجه الجديد لحكومات الدول سواء النامية منها أو الصناعية هو الحد من الإنفاق العام، وذلك بهدف تحسين فعاليته والحد من النفقات غير الضرورية.[1]

ورغم أن شروع الجزائر في وضع إستراتيجية توسعية يعد أمرا ضروريا بسبب حاجة الاقتصاد الجزائري إلى ذلك، من خلال إقرار مخطط دعم الإنعاش الاقتصادي بمبلغ 525 م.د وبرنامج النمو 2005-2009 بمبلغ 4202.7

[1] Isabelle Hentic Et Gilles Bernier, Rationalisation Et Participation Dans La Gestion Du Secteur Public Des Pays En Développement, 2000, P6, (http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/cafrad/unpan006269.pdf).

م.د ، والمخطط الخماسي 2010-2014 بمبلغ 20412 م.د إلا أن هذا التوجه يجب أن يتماشى مع سياسة ترشيد الإنفاق العام وجعله أكثر فعالية، لتجنب الآثار السلبية لتراجع عوائد المحروقات.[1]

ويشير ترشيد الإنفاق العام إلى العمل على زيادة فعالية الإنفاق بالقدر الذي يمكن معه زيادة مقدرة الاقتصاد القومي على تمويل ومواجهة التزاماته الداخلية والخارجية، مع القضاء على أشكال التبديد إلى أدنى حد ممكن، لذا فإن ترشيد الإنفاق العام لا يقصد به ضغطه ولكن يقصد به الحصول على أعلى إنتاجية عامة ممكنة من الإنفاق .

ويتوقف نجاح عملية ترشيد النفقات العامة على جملة من العوامل أهمها:[2]

أ- تحديد الأهداف بدقة: بمعنى تحديد أهداف واضحة ودقيقة للبرامج الحكومية، سواء كانت أهداف طويلة أو متوسطة الأجل.

ب- تحديد الأولويات: في ظل محدودية الموارد، يتعين على منظومة التخطيط العمومية تحديد المشاريع والبرامج وفق سلم للأولويات حسب درجة إشباعها لحاجات الأفراد الأكثر إلحاحا.

ج- القياس الدوري لبرامج الإنفاق العام: بمعنى تقييم مدى فعالية وكفاءة أداء الوحدات والأجهزة الحكومية عند قيامها بتنفيذ المشاريع والبرامج الموكلة إليها.

د- عدالة الإنفاق العام ومدى تأثيره لمصلحة الفئات الأضعف: ينبغي على الدولة أن تسعى إلى تحقيق أكبر درجة ممكنة من العدالة في توزيع المنافع والخدمات الناتجة عن النفقات العامة، والعدالة لا تعني التساوي في توزيع المنافع بين فئات المجتمع.

وهناك مجموعة من الضوابط التي ينبغي التقيد بها لترشيد الإنفاق العام ومنها:

أ- محاربة أشكال واليات الفساد: لترشيد الإنفاق العام لا بد من القضاء على ظواهر هدر المال العام والرشوة والوساطة والمحسوبية التي تفشت في الكثير من المؤسسات والهيئات العمومية، من خلال تطبيق التشريعات الصادرة في هذا الخصوص، إذ تعتبر هذه الظواهر من العوامل التي كانت دائما سببا أو عاملا في ارتفاع تكاليف معظم المشاريع التنموية التي تم تنفيذها في السابق، وستظل سببا رئيسيا في زيادة النفقات العامة ما لم يتم القضاء عليها.

ب- القضاء على ظواهر هدر المال العام: وفي هذا الإطار ينبغي مراعاة ما يلي:

- تحديد أولويات الإنفاق العام بحسب الأهمية النسبية للخدمات المراد تقديمها.
- ترشيد الإنفاق الجاري والاستثماري بالدولة، بحيث يستبعد تماما وجود الإنفاق الترفي وتضييق بنود مهمات السفر والضيافة والمآدب...الخ

[1] بودخدخ كريم، كرباش رحمة، المزيد من الإنفاق العام...هل هو الحل؟، مداخلة بملتقى: البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في التغيرات الإقليمية والدولية، الجلفة، 2013، ص11.

[2] - بلعطاطل عياش، نوي سميحة، آلية ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014، الملتقى الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو خلال 2001-2014، ص5-6.

- ضرورة توزيع النفقات العامة توزيعا عادلا بين مختلف مناطق الدولة، حتى تتحقق التنمية المتكاملة التي يستفيد منها جميع السكان، وليس فئة خاصة أو منطقة محدودة، وفرض رقابة فعالة على كل عمليات الإنفاق لتفادي كل إسراف أو اختلاس يطال المال العام.
- ينبغي إعادة النظر في أنظمة المناقصات والشراء والصرف باتجاه التخفيف من المعوقات البيروقراطية، وإتمام العمليات في مواقيتها دون المساس بالشروط الموضوعية الناظمة لهذه المسائل.

الفرع الثاني: تشجيع الإنفاق الاستثماري المنتج

لقد سمح الانفراج المالي الذي عاشته وتعيشه الجزائر منذ سنة 2001 نتيجة الارتفاع في سعر النفط في إطلاق مشاريع انفاقية ضخمة، كان لها الأثر الايجابي على النشاط الاقتصادي الجزائري المحلي مقارنة بالفترة السابقة إبان التسعينيات.

جدول رقم (13.3): برامج الإنفاق العام في الجزائر 2001-2014 الوحدة: مليار دج

البرنامج	المحاور الكبرى					
مخطط الإنعاش الاقتصادي 2004/2001 525 مليار دج	أشغال كبرى وهياكل قاعدية	تنمية محلية وبشرية	دعم قطاع الفلاحة والصيد البحري	دعم الإصلاحات	/	/
	210.5	204.2	65.4	45.0		/
البرنامج التكميلي لدعم النمو 2009/2005 4202.7 مليار دج	تحسين ظروف المعيشة	تطوير المنشات الأساسية	دعم التنمية الاقتصادية	تطوير الخدمة العمومية	تطوير تكنولوجيا الاتصال	/
	1908.5	1703.1	337.2	203.9	50	/
البرنامج الخماسي 2014/2010 20412مليار دج	التنمية البشرية	المنشات الأساسية	تحسين الخدمة العمومية	التنمية الاقتصادية	مكافحة البطالة	البحث العلمي والتكنولوجيا الجديدة للاتصال
	10122	6448	1666	1566	360	250

المصدر: بودخدخ كريم، كرباش رحمة، المزيد من الإنفاق العام...هل هو الحل؟، مداخلة بملتقى: البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في ظل التغيرات الإقليمية والدولية، الجلفة، 2013، ص11.

يلاحظ من معطيات الجدول أعلاه المبالغ المالية الضخمة التي تم رصدها لمختلف المخططات التنموية خلال فترة الدراسة، لكن لو قورنت النتائج المحققة مع ما أنفق من أموال ضخمة في سبيلها من جهة، ولو أمعنا النظر في حقيقة النتائج المسجلة على كل من معدل البطالة وحجم الواردات، لأمكن القول أن التوسع في الإنفاق العام يجب أن يكون وفق ضوابط تحدد توجهاته، وإلا فإنه لا يعدو أن يكون مسكنا وفقا للمشاكل الكبيرة والاختلالات التي يواجهها الاقتصاد الجزائري والتي تتصدرها مشكلة غياب جهاز إنتاجي محلي قادر على استيعاب هذا الحجم من الإنفاق.

إن التوسع في الإنفاق العام دون ضوابط، أدى إلى زيادة الإنفاق الاستهلاكي العام، والإنفاق الاستثماري العام غير الإنتاجي، كما أن ذلك الإنفاق الاستثماري العام قد تم تخصيصه إلى القاعدة الهيكلية والبنية الأساسية وقطاع رأس المال الاجتماعي، مما يؤكد على حدوث نمو غير متوازن يؤدي إلى جمود الجهاز الإنتاجي وتفكك بعض أنشطته بفعل المنافسة غير المتوازنة في تدفق الواردات، الأمر الذي أدى إلى تلبية الزيادة في الطلب الناتج عن تفاقم الاختلالات في التوازن، وتنامي الاختناقات، من خلال العرض الخارجي عن طريق النمو السريع للواردات.

ويتضح أن الاقتصاد الوطني يعاني من اختلالات في ضعف مستوى التكامل بين قطاعاته الإنتاجية وانخفاض معدل الاندماج بين فروعه، وضعف معدل الارتباط بين أنشطته المتعددة، وأن تدخل الدولة من خلال الاستثمارات العامة يتطلب وجود خطة متكاملة ودقيقة، تساهم في تشجيع الإنفاق الاستثماري المنتج، وإحداث التكامل والاندماج بين المشروعات المبرمجة من خلال ربط مدخلاتها ومخرجاتها بتطوير قدرات الجهاز الإنتاجي الوطني، لتحريك العرض الكلي بما يسمح بترقية الصادرات، كخطوة باتجاه التخلص التدريجي من التبعية للمحروقات.

إن التوسع في الإنفاق الاستثماري المنتج يجب أن يكون هدفا محوريا واستراتيجيا في تحقيق التنمية الشاملة المستدامة المرتبطة به، من خلال الآثار الايجابية للسياسات التنموية التي تؤدي إلى زيادة الطلب الفعال الذي يساهم في تحريك العرض الكلي وإحداث تغييرات جوهرية في الجهاز الإنتاجي والاندماج القطاعي وتصحيح الاختلالات الهيكلية في الجهاز الإنتاجي وفي قطاع التجارة الخارجية، وكذا تلك الاختلالات في تركيب الموازنة العامة بإيراداتها ونفقاتها.

وبالتالي فان التوسع في الإنفاق الاستثماري المنتج يعتبر خيارا استراتيجيا للجزائر لبعث وتنشيط الاقتصاد الوطني تحسبا لمرحلة ما بعد النفط، ويجب إخضاع الإنفاق الاستثماري لضوابط أهمها: [1]

- ربط النفقات الاستثمارية للدولة ببرامج وخطط تفصيلية دقيقة ومحددة الأولويات ومتكاملة الأهداف، تراعي حاجة الاقتصاد الظرفية وتحدياته المستقبلية، والتقليل من الإنفاق الاستهلاكي إلى أقل حد ممكن، في مقابل تشجيع الإنفاق الاستثماري المنتج.

[1]- كمال رزيق، تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد 5، ص337.

- ربط مخصصات البرامج الاستثمارية بالطاقة الاستيعابية الوطنية، وإلغاء التعددية في البرامج التكميلية للوصول إلى الكفاءة التخصيصية للاستثمار.
- إعداد خطة عامة بأهدافها الإستراتيجية العامة ومعاييرها الأدائية، ومؤشراتها القياسية الدورية، وتفاصيلها القطاعية للتحكم في مدخلات ومخرجات المشاريع المبرمجة وتلبية الطلب المتعلق باحتياجاتها في إطار تنمية فروع القطاعات الإنتاجية، وتصحيح الاختلالات الداخلية، واحتواء حالة الإغراق الحالية للاقتصاد الوطني بالواردات.

المطلب الثاني: تنويع مصادر الدخل

إذا كان البعض في الجزائر ينظر بعين الرضا للظروف النفطية الجيدة التي تمر بها الجزائر في الآونة الأخيرة، وما تكون عنها من احتياطات صرف ضخمة ساهمت في تحسين الظروف الاقتصادية للوطن، خاصة بعد ظروف أمنية وسياسية صعبة أثرت بشكل كبير على المواطن الجزائري، فإن المهتمون بالشأن الاقتصادي يرون أن استمرار اعتماد الاقتصاد الجزائري على النفط كمصدر وحيدا للإيرادات يعتبر خللا اقتصاديا كبيرا ينبغي إيجاد حل له، خاصة وأن ارتفاع أسعار النفط لا يمكن أن يدوم، إذ أن انهيار أسعار النفط مثلا سنة 1986 ومطلع التسعينات كشفت بجلاء هشاشة الاقتصاد الجزائري ومدى ارتباطه بالمحروقات.

فبمجرد تراجع الأسعار حتى انخفضت قيمة الصادرات البترولية الجزائرية، وانخفضت إيرادات الجباية البترولية، والتي كان لها تأثيرا مباشرا على الميزانية العامة والاستثمار العمومي والمديونية الداخلية وتأثيرا مباشرا على الناتج الداخلي الخام والبطالة والتضخم، وبالتالي فإن ما يجب أن يحظى بالأولوية في الوقت الراهن هو تنويع مصادر الدخل للاقتصاد الوطني حتى يكون بمنأى عن التأثيرات السلبية لتراجع أسعار المحروقات وذلك من خلال:

الفرع الأول: إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية

إن انتهاج السياسة المالية الانكماشية قد لا يكون مجديا وقد يأتي بنتائج عكسية ويؤثر سلبا على التشغيل والنمو الاقتصادي.[1]

وبالتالي فإن إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية لا يكون بضغط الإنفاق العام أو زيادة الضرائب (أسعارها وأنواعها) ، وإنما عن طريق ترشيد الإنفاق العام، أي زيادة درجة الإنتاجية لكل مورد عام ينفق على مختلف الأغراض أو دعم الطاقة الضريبية، وذلك من خلال الآتي:[2]

أولا– دعم الطاقة الضريبية: من خلال قيام الدولة بإصلاحات ضريبية جديدة، لتقريب الطاقة الضريبية الفعلية من الطاقة الضريبية الممكنة، وحتى تستطيع الدولة إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولي ة ينبغي معالجة بعض الصعاب التي يعاني منها النظام الضريبي:

أ– التقليل من التهرب الضريبي: لنمو وتطور الطاقة الضريبية يجب اتخاذ مجموعة من الإجراءات العملية أهمها:

1- Christina D.Romen, What Do Know The Effects Fiscal Policy?. Separting Evidence From Ideology, Hamilton College, November7, 2011, P17.

[2] - كمال رزيق، سمير عمور، مرجع سابق، ص335-336.

- اتخاذ إجراءات وقائية شمولية تتعلق بوضوح ودقة التشريعات الضريبية وتعليماتها التنفيذية، وعقلانية وواقعية المعدلات والتعريفات، وتقييد الصلاحيات الفعلية ولجان الفرض وغيرها تقييدا موضوعيا للحيلولة دون تعسف الإدارة الضريبية أو تواطئها مع المخلين بالتزاماتهم الضريبية، كما يحقق ذلك تحصينا وحماية للإدارة الضريبية، من الوقوع في الخطأ، أو التعرض للضغوط التي قد تمارس عليها للإخلال بواجباتها.
- تفعيل النصوص الجبائية في معاقبة وملاحقة مرتكبي التهرب الضريبي، كما هو الحال في كافة بلدان العالم المعاصر، وذلك من خلال وضع تشريعات ومعايير جزائية متدرجة وفقا لمستويات التهرب الضريبي وطبيعته.

ب– عقلنة الامتيازات الضريبية: وذلك من خلال إعادة النظر في الإعفاءات الضريبية، واعتماد أسس موضوعية اقتصادية واجتماعية تقوم عليها هذه الإعفاءات، من خلال:

- إعادة النظر في الإعفاءات الدائمة في ضوء ضرورتها الاقتصادية والاجتماعية من جهة، ولتحقيق العدالة والمساواة بين كافة المكلفين من جهة ثانية، والحد من التهرب الضريبي الناتج عن استغلال الإعفاءات الممنوحة قانونا.
- اقتصار الإعفاءات على الاستثمارات التي تساهم في التنمية الاقتصادية، وتحقيق زيادة في القيمة المضافة وتؤمن المزيد من فرص العمل، وعلى المشاريع التي تستعمل المواد الأولية المحلية.

ج– رفع كفاءة الإدارة الضريبية وجهاز التحصيل الضريبي: يجب رفع كفاءة الإدارة الضريبية و بخاصة جهاز التحصيل الضريبي لدعم الطاقة الضريبية، وذلك من خلال:

- الانتقال من النظام الضريبي الحالي التي يتميز بالتعقيد، إلى نظام ضريبي عصري يتميز بالفعالية والعدالة، بحيث يتساوى أمامه كافة الموطنين وفقا لمقدرتهم التكليفية.

ثانيا– ترشيد الإنفاق العام: بالإضافة إلى دعم الطاقة الضريبية للرفع من موارد الجباية العادية، فإنه يجب على الدولة أن تعمل على ترشيد الإنفاق العام، والمقصود بالترشيد هو أن تحقق النفقات العامة الأهداف المحددة للدولة ذلك باستخدامها على أحسن وجه ممكن، والحيلولة دون إساءة استعمالها أو تبذيرها في غير أغراض المنفعة العامة، وذلك من خلال التقيد بضوابط ترشيد الإنفاق العام كما رأينا سابقا.

الفرع الثاني: ترقية الصادرات خارج المحروقات

تنبع الضرورة الداعية لوضع إستراتيجية صناعية تؤدي إلى تغيير وتنويع الهيكل الإنتاجي للاقتصاد الجزائري، من كون أنه ومنذ ما يزيد عن ثلاثة عقود من العمل الإنمائي، والنوايا المعلنة بغرض تنويع القاعدة الإنتاجية، لا يزال الاقتصاد الجزائري يعتمد على قطاع المحروقات كمصدر رئيسي لتكوين الثروة والدخل، إذ يساهم بما نسبته في المتوسط 50% من الناتج المحلي الإجمالي، و 95% من إجمالي الصادرات الجزائرية، وهو ما ينم عن خلل واضح في التنمية الذي ساد في الماضي، والذي دفع بالدولة إلى عدم اختيار البديل التنموي المناسب الذي يخلصها من البقاء رهن تقلبات أسعار النفط العالمية.[1]

[1]- مصطفى بن ساحة، أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مذكرة ماجستير، جامعة غرداية، 2011/2010، ص149.

كما أنه ورغم إنفاق مبالغ طائلة على مختلف البرامج التنموية في السنوات الأخيرة، وإن ساهم في توسيع قاعدة البنية التحتية ودعم قطاعي الصناعة والزراعة وترقية وتنشيط القطاعات الخدمية، إلا أن هذا التوسع لا يرجع إلى نمو حقيقي، بل إلى توسع الدولة في الإنفاق العام كنتيجة لضخامة الإيرادات النفطية المتراكمة.[1]

جدول رقم (14.3): تطور الصادرات غير النفطية للفترة 2000-2009

الوحدة: مليون دولار

السنة	2000	2002	2004	2006	2008	2009
الصادرات غير النفطية	612	734	781	1184	1893	1047

المصدر: تقارير بنك الجزائر2002-2009

نلاحظ أن صادرات الجزائر خارج المحروقات لم تتجاوز في أحسن الأحوال مبلغ 2 مليار دولار وهو رقم ضئيل بالنظر إلى عوائد صادرات البلد بالعملة الصعبة الناتجة عن صادرات المحروقات، ويعاني قطاع التصدير في الجزائر من مجموعة من المشكلات والعوامل التي تحول دون وصول المنتوج الوطني إلى الأسواق الدولية ومنها:[2]

- غياب إستراتيجية واضحة المعالم لترقية وتنمية الصادرات غير النفطية، إضافة إلى تداخل صلاحيات الهيئات والمؤسسات المعنية بذلك مما أدى إلى غياب التنسيق وتضارب الأرقام المقدمة، وبالتالي صعوبة تحليل الواقع وإيجاد أفضل السبل لتوصيل المنتوج الوطني إلى الخارج.
- ضعف القدرة التنافسية للمؤسسات الجزائرية بسبب عدم تطابق مواصفاتها مع المعايير الدولية المتعلقة بالجودة، وهذا راجع إلى غياب ثقافة الإبداع والابتكار داخل المؤسسات.
- ارتفاع أسعار السلع الجزائرية مقارنة بأسعار نفس السلع في الدول الأخرى، بسبب عدم الاستخدام الأمثل للموارد بالإضافة إلى تبعية مدخلاتها إلى الخارج.
- انعدام الهياكل التي تتكفل بوظيفة التصدير داخل المؤسسة وبالتالي إهمال الوظائف الأخرى المرتبطة بها كالتسويق الدولي.
- غياب ثقافة المقاولاتية والتصدير لدى المتعاملين الاقتصاديين الجزائريين، وميلهم نحو ممارسة عملية الاستيراد بدلا من تحمل مخاطر الإنتاج ومن ثم التصدير، وهذا رغم إنشاء الجزائر لشركة تأمين وضمان الصادرات لجعلها أداة إضافية لدعم الصادرات من خلال تغطية مخاطر التصدير.[3]

1- Aissa Mouhoubi, L'effet De La de La Rente Sur L' investissement Et La Production Hors Hydrocarbures En Algérie, colloque Internationale-Algérie, Cinquante Ans D'expériences De Développement Etat Economie-Société, P15.

2- خلوفي عائشة، بن زيادي أسماء، ايت بارة شفيعة، تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر، مؤتمر تقييم الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، مارس2013، ص15.

3-Aissa Takli, Menistere De Commerce, Convention France, Maghreb, Paris, 5-6 Fev 2008, p 2.

- عدم توافر نظام معلومات، يزود المصدر الجزائري بالبيانات و الإحصاءات الكافية في الأسواق العالمية و التي تمكنهم من معرفة موقع سلعتهم من هذه الأسواق .

وعلى الجزائر كبلد يعتمد اقتصاده بشكل شبه كلي على موارد قطاع المحروقات أن يتبع إستراتيجية اقتصادية على المدى الطويل تأخذ بعين الاعتبار التطور المستقبلي لهذه الموارد، من أجل تجنب تعويض الانخفاض الظرفي و المفاجئ في قيمتها، وذلك من خلال دعم وترقية الصادرات خارج المحروقات إلى قطاع تصديري لا يعتمد على النفط بشكل مطلق، ويكون ذلك من خلال :

- إعادة النظر في توجيه المخصصات المالية للبرامج الاستثمارية نحو القطاعات المنتجة وهذا لتنمية وتنويع الصادرات خارج المحروقات، وضمان مواصلة تنفيذ البرامج الاستثمارية، خاصة و أن هذه البرامج سواء المنفذة أو التي تحت التنفيذ ممولة عن طريق إيرادات المحروقات.
- وضع إستراتيجية اقتصادية واضحة تعمل على إزالة مختلف الاختلالات و العراقيل التي تقف أمام جهاز الإنتاج الوطني، وتعبئة كل قدراته و تمكينه من استغلال المزايا النسبية المتوفرة لديه.
- تبني إستراتيجية صناعية قوامها دعم و تنشيط الصادرات خارج المحروقات.

المطلب الثالث: تنمية الموارد البشرية

تتميز المرحلة الحالية من الاقتصاد بكونها اقتصاد المعرفة، لكون مصادر التنافسية أصبحت تتمحور حول عوامل ذات صلة بالمعرفة، إذ أصبحت المعرفة موردا قادرا على تكوين الثروات و الارتقاء بنوعية الحياة، لأنها تستخدم من أجل اتخاذ قرارات أفضل تنتهي إلى اتخاذ قرارات عقلانية، وبالتالي فتنمية تنافسية الاقتصاد تكمن في الاهتمام بمجالات المعرفة، وهذا يقتضي هيكلة النفقات العامة بتوجيهها نحو التعليم العالي، البحث و التطوير، تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، البنية التحتية ، الصحة...الخ، ذلك أن حصة الإنفاق على التعليم هي في حدود 3.5% سنة 2003 في حين وصلت في تونس إلى 6%، و تعتبر حصة الإنفاق على البحث و التطوير ضعيفة بالمقارنة مع المعدلات الإقليمية و الدولية.[1]

[1]- عبد المجيد قدي، الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات؟، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف 2008، ص09.

شكل رقم (14.3): تطور نصيب الفرد من النفقات العامة على الصحة 2007/2000

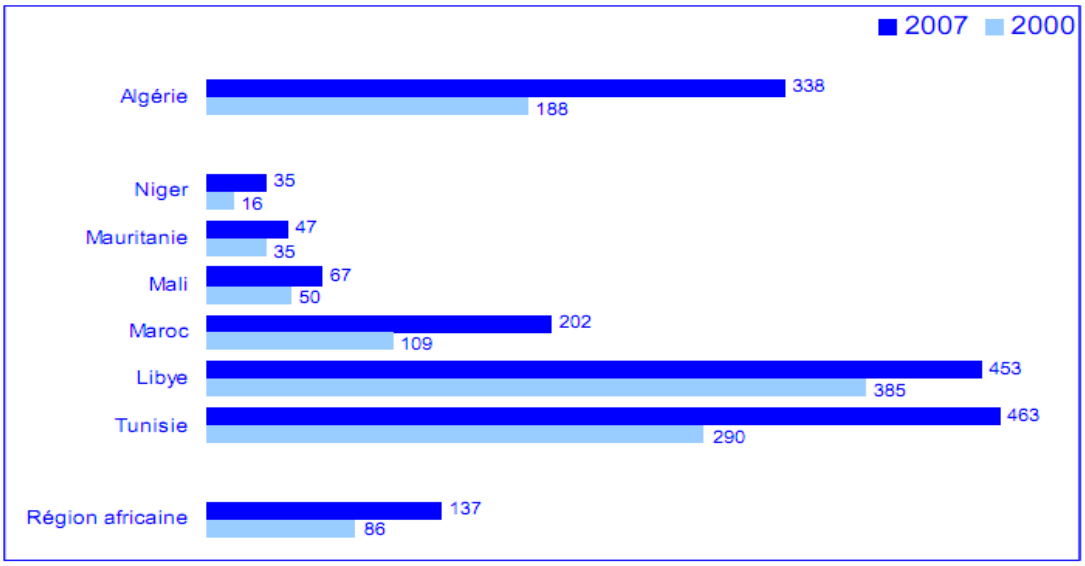

المصدر: بن حاج منير، أثر التوسع على الانفاق العام على القطاعات الاجتماعية على الفقر البشري في الجزائر 2001-2010، ، مؤتمر تقييم الاستثمارات العامة وانعكاساته ا على التشغيل والاستثمار خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، مارس2013، ص09.

من المنحني يلاحظ أن نصيب الفرد من النفقات العامة على الصحة وإن كان مرتفعا سنة 2007 مقارنة بسنة 2000 إلا أنه يبقى منخفظا مقارنة ببعض الدول العربية كتونس وليبيا مثلا، وعموما فإن موقع الجزائر في سلم التنمية البشرية حسب تقرير التنمية البشرية سنة 2013 في المرتبة 115 عالميا و 12 عربيا و 17 إفريقيا، و في مجال التعليم صنفت في المرتبة 107 عالميا رغم تخصيصها للتعليم 7.8 مليار دولار برسم قانون المالية سنة 2013، وذلك لانعدام إصلاحات فعلية في مجال التعليم.[1]

والجدول الموالي يوضح تطور معدلات القراءة في الجزائر لما فوق 15 سنة بين سنتي 2000 و2007

جدول رقم (15.3): تطور معدل القراءة والكتابة بين البالغين(15 سنة فما فوق)

السنة	2000	2002	2003	2004	2005	2006	2007
المعدل%	66.6	68.9	69.8	69.9	69.9	74.6	75.4

Source: Rapports développement humain de 2001-2009.

ولتنمية الموارد البشرية و تطويرها فإن ذلك يجب أن يقوم على أربعة أسس هي:[2]

– **الإنتاجية**: فتوسع قدرات الأفراد التعليمية و التدريسية و الصحية إنما يستهدف رفع إنتاجيتهم و بالتالي دخولهم ما يرفع بدوره قدرتهم على إشباع حاجياتهم.

[1]- تقرير التنمية البشرية، هيئة الأمم المتحدة، 2013.
[2]- بلعاطل عياش، نوي سميحة، مرجع سابق، ص6-7.

– **العدالة:** بمعنى أن تتاح لجميع أفراد المجتمع فرص متساوية للمساهمة في العملية التنموية في مرحلة أولى، ثم الاستفادة بشكل عادل من ثمارها في مرحلة لاحقة.

– **الاستمرارية:** بمعنى أن تحقيق العدالة لا يقتصر على أبناء الجيل الحالي فقط بل لا بد أن يمتد ليشمل أبناء الأجيال المقبلة أيضا.

– **المشاركة:** أي المساهمة الفعالة للأفراد في اتخاذ القرارات التي تعنيهم ما يضمن أن تكون التنمية بهم ولهم .

فالتنمية إذا و إضافة إلى كونها تؤكد البعد الاقتصادي لعملية التنمية، فهي ترتبط بجودة حياة البشر وهذا ما أكدت عليه الإصدارات المتتالية لتقارير التنمية البشرية.

خلاصة الفصل

وكخلاصة لما تقدم في هذا الفصل يمكن القول أن اثر الإيرادات النفطية على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة يبدو واضحا من خلال العلاقة الطردية بين تطور إيرادات النفط و تطور حجم الإنفاق العام التي تعكس الارتباط القوى بينهما.

فقد اعتمدت الجزائر منذ سنة 2001 و حتى وقتا الحاضر سياسة انفاقية توسعية، والتي استهدفت من خلالها تدعيم حركية النشاط الاقتصادي وبالتالي خلق الشروط الموضوعية للنمو و تدعيمه و من ثم توطيده، وفي ذلك سير على منهج التحليل المالي للفكر الكنزي، نظرا للدور الهام الذي وجب أن تضطلع به الدولة في النشاط الاقتصادي خاصة في ظل الظروف الداخلية و الخارجية الملائمة التي تمر بها الجزائر، و التي شكلت قاعدة مالية متينة لم تكن متوفرة من قبل.

و لقد ساعد ارتفاع أسعار النفط في السنوات الأخيرة إلى زيادة اعتماد الاقتصاد الجزائري أكثر على القطاع النفطي، من خلال ارتباط النفقات العامة في الجزائر ارتباطا قويا بإيرادات النفط، وهو ما يعكس الأهمية الواضحة لقطاع النفط في الاقتصاد الوطني و التي تتجلى في تدخله في جميع القطاعات سواء منها الصناعية أو الفلاحية أو الاجتماعية، إذ يعتبر المورد الأساسي للاقتصاد الوطني، بحيث وصلت مساهمتة في المتوسط 45% من الناتج الداخلي الخام في السنوات الأخيرة و أكثر من 97% من إجمالي الصادرات، وهذا كله يوضح مدى هشاشة الاقتصاد الوطني الذي كشف عنه تراجع الإيرادات سنة 2009 على إثر تداعيات الأزمة المالية العالمية، ودفع إلى بروز الأصوات المنادية باتخاذ إجراءات تقشفية لحماية الاقتصاد الوطني من الآثار السلبية لتراجع الإيرادات النفطية، و عليه فإن الدور الكبير للنفط في مجمل الحياة الاقتصادية يجعل تأثير التغيير في أسعار النفط سواء بالزيادة أو بالنقصان كبيرا على الاقتصاد، و هذا بدوره يشكل تحديا للهدف الاستراتيجي الرامي إلى تسجيل تنوع في الاقتصاد الجزائري لتجاوز مرحلة التبعية للمحرقات بعيدا عن القطاع النفطي.

و يمكن القول في الأخير أن الشرط الرئيسي و الضروري لنجاح سياسة الإنفاق العام في فك ارتباطها بالإيرادات النفطية هو ضرورة وجود جهاز إنتاجي مرن و كفء مما يضمن فعالية سياسة الإنفاق العام في الخروج بالاقتصاد الجزائري من دائرة التبعية للمحروقات، و التأسيس لقاعدة اقتصادية متينة تسمح بتسيير الاقتصاد الجزائري في طريق النمو على المدى الطويل، و لهذا يتوجب على صناع قرار السياسة الاقتصادية في الجزائر العدول عن الخيار الكنزي و التوجه نحو خيار تطوير جانب العرض بدرجة أولى، دون إهمال مختلف الجوانب المكملة كتنويع مصادر الإيرادات العامة و التوجه نحو تنمية الموارد البشرية.

الخاتمة العامة

الخاتمة العامة

لقد كان الهدف من هذه الدراسة هو محاولة معرفة أثر تطور الإيرادات النفطية على الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة2012/2000، ذلك أن أكبر تحد يواجه الجزائر هو تقلبات أسعار النفط و من ثم عائداته، و هو ما يؤثر سلبا على جهود التنمية التي تعتمد بشكل أساسي على التوسع في الإنفاق العام.

ولذلك وقع اختيارنا لهذا الموضوع الذي قمنا فيه بالتطرق للإطار النظري لكل من النفط و تطورات أسعاره، حيث تمت الإشارة إلى سوق النفط و العوامل المحددة لأسعار النفط فيه، أما فيما يتعلق بالإنفاق العام و تطوره، فقد تطرقنا فيه إلى المفاهيم العامة حول الإنفاق مرورا إلى تقسيماته و آثاره الاقتصادية.

وبالنسبة للفصل الثالث الذي يتضمن تحليل العلاقة بين الإنفاق العام في الجزائر و تطور الإيرادات النفطية، حيث ابتدأنا فيه بتطور الإنفاق العام في الجزائر خلال الفترة محل الدراسة، ثم تطور الإيرادات النفطية في الجزائر لنفس الفترة، مرورا إلى الربط بين تطور كل منهما وتحليل العلاقة بينهما، مع التطرق إلى الخيارات التي تجعل الجزائر تتجنب الآثار السلبية لتراجع الإيرادات النفطية الناتج عن تراجع أسعار النفط في السوق العالمية المتسمة بالتذبذب و عدم الاستقرار.

و بعد هذه الدراسة تم التوصل إلى النتائج التالية :

1- لا يزال البترول يحتفظ بمركز اقتصادي ينافس كافة مصادر الطاقة الأخرى، وتأتي الأهمية الإستراتيجية للنفط باعتباره مصدرا رئيسيا للطاقة و مادة أولية و أساسية في العديد من فروع الصناعة و سلعة هامة في التجارة الدولية، كما يشكل مصدر دخل رئيسي للدول المنتجة و المستهلكة له على حد سواء.

2- عند الحديث عن أسواق النفط يجب التمييز بين سوق المبادلات المادية و سوق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط، حيث أن سوق المبادلات المادية تنحصر في السوق الفورية و أسواق العقود طويلة الأجل ، أما سوق المشتقات المالية المرتبطة بالنفط، فيتم فيها تبادل الأوراق المالية المرتبطة بالنفط.

3- يتأثر كل من العرض و الطلب على النفط بعوامل عديدة تختلف من حيث قوتها و درجة تأثيرها، منها ما هو أساسي و منها ما هو ثانوي إذ يعتبر النمو الاقتصادي العالمي و ازدياد عدد السكان أكثر العوامل التي تمارس تأثيرا على الطلب العالمي على النفط، إضافة إلى سياسات الدول المستهلكة للطاقة كتوجهها لفرض مزيد من الضرائب أو تشجيعها للطاقة البديلة.

أما الظروف الطارئة كعامل المناخ فإنها تعتبر عاملا ثانويا و تأثيرها على الطلب قليل نسبيا، لارتباطها بالكوارث و الأعاصير وتغيرات درجة الحرارة على مدار السنة.

4- يتحدد حجم المعروض العالمي من النفط هو الآخر بمجموعة من العوامل، يأتي في مقدمتها حجم الطلب على النفط و مستوى الأسعار حيث أن ارتفاع السعر يحفز على زيادة العرض النفطي و العكس صحيح ، إضافة إلى الاحتياطات النفطية المؤكدة و الطاقة الإنتاجية الممكنة، هذا من جهة ومن جهة أخرى فإن العوامل الجيوسياسية و التغيرات المناخية تؤثر بدورها هي الأخرى على حجم الإمدادات من النفط.

5- يعتبر ارتفاع أسعار النفط و تقلبات السوق سمة ثابتة في أسواق النفط العالمية، بسبب خصائص وتعقيدات السوق، إذ لا يوجد نسق موحد يمكن التنبؤ به لأسعار النفط لوجود الكثير من العوامل المتداخلة فيما بينها أهمها الطلب و العرض إضافة إلى عوامل المضاربة و تغيرات سعر صرف الدولار، وكل هذه العوامل تتأثر بدورها بالكثير من العوامل الأخرى.

6- تتجلى أهمية الإنفاق العام من الناحية الاقتصادية في كونه أداة هامة لإعادة تخصيص الموارد سواء بين الاستهلاك العام و الاستهلاك الخاص، أو بين السلع الإنتاجية و السلع الاستهلاكية، وذلك يعتبر جد ضروري بناء على عدم فعالية آلية السوق في عملية تخصيص الموارد بشكل أ كفأ كما يبرز أيضا أهميته من الناحية الاقتصادية من خلال آثاره على كل من الإنتاج و الاستهلاك و كذا تأثيره على الاستثمار من خلال أثر المضاعف و ا لم عجل، أما من الناحية الاجتماعية فإن الإنفاق العام في شكل تحويلات حكومية و إعانات اجتماعية يعتبر أداة هامة في إعادة توزيع الدخول، ومن ثم فهو يقلل من توسع الهوة بين الطبقات الاجتماعية داخل المجتمع.

7- لقد اعتمدت سياسة التوسع في الإنفاق العام كأداة للسياسة المالية في الجزائر منذ مطلع سنة 2001 وحتى و قتنا الحاضر، بهدف تدعيم حركية النشاط الاقتصادي من خلال البرامج التنموية بهدف خلق الشروط الموضوعية للنمو وتدعيمه و ثم توطيده، وفي ذلك سير على منهج التحليل المالي للفكر الكنزي، نظرا للدور الذي وجب أن تضطلع به الدولة في النشاط الاقتصادي باعتبارها عونا رئيسيا من الأعوان الاقتصاديين خاصة في ظل الأزمة الاقتصادية التي مرت بها البلاد سنوات التسعينات من القرن الماضي، وما تبعها من ظروف داخلية و خارجية ملائمة لتدارك التأخر المسجل في كل المجالات.

8- شهدت أسعار النفط على المستوى الدولي ارتفاعات قياسية منذ بداية العقد الحالي لتصل إلى أكثر من 100 دولار للبرميل، وكنتيجة لهذا الوضع حققت الجزائر مداخيل كبرى تم ثلث في تسجيل ميزان المدفوعات و الميزانية العامة لفوائض مالية هامة، وهو ما أدى لبلوغ احتياطي الصرف الأجنبي أكثر من 200 مليار دولار، وتم إنشاء صندوق ضبط الموارد لامتصاص الفوائض المالية السنوية المتأتية من فوائض الجباية البترولية للحفاظ على التوازنات المالية للدولة ، خاصة عند تسجيل العجز في الميزانية العامة.

9- يرتبط الإنفاق العام في الجزائر بحجم الإيرادات النفطية ارتباطا قويا، إذ تشكل الجباية البترولية الحصة الأكبر من إجمالي الإيرادات العامة للدولة،كما ساهم في تغطية عجز الميزانية الناتج عن التوسع في الإنفاق العام من خلال موارد صندوق ضبط الموارد المتأتية موارده من الجباية البترولية، وهو ما يؤكد أن انخفاض العوائد النفطية سيترك آثارا سلبية على سياسات

الإنفاق العام، لأن الاستمرار في سياسات الإنفاق التوسعية يتطلب استمرار تدفق الإيرادات النفطية أو البحث عن مصادر إيرادات أخرى، و هو ما يجب أن يكون هدفا لكل سياسة اقتصادية مستقبلا .

10- أن ما يجب أن يحظى بالأولوية في الوقت الراهن، هو استعمال أداة الإنفاق العام، في تحقيق مقومات التنمية الاقتصادية و الاجتماعية الحقيقية، تحسبا لما يمكن أن يقع من تراجع للإيرادات النفطية مستقبلا بسبب تذبذب أسعار المحروقات في الأسواق العالمية .

وعلى ضوء دراستنا لموضوع البحث، وبعد استعراضنا لنتائجه المتوصل إليها يمكن تقديم التوصيات التالية:

- عند ارتفاع أسعار النفط و تراكم الإيرادات النفطية ينبغي على الجزائر استغلال الموارد المالية استغلالا أمثل مع المحافظة على احتياطي مناسب من العملة الصعبة لاستعماله في المستقبل خاصة عند تراجع أسعار النفط، وذلك لمواجهة حاجيات السكان المتزايدة و استمرار عملية التنمية.

- إعادة النظر في الأولويات الحالية للإنفاق العام، والتي ترتكز على بعض الجوانب الاجتماعية والسياسية الظرفية لاحتواء الاضطرابات، من خلال إعادة صياغة الأولوية المجتمعية بأبعادها الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية التي تحقق الأمن الاقتصادي في المدى المتوسط و البعيد، من خلال النمو المستدام و الإصلاح الدائم للاختلالات الهيكلية.

- من المجالات الواجب الاهتمام بها في ظل توفر الموارد المالية ضبط أوضاع المالية العامة بإصلاح النظام المالي (هياكل – مؤسسات –إجراءات– موارد بشرية . . .)، وهذا بإصلاح النظام الموازني بشكل يجعله قادرا على ضمان استمرارية المالية العامة، وتحقيق العدالة بين الأجيال، و يسمح في ذات الوقت بممارسة الرقابة على الإنفاق العام وضمان ترشيده.

- العمل على خصخصة القطاعات التي ليس لها القدرة على رفع إنتاجها و إنتاجيتها، مع تقديم الدولة الدعم المالي لهذه القطاعات وهذا من شأنه أن يساهم في رفع الناتج الخام.

- إعطاء الجباية العادية دورا أساسيا في تغطية النفقات العامة، بالعمل على مواصلة إصلاح النظام الضريبي من خلال تسهيل عمليات التحصيل وتحقيق الضغط الضريبي لتجنب التهرب الضريبي من أجل عدم الوقوع في عجز الميزانية.

- توسيع مصادر الطاقة من خلال تنمية الأبحاث و عقود الشراكة الأجنبية و توسيع فرص الاستكشاف و التنقيب لاستغلال مصادر الطاقة البديلة و التي من أهمها الطاقة الشمسية.

- زيادة المخصصات المالية الموجهة لتطوير التعليم و تنمية البحث العلمي ، بهدف الاستثمار في العنصر البشري الذي يعتبر قوة للتنمية و ركيزة أساسية للنهوض بأي اقتصاد.

- التوسع في الإنفاق الحكومي الاستثماري على مشاريع الصناعة و الاستفادة من الإمكانيات المتاحة في المجال الزراعي و السياحي وهذا من أجل تحقيق مصادر إضافية لموارد الدولة دون الاعتماد على قطاع المحروقات.

قائمة المراجع

قائمة المراجع

أ- المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- إبراهيم سليمان قطف، على محمد خليل، **مبادئ الاقتصاد الجزئي**، دار الحامد، عمان، الأردن.

2- أحمد سيد خليل، **أزمة الطاقة والتحدي القادم- دراسة إستراتيجية بيئية هندسية**-، دار الفكر العربي، القاهرة، 2009، ط1.

3- أحمد فريد مصطفى، **الموارد الاقتصادية**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، د.ت.

4- حمد بن محمد آل الشيخ، **اقتصاديات الموارد الطبيعية والبيئة**، العبيكان، الرياض، 2007،ط1.

5- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، لبنان، 2006، ط2.

6- حسين عبد الله، **مستقبل النفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2000 .

7- حامد عبد المجيد دراز،وآخرون، **مبادئ المالية العامة**، الدار الجامعية الإسكندرية، الجزء2.

8- حامد عبد المجيد دراز، وآخرون، **المالية العامة (الضرائب والنفقات العامة)** ، الدار الجامعية، الإسكندرية، د.ت.

9- خالد أمين عبد الله، **محاسبة النفط**، دار وائل للنشر، عمان، الأردن، د.ت.

10- خالد شحادة الخطيب، أحمد زهير شامية، **أسس المالية العامة**، دار وائل للنشر، عمان، 2005.

11- خبابة عبد الله، **أساسيات في اقتصاد المالية العامة**، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2009.

12- زينب حسين عوض، **مباديء المالية العامة**، دار الجامعية الجديدة، الإسكندرية، 2008.

13- سمير التنير، **التطورات النفطية في الوطن العربي ماضيا وحاضرا**، دار المنهل اللبناني، بيروت، 2008.

14- سوزي عدلي ناشد، **المالية العامة**، منشورات الحلبي الحقوقية، لبنان، 2003.

15- عاطف سليمان، **الثروة النفطية ودورها العربي- الدور السياسي والاقتصادي للنفط العربي**، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

16- عصام الجلبي وآخرون، **مستقبل الاقتصاد العربي بين النفط والاستثمار**، مؤسسة عبد الحميد شومان، الأردن.

17- عادل فليح العلي، **المالية العامة والتشريع المالي الضريبي**، دار حامد، عمان، الأردن، 2007.

18- كينث.س.ديفيس، **ما بعد النفط**، ترجمة صباح صديق الدملوجي، مركز دراسات الوحدة العربية، بيروت، 2009.

19- لعمارة جمال، **منهجية الميزانية العامة للدولة في الجزائر**، دار الفجر للنشر والتوزيع، 2004.

20- محمد أحمد الدوري، **محاضرات في الاقتصاد البترولي** ،ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر، 1983.

21- محمد طاقة، هدى العزاوي، **اقتصاديات المالية العامة**، دار الميسرة، عمان، 2007.

22- متولي عبد القادر، **الأسواق المالية النقدية في عالم متغير**، دار الفكر، الأردن، عمان، 2010، ط1.

23- محمد شاكر عصفور، **أصول الموازنة العامة**، دار الميسرة والتوزيع والطباعة، عمان، الأردن، 2008.

24- يسرى محمد أبو العلا، **نظرية البترول بين التشريع والتطبيق في ضوء الواقع والمستقبل المأمول**، دار الفكر الجامعي، الإسكندرية، 2008، ط1.

ثانيا: البحوث والملتقيات

25- بوفليح نبيل، **فعالية صناديق الثروة السيادية كأداة لتسيير مداخيل النفط في الدول العربية**، أكاديمية الدراسات الاجتماعية والإنسانية، العدد 4، 2010.

26- بودخدخ كريم، كرباش رحمة، المزيد **من الإنفاق العام...هل هو الحل؟**، مداخلة بملتقى: البدائل التنموية في الاقتصاديات العربية وترشيد استغلال الموارد في التغيرات الإقليمية والدولية، الجلفة، 2013.

27- بلعطاطل عياش، نوي سميحة، **آلية ترشيد الإنفاق العام من أجل تحقيق التنمية البشرية المستدامة في الجزائر 2001-2014**، الملتقى الدولي تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والنمو خلال 2001-2014.

28- خلوفي عائشة، بن زيادي أسماء، ايت بارة شفيعة، **تقييم آثار برامج الاستثمارات العامة على إستراتيجية تنمية الصادرات غير النفطية في الجزائر**، مؤتمر تقييم الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف، مارس2013.

29- عماري عمار، محمدي وليد، **أثار برامج الاستثمارات العامة على الأداء الاقتصادي في الجزائر**، أبحاث مؤتمر تقييم أثار برامج الاستثمارات العامة وانعكاساتها على التشغيل والاستثمار والنمو خلال الفترة 2001-2014، جامعة سطيف1.

30- عبد المجيد قدي، **الاقتصاد الجزائري والنفط: فرص أم تهديدات؟**، المؤتمر العلمي الدولي التنمية المستدامة والكفاءة الاستخدامية للموارد المتاحة، جامعة سطيف 2008.

31- محمد التهامي، **مسيرة قطاع المحروقات في الجزائر1956-2012**، التحديات،وأهم الانجازات والآفاق، الملتقى الدولي خمسون سنة من التجارب التنموية – ممارسة الدولة والاقتصاد والمجتمع، جامعة قاصدي مرباح.

32- نبيل مهدي الجناي، كريم سالم حسين، **العلاقة بين أسعار النفط الخام وسعر صرف الدولار باستخدام التكامل المشترك وسببية Granger**، جامعة القادسية.

ثالثا: رسائل ومذكرات

33- بن عزة محمد،"**ترشيد سياسة الإنفاق العام بإتباع مبدأ الانضباط بالأهداف**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة تلمسان، 2010/2009.

34- جامع عبد الله،"**أثر تطور أسعار النفط خلال الفترة 2010/2000 على الاقتصاديات النفطية – دراسة حالة الجزائر–**"، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة بسكرة، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، 2012/2011.

35- ضيف أحمد، **انعكاس سياسة الإنفاق العام على النمو والتشغيل في الجزائر 2004/1994**، مذكرة ماجستير غير منشورة، تخصص نقود وبنوك، جامعة الشلف، 2005/2004.

36- عبادة عبد الرؤوف، **محددات سعر نفط منظمة أوبك وآثارها على النمو الاقتصادي في الجزائر–دراسة تحليلية قياسية2008/1970–**، مذكرة ماجستير، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، جامعة ورقلة، 2011.

37- مسعود دراوسي، **السياسة المالية ودورها في تحقيق التوازن الاقتصادي2004/1990**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، 2006/2005.

38- مصطفى بن ساحة، **أثر تنمية الصادرات غير النفطية على النمو الاقتصادي في الجزائر- دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة ماجستير، جامعة غرداية، 2011/2010.

رابعا: المجلات

39- الطاهر زيتوني، **"التطورات في أسعار النفط العالمية وانعكاساتها على الأسعار العالمية"**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد132، شتاء2010، منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول .

40- الطاهر الزيتوني، **الآفاق المستقبلية للطلب العالمي للنفط ودور الدول الأعضاء في مواجهته**، مجلة النفط والتعاون العربي، العدد139، خريف2011.

41- الطاهر الزيتوني، **الأفاق المستقبلية لإمدادات العالم والدول الأعضاء من النفط:الفرص والتحديات** ،مجلة النفط والتعاون العربي، العدد142، صيف2012.

42- بوفليح نبيل، **صندوق ضبط الموارد أداة لتعديل وضبط الميزانية العامة في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال افريقيا، العدد الأول.

43- بلعزوز بن علي، **"إستراتيجية إدارة المخاطر في المعاملات المالية"**، مجلة الباحث، العدد07، 2010/2009، جامعة ورقلة.

44- توفيق عباس عون، **أسعار النفط في السوق الدولية أبعادها ومضامينها الاقتصادية**، مجلة جامعة كربلاء، العدد4، 2007

45- حسان خضر، **"أسواق النفط"**، مجلة جسر التنمية، العدد57، نوفمبر السنة الخامسة، المعهد العربي للتخطيط، الكويت.

46- عبد الكريم بن حمود بن عبد الله الدخيل، **أثر الإيرادات النفطية على اتجاهات سياسات الإنفاق الحكومي في قطر**، دراسة في الاقتصاد السياسي، مجلة جامعة الملك سعود، م13، 2001.

47- عصام بن الشيخ، قرار **تأميم النفط الجزائري 24 فيفري1971-دراسة للسياق والمضامين والدلالات-**، دفاتر السياسة القانون، العدد6، جانفي 2012، جامعة قاصدي مرباح ورقلة.

48- كمال رزيق، **تقييم عملية إحلال الجباية العادية محل الجباية البترولية في الجزائر**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، العدد5.

49- محمد مسعي، **سياسة الإنعاش الاقتصادي في الجزائر وأثرها في النمو**، مجلة الباحث، العدد10، 2010 .

50- مخلفي أمينة، **"النفط والطاقات البديلة المتجددة وغير المتجددة"**، مجلة الباحث، العدد09، 2011، جامعة ورقلة.

51- ماجد عبد الله المنيف، **صناديق الثروة السيادية ودورها في إدارة الفوائض النفطية**، مجلة بحوث اقتصادية عربية، العدد 47، صيف2009.

52- محفوظ جبار، مريمت عديلة،**"الهندسة المالية و التحوط من المخاطر– دراسة حالة السوق الكويتية–"**، مقال بمجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير،العدد10، 2010.

خامسا: تقارير، قوانين، وثائق رسمية

53- تقرير التنمية البشرية، هيئة الأمم المتحدة، 2013.

54- تقرير الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي، 2010.

55- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم92 بتاريخ1999/12/25 المتضمن قانون المالية2000، ص ص80-83.

56- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم80 بتاريخ2000/12/24 المتضمن قانون المالية2001، ص ص36-39.

57-الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم79بتاريخ2001/12/23 المتضمن قانون المالية2002، ص ص76- 80.

58- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم86 بتاريخ2002/12/25 المتضمن قانون المالية2003، ص ص50- 54.

59- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم83 بتاريخ2003/12/29 المتضمن قانون المالية2004، ص ص31-34.

60- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم85 بتاريخ2004/12/30 المتضمن قانون المالية2005، ص ص25-27.

61- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم85 بتاريخ2005/12/31 المتضمن قانون المالية2006، ص ص29-31.

62- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم85 بتاريخ2006/12/27 المتضمن قانون المالية2007، ص ص31-33.

63- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم82 بتاريخ2007/12/31المتضمن قانون المالية2008 .

64- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم74 بتاريخ2008/12/31 المتضمن قانون المالية2009، ص ص20-22.

65- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم78 بتاريخ2009/12/31 المتضمن قانون المالية2010، ص ص23-25.

66- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم80 بتاريخ2010/12/30 المتضمن قانون المالية2011، ص ص26-28.

67- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، الجريدة الرسمية رقم72 بتاريخ2011/12/29 المتضمن قانون المالية2012، ص ص30-32.

68- تقارير البنك المركزي 2004-2013.

69- منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام، 2010.

70- القانون رقم 17/84 المؤرخ في 1984/07/07 المتعلق بقوانين المالية، المادة 08.

71- بيان اجتماع مجلس الوزراء، البرنامج الخماسي2010/2014، 24 ماي 2010، مأخوذ من الموقع: http://algerianembassy-saudi.com/PDF/quint.pdf

72- البرنامج التكميلي لدعم النمو، افريل 2005 ، مأخوذ من الموقع

http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/ Texte Essentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

73- برنامج الإنعاش الاقتصادي 2001/2004، بوابة الوزير الأول.

ب- المراجع باللغة الأجنبية

74 - Aissa Takli, Ministère De Commerce, Convention France, Maghreb, Paris, 5-6 Fév 2008.

75- Aissa Mouhoubi, L'effet de La Rente Sur L' investissement Et La Production Hors Hydrocarbures En Algérie, colloque Internationale-Algérie, Cinquante Ans D'expériences De Développement Etat Economie-Société.

76- Christina D.Romen, What Do Know The Effects Fiscal Policy?. Separting Evidence From Ideology, Hamilton College, November7, 2011.

77- Elitza Melva and Nicolaus Siegfried, Oil Market Network Effects and the Choice of Currency for Oil Invoicing, Occasional Paper Series, N°77, December2007, European Central Bank:

<http://www.ecb.europa.eu/pub/pdf/scpops/ecbocp77.pdf>, 28/09/2013).

78- Gary Genslen, La Réforme du Marché International des Swaps, Revue de la Stabilité Financière, N°17, Avril 2013, Banque de France.

79- Gervasio Semedo, Loi de Wagner Cycle Electorale et Contrainte Eropéenne de Subsidiarité, L'actualité Economique, N°02. 2007.

80- Haoua Kahina, Impact des Fluctuations du Prix du Pétrole sur Les indicateurs Economiques en Algérie, Mémoire de Magistère, Université Tizi-Ouzou, 28/06/2012.

81- Isabelle Hentic Et Gilles Bernier, Rationalisation Et Participation Dans La

Gestion Du Secteur Public Des Pays En Développement, 2000 http://unpan1.un.org/intradoc/groups/public/documents/cafrad/unpan006269.pdf).

82- Jelien Chevallier, Spéculation et Marché Dérivés du Pétrole Elément D'analyse Economique et Statistique, 22/02/2010, Paris Dauphine, : <http://halshs.archives-ouvertes.fr/docs/00/45/89/16/PDF/chevallierspeculationderives220210.pdf> :(25/10/2013).

83-. Jan Kuckuck, Testing Wagner's Law at Different of Economic Development, W.P91, August2012, A Historical Analysis of Western European Countries

84- Magnus Henrekson, The Peckock –Wisman Hypothesis, Cheltenham: Edward Elgar Eblishing, 1993.

85- Mekideche Mostapha, Le Secteur Des Hydrocarbures En Algérie-19582008- Problématique Enjeux Et Stratégies, L'Algérie De Demain, Relever Les Défis Pour Gagner L'avenir ?.

86- Nicolas Carnot et Catrine Hagage, le Marche Pétrolière, Française/Economie Prévision, N°166,2004: <http://www.cairn.info/load_pdf.php?ID_ARTICLE=ECOP_166_0127> 17/09/2013.

87- Nicole El Karoui, Couverture des Risques dans les Marchés Financières, Ecole Polytechnique, CMAP, 91128 Palaiseau Cedex, Année 2003/2004.

88- Robert.L Hirsch, peaking of oil world production: impacts mitigation and risk

management, February 2005.

89- Report: U.S.strategic petroleum reserve committee on governmental affairs united states senate march 5.2003.

90- Tomas Porcher, Le Marché du Pétrole Incertain: Fondamentaux ou Spéculation,09/05/2012, Atlantico : <http://www.esgms-edu.com/published/docs/1757.pdf>. :(17/10/2013).

91- Yves Simon, Les Marché à Terme de Produis Pétrolières, L'actualité économique, N°03, 1984,Erudit.

مواقع الأنترنت

01- http://www.ons.dz
http://www.ons.dz/Bilan-des-Ressources-et-Emplois-de.html

02- http://ar.wikipedia.org
http://ar.wikipedia.org/wiki/%D8%A7%D9%82%D8%AA%D8%B5%D8%A7%D8%AF_%D8%A7%D9%84%D8%AC%D8%B2%D8%A7%D8%A6%D8%B1

03- http://www.opec.org
http://www.opec.org/opec_web/static_files_project/media/downloads/publications/OB06_072012.pdf

04- http://www.cg.gov.dz
http://www.premier-ministre.gov.dz/arabe/media/PDF/TexteReference/Texte Essentiels/ProgBilan/ProgCroissance.pdf

05- http://www.oapec.org
http://oapecorg.org/Frontend/flippingbook/OAPEC/AnnualReports/AnnualReport%202012/files/assets/basic-html/page77.html

06- http://www.amf.org.ae/
http://amf.org.ae/convert.php?filename=sites/default/files/econ/Statistics/economic-indicators/Public%20Finance/en/INDFRM07.xls&filetype=1

الملاحق

الملحق رقم 01: التوزيع الجغرافي للاستهلاك العالمي من النفط مليون برميل/اليوم

السنوات	أمريكا الشمالية	أوروبا	آسيا والمحيط الهادي	أوراسيا	أمريكا الجنوبية والوسطى	الشرق الأوسط	أفريقيا	العالم
1990	20.3	14.7	13.8	8.4	3.8	3.5	2.1	66.5
2010	23.5	15.2	25.5	4.1	6.4	7.2	3.3	85.3

المصدر: مجلة النفط والتعاون العربي، العدد 139، خريف 2011، ص17 .

الملحق رقم 02: تصدير النفط الخام في دول مجموعة أوبك سنة 2011

	Total world	Europe	North America	Asia and Pacific	Latin America	Africa	Middle East
Middle East	16,654	2,187	2,035	11,299	183	387	287
IR Iran	2,537	741	–	1,392	–	127	–
Iraq	2,166	474	460	1,125	106	–	1
Kuwait	1,816	79	195	1,500	–	42	–
Qatar	588	–	–	585	2	–	1
Saudi Arabia	7,218	890	1,313	4,487	75	169	284
United Arab Emirates	2,330	3	66	2,211	–	49	1
North Africa	997	511	289	158	6	33	–
Algeria	698	291	289	112	6	–	–
Libya	300	220	–	46	–	33	–
Africa	3,919	934	1,935	742	206	103	–
Nigeria	2,377	744	1,233	91	206	103	–
Angola	1,543	190	702	651	–	–	–
Latin America	1,887	87	627	333	840	–	–
Ecuador	334	–	207	11	116	–	–
Venezuela	1,553	87	419	323	724	–	–
OPEC	23,457	3,720	4,885	12,532	1,234	523	287

المصدر: تقرير منظمة أوبك سنة 2012، ص47.

الملحق رقم03: الأسعار الفورية لخام غرب تكساس المتوسط – برميل/اليوم–

المصدر: إدارة معلومات الطاقة الأمركية

الملحق رقم 04: توزيع الإنتاج العربي من النفط بحسب الدول العربية 2010

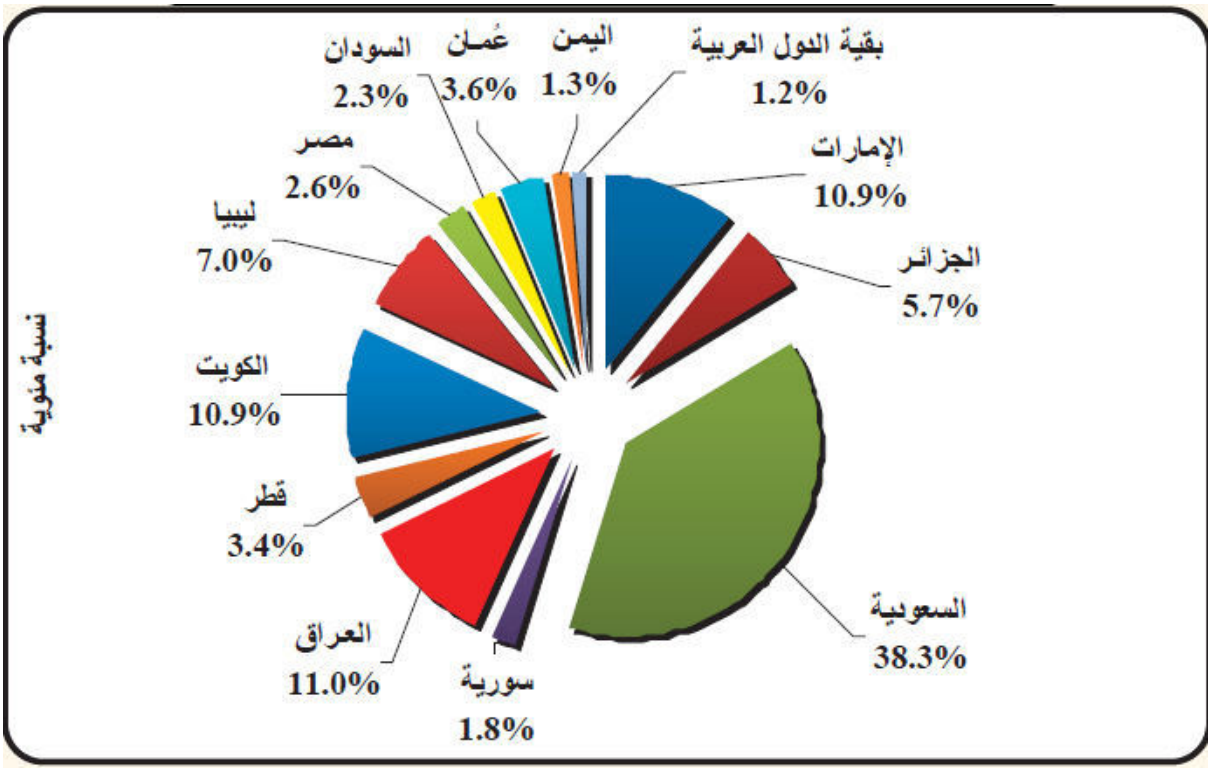

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام، 2010.

الملحق رقم05: الايرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 2000

إيرادات الميزانيّة	المبالغ (بآلاف د.ج)
1 - الموارد العادية	
1 - 1 - الإيرادات الجبائية :	
001 - 201 - حاصل الضرائب المباشرة	108.750.000
002 - 201 - حاصل التسجيل والطابع	15.670.000
003 - 201 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	207.890.000
004 - 201 - حاصل الضرائب غير المباشرة.....	560.000
005 - 201 - حاصل الجمارك	92.970.000
المجموع الفرعي (1)	425.840.000
1 - 2 - الإيرادات العادية :	
006 - 201 - حاصل دخل الأملاك الوطنية	7.000.000
007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية	10.000.000
008 - 201 - الإيرادات النّظاميّة	-
المجموع الفرعي (2)	17.000.000
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	62.000.000
المجموع الفرعي (3)	62.000.000
مجموع الموارد العادية	504.840.000
2 - الجباية البترولية :	
011 - 201 - الجباية البترولية	524.000.000
المجموع العام للإيرادات	1.028.840.000

المصدر: قانون المالية سنة 2000

الملحق رقم06: توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 20000 حسب كل دائرة وزارية

الـــوزارات	المبالغ (د.ج)
رئاسة الجمهورية	2.040.050.000
مصالح رئيس الحكومة	745.059.000
الدفـاع الوطني	141.576.750.000
الشؤون الخارجية	9.666.026.000
الداخلية والجماعات المحلية والبيئة	74.375.002.000
العـــدل	9.339.474.000
المـاليـة	17.485.253.000
الصناعة وإعادة الهيكلة	265.840.000
الطاقة والمناجم	744.677.000
المجـاهدين	60.045.758.000
الاتصال والثقافة	4.312.419.000
التربية الوطنية	132.753.160.000
التعليم العالي والبحث العلمي	38.580.667.000
الفلاحة والصيد البحري	16.134.111.000
التجهيز والتهيئة العمرانية	5.203.036.000
السكـن	21.757.873.000
الصحة والسكان	33.900.742.000
الشباب والرياضة	5.232.669.000
العمل والحماية الاجتماعية والتكوين المهني	46.969.113.000
الشؤون الدينية	5.006.559.000
البريد والمواصلات	1.170.550.000
النقـــل	3.458.903.000
التجـارة	2.075.976.000
المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	62.470.000
السياحة والصناعة التقليدية	455.878.000
التضامن الوطني والعائلة	51.544.000
المكلف بالعلاقات مع البرلمان	20.961.000
المجموع الفرعي	633.430.520.000
التكاليف المشتركة	331.897.644.000
المجموع العام	965.328.164.000

المصدر: قانون المالية سنة 2000

الملحق 07: توزيع الاعتمادات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة 2000 حسب القطاعات

القطـاعات	اعتمادات الدفع (بآلاف د.ج)	رخص البرامج (بآلاف د.ج)
المحروقات	-	-
الصناعات المصنّعة	400.000	400.000
المناجم والطاقة	7.700.000	3.000.000
(منها الكهرباء الريفية)	3.800.000	
الفلاحة والري	43.535.000	43.907.000
الخدمات المنتجة	3.777.000	2.755.000
المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية	57.694.500	45.127.000
التربية والتكوين	41.800.000	30.105.000
المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية	10.050.000	7.154.000
السكن	59.383.000	59.364.000
مواضيع مختلفة	21.500.000	23.000.000
المخططات البلدية للتنمية	20.000.000	20.900.000
المجموع الفرعي للاستثمارات	**265.839.500**	**235.712.000**
آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2.000.000	-
الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية	-	
نفقات برأسمال	11.000.000	-
إعانات تجهيز المؤسسات العمومية ذات الطابع الصناعي والتجاري ومراكز البحث والتنمية	900.000	-
تكلفة تمويل الاستثمارات الأولوية للمؤسّسات العموميّة الاقتصاديّة	1.000.000	
الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة	9.500.000	4.800.000
الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها	-	-
الاحتياطات من أجل تصفية الدّيون غير المدفوعة	-	-
المجموع الفرعي للعمليات برأسمال	**24.400.000**	**4.800.000**
المجموع العام	**290.239.000**	**240.512.000**

المصدر: قانون المالية سنة 2000

الملحق رقم08: الايرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 2001

إيرادات الميزانيّة	المبالغ (بآلاف د.ج)
1 - الموارد العادية	
1 - 1 - الإيرادات الجبائية :	
001 - 201 - حاصل الضرائب المباشرة	93.900.000
002 - 201 - حاصل التسجيل والطابع	17.800.000
003 - 201 - حاصل الرسوم المختلفة على الأعمال	201.410.000
004 - 201 - حاصل الضرائب غير المباشرة.....	600.000
005 - 201 - حاصل الجمارك	97.670.000
المجموع الفرعي (1)	411.380.000
1 - 2 - الإيرادات العادية :	
006 - 201 - حاصل دخل الأملاك الوطنية	8.000.000
007 - 201 - الحواصل المختلفة للميزانية	10.000.000
008 - 201 - الإيرادات النّظاميّة	-
المجموع الفرعي (2)	18.000.000
1 - 3 - الإيرادات الأخرى :	
الإيرادات الأخرى	73.000.000
المجموع الفرعي (3)	73.000.000
مجموع الموارد العادية	502.380.000
2 - الجباية البترولية :	
011 - 201 - الجباية البترولية	732.000.000
المجموع العام للإيرادات	1.234.380.000

المصدر: قانون المالية2001

الملحق رقم09: توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير لسنة 2001 حسب كل دائرة وزارية

الـــوزارات	المبالغ (د.ج)
رئاسة الجمهورية	2.251.812.000
مصالح رئيس الحكومة	786.624.000
الدفاع الوطني	149.468.622.000
العـــدل	10.036.739.000
الداخلية والجماعات المحلية	79.978.496.000
الشؤون الخارجية	10.093.797.000
المـاليـــة	19.552.745.000
المساهمة وتنسيق الإصلاحات	160.694.000
الموارد المائية	3.226.887.000
المؤسسات والصناعات الصغيرة والمتوسطة	70.383.000
الطاقة والمناجم	927.725.000
التربية الوطنية	137.413.766.000
الاتصال والثقافة	4.454.559.000
التعليم العالي والبحث العلمي	43.591.873.000
الشباب والرياضة	5.835.582.000
التجـارة	1.955.564.000
البريد والمواصلات	1.069.033.000
التكوين المهني	9.131.647.000
الشؤون الدينية والأوقاف	5.406.199.000
السكـن والعمران	18.448.445.000
الصناعة وإعادة الهيكلة	274.839.000
العمل والحماية الاجتماعية	37.807.552.000
التضامن الوطني	68.219.000
المجـاهدين	81.349.481.000
الفلاحة	16.569.003.000
العلاقات مع البرلمان	30.232.000
الصحـة	38.324.796.000
الأشغال العمومية	2.060.842.000
تهيئة الإقليم والبيئة	379.509.000
السياحة والصناعة التقليدية	517.444.000
النقـــل	3.492.054.000
الصيد البحري والموارد الصيدية	272.714.000
المجموع الفرعي	685.007.877.000
التكاليف المشتركة	151.286.299.000
المجموع العام	836.294.176.000

المصدر: قانون المالية 2001

الملحق رقم10:توزيع الاعتمادات ذات الطابع النهائي في المخطط الوطني لسنة2001 حسب القطاعات

القطـــاعات	اعتمادات الدفع (بآلاف د.ج)	رخص البرامج (بآلاف د.ج)
المحروقات	–	–
الصناعات المصنّعة.....	500.000	500.000
المناجم والطاقة	5.600.000	9.900.000
(منها الكهرباء الريفية).....	4.000.000	8.000.000
الفلاحة والري	56.770.000	119.300.000
الخدمات المنتجة	5.225.000	4.156.000
المنشآت الأساسية الاقتصادية والإدارية	83.877.000	82.550.000
التربية والتكوين	56.068.000	53.116.000
المنشآت الأساسية الاجتماعية والثقافية	18.850.000	16.400.000
السكن	86.400.000	118.940.000
مواضيع مختلفة	23.000.000	25.000.000
المخططات البلدية للتنمية	33.000.000	40.000.000
المجموع الفرعي للاستثمار	369.290.000	469.862.000
آجال استحقاقات تسديد سندات الخزينة :		
ممتلكات الصندوق الوطني للضمان الاجتماعي	2.000.000	–
الإعانات وتبعات التهيئة العمرانية	للبيان	–
نفقات برأسمال	16.900.000	–
الاحتياطات المخصصة للنفقات غير المتوقعة	4.310.000	13.600.000
الاحتياطات المخصصة للمناطق الواجب ترقيتها	للبيان	–
الأعباء المرتبطة بمديونية البلديات	8.000.000	–
مقابلات هبات سنة 2001	2.000.000	2.000.000
إعادة رسملة البنوك	10.000.000	–
الاحتياطات لتسديد رسم القيمة المضافة	3.000.000	3.000.000
المجموع الفرعي للعمليات برأسمال	46.210.000	18.600.000
المجموع العام	415.500.000	488.462.000

المصدر: قانون المالية2001

الملحق رقم11:الايرادات النهائية المطبقة على الميزانية العامة للدولة لسنة 2013

ANNEXES

ETAT "A"

RECETTES DEFINITIVES APPLIQUEES AU BUDGET DE L'ETAT POUR L'ANNEE 2013

RECETTES BUDGETAIRES	MONTANTS (en milliers de DA)
1. **RESSOURCES ORDINAIRES :**	
1.1. Recettes fiscales :	
201.001 — Produit des contributions directes	903.000.000
201.002 — Produit de l'enregistrement et du timbre	49.400.000
201.003 — Produit des impôts divers sur les affaires	649.200.000
(dont TVA sur les produits importés)	324.200.000
201.004 — Produit des contributions indirectes	1.500.000
201.005 — Produit des douanes	228.300.000
Sous-total (1)	**1.831.400.000**
1.2. Recettes ordinaires :	
201.006 — Produit et revenus des domaines	20.000.000
201.007 — Produits divers du budget	62.700.000
201.008 — Recettes d'ordre	—
Sous-total (2)	**82.700.000**
1.3. Autres recettes :	
— Autres recettes	290.000.000
Sous-total (3)	**290.000.000**
Total des ressources ordinaires	**2.204.100.000**
2. **FISCALITE PETROLIERE :**	
201.011 - Fiscalité pétrolière	1.615.900.000
TOTAL GENERAL DES RECETTES	**3.820.000.000**

المصدر: قانون المالية سنة 2013

IIII

الملحق رقم12: توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التسيير حسب كل دائرة وزارية لسنة 2013

ETAT "B"

REPARTITION PAR DEPARTEMENT MINISTERIEL DES CREDITS OUVERTS AU TITRE DU BUDGET DE FONCTIONNEMENT POUR 2013

DEPARTEMENTS MINISTERIELS	MONTANTS EN DA
Présidence de la République	9 305 494 000
Services du Premier ministre	3 363 645 000
Défense nationale	825 860 800 000
Intérieur et collectivités locales	566 450 318 000
Affaires étrangères	30 383 812 000
Justice	68 308 083 000
Finances	81 376 609 000
Energie et mines	36 273 458 000
Ressources en eau	41 056 640 000
Affaires religieuses et wakfs	23 302 271 000
Moudjahidine	221 050 281 000
Aménagement du territoire, de l'environnement et de la ville	2 711 530 000
Transports	20 022 340 000
Education nationale	628 664 041 000
Agriculture et développement rural	215 686 294 000
Travaux publics	9 923 617 000
Solidarité nationale, famille et condition de la femme	154 122 325 000
Culture	21 604 452 000
Commerce	23 114 603 000
Enseignement supérieur et recherche scientifique	264 582 513 000
Relations avec le Parlement	269 375 000
Formation et enseignement professionnels	47 635 070 000
Habitat et urbanisme	15 513 582 000
Travail, emploi et sécurité sociale	276 503 735 000
Santé, population et réforme hospitalière	306 925 642 000
Tourisme et artisanat	2 710 849 000
Jeunesse et sports	34 352 001 000
Industrie, petite et moyenne entreprise et promotion de l'investissement	4 149 500 000
Poste et technologies de l'information et de la communication	3 308 384 000
Pêche et ressources halieutiques	2 230 922 000
Communication	11 813 725 000
Sous-total	**3 952 575 911 000**
Charges communes	**383 038 573 000**
TOTAL GENERAL	**4 335 614 484 000**

المصدر: قانون المالية 2013.

الملحق رقم 13: توزيع الاعتمادات بعنوان ميزانية التجهيز لسنة 2013

ETAT "C"

REPARTITION PAR SECTEUR DES DEPENSES A CARACTERE DEFINITIF POUR L'ANNEE 2013

(En milliers de DA)

SECTEURS	AUTORISATIONS DE PROGRAMME	CREDITS DE PAIEMENT
Industrie	61.500	3.050.000
Agriculture et hydraulique	187.273.400	129.613.000
Soutien aux services productifs	13.741.060	22.286.060
Infrastructures économiques et administratives	1.113.654.100	713.925.100
Education et formation	169.839.000	273.134.000
Infrastructures socio-culturelles	113.388.000	235.901.000
Soutien à l'accès à l'habitat	87.202.000	194.070.000
Divers	300.000.000	200.000.000
P.C.D.	40.000.000	40.000.000
Sous-total d'investissement	**2.025.159.060**	**1.811.979.160**
Soutien à l'activité économique (Dotation aux comptes d'affectation spéciale et bonification du taux d'intérêt)	—	605. 727.500
Programme complémentaire au profit des wilayas	100.000.000	51.500.000
Provision pour dépenses imprévues	115.000.000	75.000.000
Sous-total des opérations en capital	**215.000.000**	**732.227.500**
Total budget d'équipement	**2.240.159.060**	**2.544.206.660**

المصدر: قانون المالية 2013

الملحق رقم 14: هيكل الصادرات والواردات في الجزائر لسنة 2012

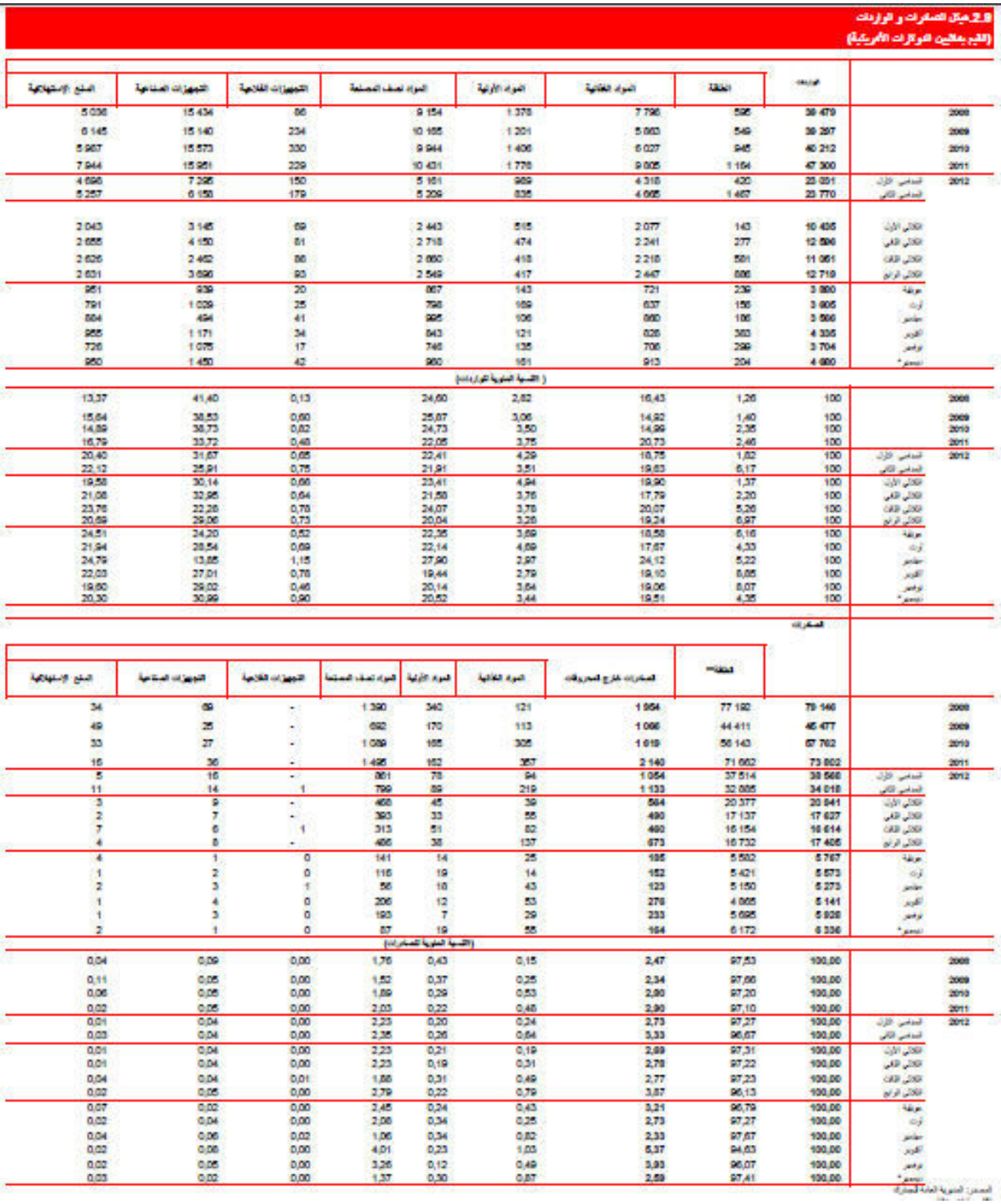

2.8 هيكل الصادرات و الواردات
(القيم بملايين الدولارات الأمريكية)

		الواردات	الطاقة	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2008		39 479	595	7 796	1 378	9 154	86	15 434	5 036
2009		39 297	549	5 663	1 201	10 165	234	15 140	6 145
2010		40 212	945	6 027	1 406	9 944	300	15 573	5 967
2011		47 300	1 164	9 005	1 778	10 431	229	15 951	7 944
2012	السداسي الأول	23 051	420	4 318	989	5 161	150	7 395	4 696
	السداسي الثاني	23 770	1 467	4 685	836	5 209	179	6 150	5 257
	الثلاثي الأول	10 436	143	2 077	515	2 443	69	3 145	2 043
	الثلاثي الثاني	12 596	277	2 241	474	2 718	81	4 150	2 655
	الثلاثي الثالث	11 061	501	2 218	418	2 650	86	2 462	2 626
	الثلاثي الرابع	12 719	666	2 447	417	2 549	93	3 696	2 631
	جويلية	3 880	239	721	143	867	20	939	951
	أوت	3 905	156	637	169	798	25	1 029	791
	سبتمبر	3 566	100	660	106	895	41	494	664
	أكتوبر	4 335	363	628	121	843	34	1 171	955
	نوفمبر	3 704	299	706	135	746	17	1 075	726
	ديسمبر*	4 980	204	913	161	960	42	1 450	960
					(النسبة المئوية للواردات)				
2008		100	1,26	16,43	2,82	24,60	0,13	41,40	13,37
2009		100	1,40	14,92	3,06	25,87	0,60	38,53	15,64
2010		100	2,35	14,99	3,50	24,73	0,82	38,73	14,89
2011		100	2,46	20,73	3,75	22,05	0,48	33,72	16,79
2012	السداسي الأول	100	1,82	18,75	4,29	22,41	0,65	31,67	20,40
	السداسي الثاني	100	6,17	19,83	3,51	21,91	0,75	25,91	22,12
	الثلاثي الأول	100	1,37	19,90	4,94	23,41	0,66	30,14	19,58
	الثلاثي الثاني	100	2,20	17,79	3,76	21,58	0,64	32,95	21,08
	الثلاثي الثالث	100	5,26	20,07	3,78	24,07	0,78	22,28	23,76
	الثلاثي الرابع	100	6,97	19,24	3,28	20,04	0,73	29,06	20,69
	جويلية	100	6,16	18,58	3,69	22,35	0,52	24,20	24,51
	أوت	100	4,33	17,67	4,69	22,14	0,69	28,54	21,94
	سبتمبر	100	5,22	24,12	2,97	27,90	1,15	13,85	24,79
	أكتوبر	100	5,05	19,10	2,79	19,44	0,76	27,01	22,03
	نوفمبر	100	5,07	19,06	3,64	20,14	0,46	29,02	19,60
	ديسمبر*	100	4,35	19,51	3,44	20,52	0,90	30,99	20,30

الصادرات

		الصادرات	المحروقات	المواد الغذائية	المواد الأولية	المواد نصف المصنعة	التجهيزات الفلاحية	التجهيزات الصناعية	السلع الاستهلاكية
2008		79 140	77 192	121	340	1 390	-	69	34
2009		45 477	44 411	113	170	692	-	25	49
2010		57 762	56 143	306	185	1 089	-	37	33
2011		73 802	71 662	357	162	1 496	-	36	16
2012	السداسي الأول	38 566	37 514	94	78	861	-	16	5
	السداسي الثاني	34 018	32 805	219	89	799	1	14	11
	الثلاثي الأول	20 841	20 377	39	45	466	-	9	3
	الثلاثي الثاني	17 627	17 137	55	33	393	-	7	2
	الثلاثي الثالث	16 614	16 154	62	51	313	1	6	7
	الثلاثي الرابع	17 406	16 732	137	38	486	-	8	4
	جويلية	8 767	8 582	25	14	141	0	1	4
	أوت	8 573	8 421	14	19	116	0	2	1
	سبتمبر	8 273	8 150	43	16	56	1	3	2
	أكتوبر	8 141	8 065	53	12	206	0	4	1
	نوفمبر	8 928	8 695	29	7	193	0	3	1
	ديسمبر*	8 336	8 172	55	19	87	0	1	2
					(النسبة المئوية للصادرات)				
2008		100,00	97,53	0,15	0,43	1,76	0,00	0,09	0,04
2009		100,00	97,66	0,25	0,37	1,52	0,00	0,05	0,11
2010		100,00	97,20	0,53	0,32	1,89	0,00	0,06	0,06
2011		100,00	97,10	0,48	0,22	2,03	0,00	0,05	0,02
2012	السداسي الأول	100,00	97,27	0,24	0,20	2,23	0,00	0,04	0,01
	السداسي الثاني	100,00	96,07	0,64	0,26	2,35	0,00	0,04	0,03
	الثلاثي الأول	100,00	97,31	0,19	0,21	2,23	0,00	0,04	0,01
	الثلاثي الثاني	100,00	97,22	0,31	0,19	2,23	0,00	0,04	0,01
	الثلاثي الثالث	100,00	97,23	0,49	0,31	1,88	0,01	0,04	0,04
	الثلاثي الرابع	100,00	96,13	0,79	0,22	2,79	0,00	0,05	0,02
	جويلية	100,00	96,79	0,43	0,24	2,45	0,00	0,02	0,07
	أوت	100,00	97,27	0,25	0,34	2,06	0,00	0,04	0,02
	سبتمبر	100,00	97,67	0,82	0,34	1,06	0,02	0,06	0,04
	أكتوبر	100,00	94,63	1,03	0,23	4,01	0,00	0,08	0,02
	نوفمبر	100,00	96,07	0,49	0,12	3,26	0,00	0,05	0,02
	ديسمبر*	100,00	97,41	0,67	0,30	1,37	0,00	0,02	0,03

المصدر: المديرية العامة للجمارك

الملحق رقم15: تطور إنتاج النفط الخام في بعض الدول العربية

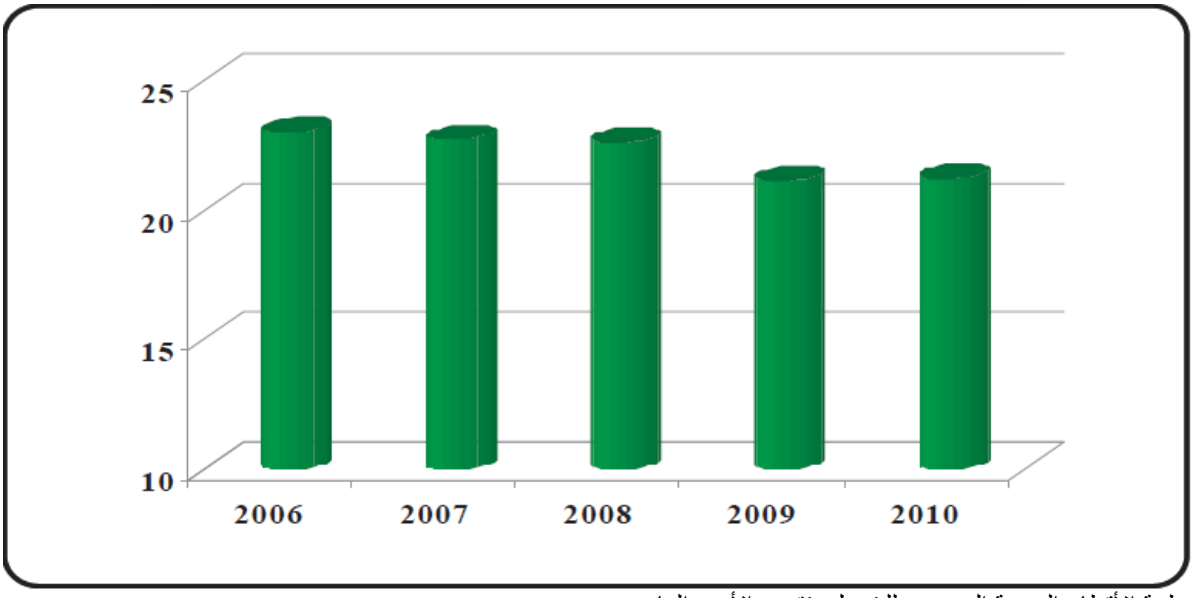

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام، 2010

الملحق رقم 16: الطلب العالمي على النفط وفق المجموعات الدولية 2010/2006

	2006	2007	2008	2009	2010 [1]
الدول الصناعية					
مليون ب/ي	49.6	49.4	47.6	45.5	46.0
الزيادة السنوية (في المائة)	0.4-	0.4-	3.6-	4.4-	1.1
دول العالم الأخرى [2]					
مليون ب/ي	35.6	37.0	38.4	39.0	40.1
الزيادة السنوية (في المائة)	4.4	3.9	3.8	1.6	2.8
إجمالي العالم					
مليون ب/ي	85.2	86.4	86.0	84.5	86.1
الزيادة السنوية (في المائة)	1.5	1.4	0.5-	1.7-	1.9

منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول، تقرير الأمين العام، 2010.